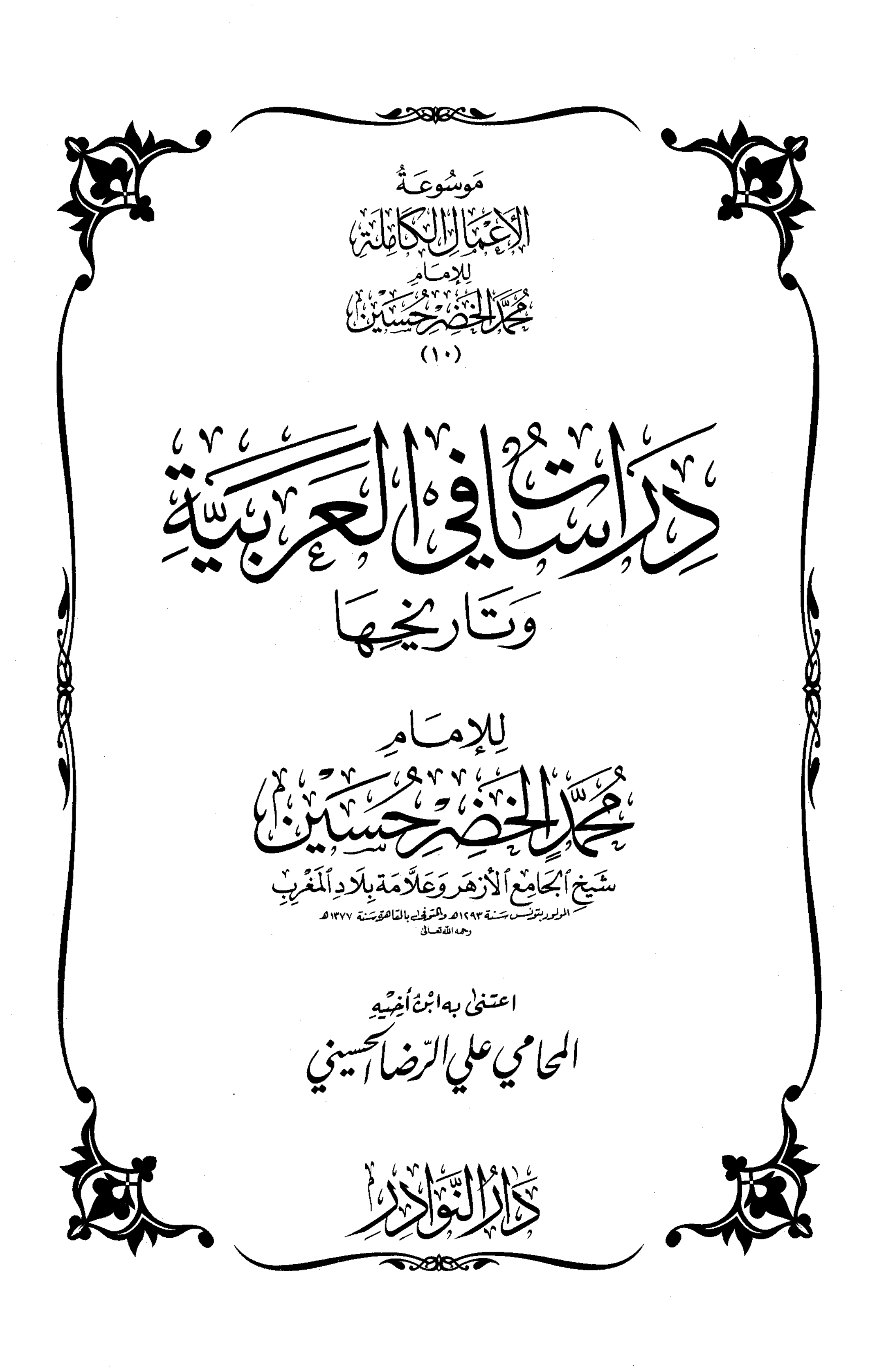


موسوعة

الأعمال الكاملة

للإمام

محمد الخضر حسين

(١٠)

دراسات في العربية وتاريخها

للإمام

محمد الخضر حسين

شيخ الجامع الأزهر وعلامة بلاد المغرب

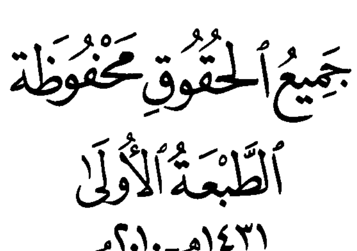
المولود بتونس سنة ١٢٩٣ هـ والمتوفى بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ
رحمه الله تعالى

اعتنى به ابن أخيه

المحامي علي الرضا الحسيني

دار النوادر



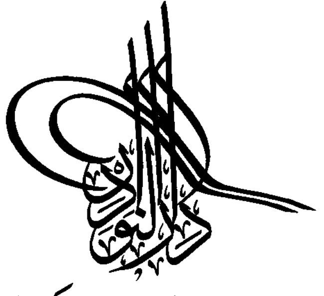


الطبعة الأولى

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

ردمك: ٠ - ١٦ - ٤١٨ - ٩٩٣٣ - ٩٧٨ : ISBN

9789933418160



سورية - لبنان - الكويت

مؤسسة دار النوادر م.ف - سورية * شركة دار النوادر اللبنانية ش.م.م - لبنان * شركة دار النوادر الكويتية - ذ.م.م - الكويت

سورية - دمشق - ص. ب: ٣٤٣٠٦ - هاتف: ٢٢٢٧٠٠١ - فاكس: ٢٢٢٧٠١١ (٠٠٩٦٣١١)

لبنان - بيروت - ص. ب: ١٤/٥١٨٠ - هاتف: ٦٥٢٥٢٨ - فاكس: ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

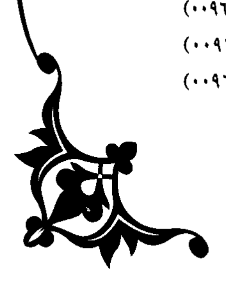
الكويت - حولي - ص. ب: ٣٢٠٤٦ - هاتف: ٢٢٦٣٠٢٢٣ - فاكس: ٢٢٦٣٠٢٢٧ (٠٠٩٦٥)

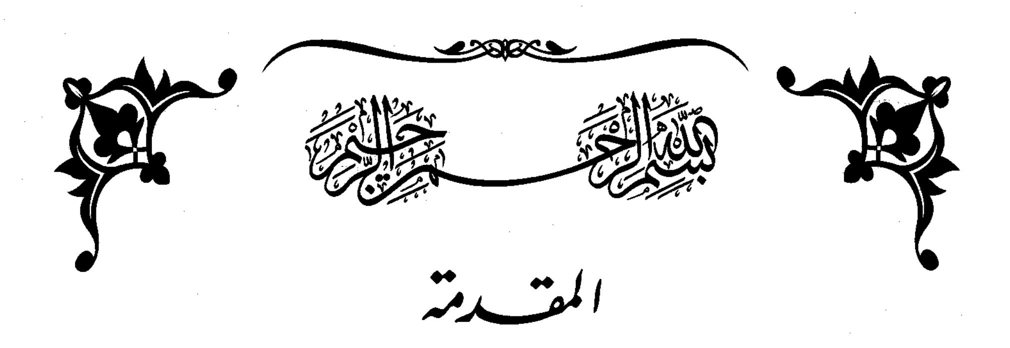
أسسها سنة: ٢٠٠٦م

نور الدين طالب



المدير العام والرئيس التنفيذي





المقدمة

من العلوم التي برع فيها الإمام محمد الخضر حسين، وصال وجال في ميادينها الشاسعة، وحاز فيها قصب السبق بكل أمانة وجهد: علوم اللغة العربية وآدابها، شأنها شأن العلوم الإسلامية التي شهدت له بالسموّ والإبداع.

ومن المسلَّم به: أن الذي يتلقى علومه من النبع الرائق الصافي؛ كمثل: الجامع الأعظم ـ جامع الزيتونة ـ، ويأخذ عن شيوخ أجلاّء اتخذوا من العلم عبادة، وتفرغوا له بالدرس والتدريس، يتخرج من قلعة راسخة بالإيمان والمعرفة، ينطلق في الحياة بزاد لا ينفد، ويعطي عطاءً كمن يغرف من بحر لا ساحل له.

ومن أوائل المحاضرات التي تحدثت بها الأندية الأدبية، وتلقفها أهل الفكر في تونس: تلك التي تناول بها: «حياة اللغة العربية».

ومن طلائع الكتب: «الخيال في الشعر العربي». وسار الإمام في سبيل الله معلّماً ومصلحاً ومجاهداً يحمل على كتفيه كافة العلوم، مع الحرص على أن يؤدي لكل علم حقّه.

كان عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق[1]، وعضواً مؤسساً جاداً

---

(١) عقد المجمع العلمي العربي بدمشق جلسته الأولى في ١٩١٩/٧/٣٠م، وعين الإمام محمد الخضر حسين عضواً عاملاً فيه طيلة الفترة التي قضاها في سورية. =

وفعالاً في مجمع فؤاد الأول للغة العربية ـ مجمع اللغة العربية بالقاهرة[1]ـ.

ومن الرجوع إلى مجلدات المجمع تطالعنا أعماله الهامة، ويبرز لنا نشاطه الفذّ من خلال الجلسات والمؤتمرات التي انتدب إليها.

وكتاب: «دراسات في العربية وتاريخها» أول كتاب جمعتُه وطبعته للإمام، وكان الفاتحة لسيل الكتب الأخرى التي جمعتها وأصدرتها بحول من الله تعالى وقوته. فله الحمد والشكر على ما أعطى.

ثم قدّمتُ للمكتبة اللغوية العربية كتاب: «دراسات في اللغة» ضمَّ المواضيع التي اطلعت عليها بعد طبع الكتاب الأول.

توّج الإمام محمد الخضر حسين دراساته اللغوية بالبحث الفريد الرائع: «القياس في اللغة العربية»، ونال به عضوية هيئة كبار العلماء في القاهرة.

ونجد أنه في ميدان المنشورات العلمية الدورية التي أصدرها، أو ترأس تحريرها، بدءاً من مجلة: «السعادة العظمى»، ومجلة: «نور الإسلام»، و«الهداية الإسلامية»، و«لواء الإسلام» وجَّه اهتماماً خاصاً إلى لغة القرآن، وأفرد لها

= ثم أصبح مراسلاً للمجمع عند انتقاله للسكنى نهائياً في القاهرة.

(١) تأسس مجمع فؤاد الأول للغة العربية (مجمع اللغة العربية) بمرسوم أصدره الملك فؤاد في (١٤ شعبان ١٣٥١هـ ـ ١٣ كانون الأول ١٩٣٢م). وصدر مرسوم بتعيين الإمام عضواً عاملاً مع آخرين في (١٦ جمادى الثانية ١٣٥٢هـ ـ ٦ تشرين الأول ١٩٣٣م). وساهم الإمام بكل جهد في أعمال المجمع حتى آخر حياته، وترأس لجنة اللهجات، وشارك في لجان: الآداب والفنون ـ المعجم الوسيط ـ الأعلام الجغرافية ـ دراسة معجم المستشرق (فيشر) المتعلق بالألفاظ القرآنية، وله العديد من البحوث المنشورة في مجلة المجمع.

أبواباً ثابتة، ودعا للكتابة فيها كبار رجال اللغة والأدب. وهذا يدلّ على الاهتمام الكبير الذي أولاه لعلوم العربية.

إن في كتاب: «دراسات في العربية وتاريخها» صفحات من العطاء العلمي، وثمرات من الفكر المبدع للإمام محمد الخضر حسين.

والحمد لله رب العالمين

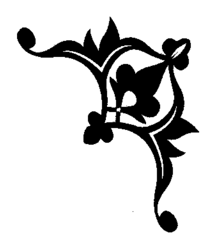
علي الرّضا الحسيني





القيــاس
في اللغة العربية



القيـاس
في اللغة العربية[1]

يتضمن هذا الموضوع الأبحاث التالية :

مقدمة في فضل اللغة العربية ومسايرتها للعلوم والمدنية ـ اللغة ـ أصل نشأة اللغة ـ تأثير الفكر في اللغة ـ تأثير اللغة في الفكر ـ هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟ ـ اللغة العربية لا تموت ـ اللغة في عهد الجاهلية ـ تأثير الإسلام في اللغة ـ فضل اللغة العربية ـ الحاجة إلى مجمع لغوي ـ تمهيد في : هل تتوقف اللغة على السماع، أو أن واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً؛ لإلحاق الكلم بأشـباهها؟ ـ الحاجـة إلى القياس في اللغة ـ أنواع القيـاس، وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات؟ ـ القياس الاصلي : ما يقاس عليه ـ القياس على الحديث الشريف ـ القياس على الشاذ ـ القياس على ما لابد من تأويله بخلاف الظاهر ـ سبب اختلافهم في القياس ـ القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر ـ فَعْلة ـ الإفعال ـ افتعل ـ باب المغالبة ـ اسم الفاعل والصفة المشبهة ـ اسم المفعول ـ فعل التعجب وأفعل التفضيل ـ اسم الآلة ـ مَفْعَلة ـ الاشتقاق من أسماء الأعيان ـ الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق ـ قياس التمثيل، قياس الشبه، وقياس العلة ـ أقسام علة القياس ـ

---

(١) طبع البحث (القياس في اللغة العربية) الطبعة الأولى عام ١٣٥٣ . وعنيت بنشره «المطبعة السلفية ومكتبتها» بالقاهرة.

أقسام قياس العلة ـ شرط صحة قياس التمثيل ـ مباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي ـ القياس في الاتصال ـ القياس في الترتيب ـ القياس في الفصل ـ القياس في الحذف ـ القياس في مواقع الإعراب ـ القياس في العوامل ـ القياس في شرط العمل ـ القياس في الأعلام ـ الكلمات غير القاموسية للأستاذ المغربي، وجواب هذا الاقتراح.





مقدّمة الإمام محمّد الخضر حسين

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان، وأنزل كتابه المحكم في أساليبها الحسان. والصلاة والسلام على أفصح العرب لهجة، وأبلغهم حجة، وأقوم الدعاة إلى الحـق محجَّة، وعلى آله الأمجـاد، وصحبه الذين فتحوا البلاد، ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد، وحببوها إلى الأعجمين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد.

أمّا بعد:

فكنت أيام دراستي لعلم العربية أمرّ على أحكام تختلف فيها آراء علمائه؛ فيقصرها بعضهم على السماع، ويراها آخرون من مواطن القياس، وقد يحكي الكاتبون المذهبين دون أن يذكروا الأصول التي قام عليها الاختلاف؛ فأرى التمسك بمثل هذه الأقوال من المتابعة التي لا ترتاح إليها النفس؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيراً من أصحاب هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها، أو على أمثالها.

فأخذت أوجه نظرى إلى الاصول العالية التي يراعونها في أحكام السماع والقياس؛ حتى ظفرت بقواعد وقفت على جانب منها في صريح كلامهم، وألممت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم، وأساليب استدلالهم.

ولما هاجرتُ إلى دمشق، وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتاب: «مغني

اللبيب» بمحضر طائفة من أذكياء طلاب العلم، كنت أرجع في تقرير المسائل المتصلة بالسماع والقياس الى تلك الأصول المقرَّرة، أو المستنبطة التي اقترح عليَّ يومئذ أولو الجد منهم جمع هذه الأصول المفرَّقة؛ ليكونوا على بينة منها ساعة المطالعة، فشكرت همتهم، واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس، وتفصل شروطه، وتدل على مواقعه وأحكامه.

ثم عدت منذ عهد قريب إلى تلك المقالات، فرأيت جُمَلا تحتاج إلى تهذيب، وفصولاً تقول: هل من مزيد؟ فجردت القلم لتهذيبها، وأضفت إلى تلك الفصول بعض ما يتسع به نطاقها، وتكبر به فائدتها، بل عقدت فصولاً أخرى لمسائل من أمهات علوم العربية يتناولها موضوع القياس والسماع.

ولا أدعي أني أخذت بمجامع هذا الموضوع الأسمى، وبلغت في بحثه الأمد الأقصى؛ فإنه واسعُ المجال، مترامي الاطراف، يمتُّ إلى كلِّ باب من أبواب العربية بصلة، ويكاد ذكره يجري عند تحقيق كل مسألة؛ إنما هي أقوال لبعض أئمة العربية انتقيتها، وآراء خطرت على الفكر فتقبلتها، ولثقتي بأن باعَك - أيها القارئ - في علوم العربية غير قصير، ونصيبَك من الإلمام بأبوابها ودرس مسائلها غيرُ يسير؛ لم أذهب في بسط القول وضرب الأمثلة مذهب من يُسرف في مقام الاقتصاد، ويَشغل سمعك بما يُشبه الحديث المعاد.

والله المستعان على بلوغ المرام، والمستعانُ به من كبوة الفكر وفضول الكلام.

محمد الخضر حسين



المدخل

فضل اللغة العربية، ومسايرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرَك بإحدى الحواس، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل؛ كالدخان المشاهد على بُعد، يولد في أذهاننا صورة النار، والنار غير ظاهرة لأبصارنا، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة، فيحضر في أذهاننا معنى الخجل، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً، وكلفظ الأسد يحضر في أذهاننا صورة الحيوان المفترس، وهذا الحيوان غير حاضر عندما يطرق اللفظُ أسماعنا.

ولا شيء يدل آخر بطبيعته حتى يكون مجردُ وجوده كافياً في الدلالة، وإنما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشيئين من رابطة؛ ولولا ملاحظة هذه الرابطة، لما اقترن شيئان في الذهن على أن هذا دالّ، وذاك مدلولٌ له. فالأوضاع البدنية؛ كتقطيب الوجه، تدل على بعض أحوال نفسية؛ كالغضب، وهذه الدلالة لا تتحقق إلا عند من عرف ـ بطريق التجربة مثلاً ـ أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود؛ وهذا هو الذي يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط، فتقترن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه، أولاهما بصفةٍ دالة، وأخراهما بصفةٍ مدلول عليها.

وإذا قالوا: إن الدلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية، فعلى معنى أن احمرار الوجه يرتبط بالخجل بقانون طبعي، أما نفس الدلالة، فإنها

لا تتحقق إلا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخجل، وهذا العلم إنما يحصل من نحو التجربة أو التلقين.

وعلى هذا النحو يجري حال الأمور التي لا يربطها بما تدل عليه قانون طبعي، وإنما هو العرف والاصطلاح، فإذا رأينا علماً على شاطئ البحر، عرفنا أن هناك سفينة. ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاماً.

ومن هذا الوادي: دلالة الألفاظ على المعاني؛ فإن المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ، أولا يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة إلا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليدل على هذا المعنى؛ وأن المتكلم به ممن يحذو في الكلام حذو هذا الوضع.

*** اللغة:**

اللغة ـ كما قال ابن جني ـ: أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم.

وهي مزية عرف بها الإنسان، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان تعبر به عن حاجاتها، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلاً تام المقدمات صحيح الإنتاج؛ كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الإنسان من الحيوان لغة تخاطب. وفي «دائرة المعارف الإنكليزية» أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث.

*** أصل نشأة اللغة:**

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين

واللغويين، وذهبوا في البحث مذاهب شتى: هذا يقول: مصدرها التوقيف من الله، وذلك يقـول: مبدؤها الطبيعة، وآخـر يقول: منشـؤها الاصطلاح والتواطؤ.

والقائلون: إن مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون أن تعدد اللغات ونموها من بعدُ كان بطريق الاصطلاح، وعلى حسب الحاجة، ورجح ابن حزم في كتاب «الإحكام» أن أصلها التوقيف من الله تعالى، ثم قال: ولا ننكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها، بها علموا ماهية الأشياء وكيفياتها وحدودَها، ثم قال: ولا ندري أي لغة هي التي وقف آدم ـ عليه السلام ـ عليها أولاً.

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه ريب، وقُصارى ما وصل إليه الباحثون اليوم: أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها إلى أقصى ما يسعه التاريخ، يصل إلى شذوذ في تركيب الكلمات، أو تركيب الكلام، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحقاباً، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوي أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكماً فاصلاً، وإنما يستفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات، غير متنوعة الأساليب، ثم تغزر مادتها، وتتعدد أساليبها، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة.

*** تأثير الفكر في اللغة:**

للفكر أثر في اللغة عظيم، ولولا الفكر، لفقدت اللغة خواصها، ولم يكن لوجودها أية فائدة؛ فإن الفكر هو الذي يربط الألفاظ بمعانيها، فيعمد

إليها وهي أصوات فارغة؛ فيردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يبهر العقل، أو كالأغصان تحمل من الثمار ما تشتهيه النفس.

والفكر: هو الذي يتوسل به الإنسان إلى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها، فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة، أو يبتدع فيها أساليب طريفة، ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها، وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها.

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة: أن اللغة لا يرتفع شأنها، وتظهر فصاحة ألفاظها وغزارة مادتها وحسن بيانها؛ إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة.

*** تأثير اللغة في الفكر:**

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه، وهذا لا يمنع من أن يكون للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه. وقياس هذا: أن العلم يزيد الأخلاق تهذيباً، وللأخلاق المهذبة ـ كالصبر على طول البحث، والإنصاف في المحاورة ـ دخل في توسيع دائرة العلم، أو تحقيق ما يشكل من مباحثه.

تؤثِّر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تتمايز، ولا تخرج في وضوح، إلا أن يشار إلى كل معنى بلفظ يخصه، فاللغة وسيلة إيضاح المعاني الغامضة، وتنسيق المعاني المختلطة، والرجل الذي يريد أن يؤدي المعنى في صورة منتظمة، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر ممن لا يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمة مختلطة.

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لا شبهة فيه، والذي يمارس التدريس أو التحرير، قد يحس في نفسه معاني مجملة أو مختلطة، فيأخذ في معالجتها بالبسط أو التنسيق، وإنما يستعين على بسطها

أو تنسيقها بكلام نفسي، وليس هذا الكلام النفسي إلا صور ألفاظ لغوية تتسرب من قوة الحافظة إلى المفكرة، فللغة تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان.

واللغة: تصور ما يخطر في الفكر من المعاني، وهي التي تجعل المعاني محفوظة باقية، وكذلك يقول أحد الفلاسفة: «الأفكار التي لا تودع في الألفاظ كالشرارات التي لا تبرق إلا لتموت».

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجرى في أقوال الأجيال الماضية من المعانى الحيوية، أو الآراء العلمية أو الأدبية؛ بل تنقل إلينا طرق تفكيرهم؛ ومن الواضح أن الأقوام يختلفون في طرق التفكير؛ وطرز تفكير كل قوم مبثوث في ألفاظهم، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم.

*** هل يمكن اتحاد البشر في لغة؟**

يقول الباحثون في اللغات: كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة؛ إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص، وبكثرة اختلاط صنوف البشر، واشتراكهم في المنافع، أخذ بعض اللغات يقترب من بعض، بل أخذ بعضها يندمج في بعض، فقل عددها، واتسع نطاق بعضها.

ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكارت): أن تعدد اللغات أدى إلى صعوبة التفاهم بين الأفراد المختلفة الشعوب، وهذا مما يجعل سير المدنية بطيئاً، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعاً، وقد سعى لإنفاذ هذا الرأي الطبيب البولوني: لودفيج زامنهوف ludwing zamenhof، فوضع اللسان المسمى: الاسبرانتو Esperanto.

وقد اعتمد في تألفيه على ثمانية وعشرين حرفاً، ووضع له ست عشرة

قاعدة، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والإنكليزية، وفي العالم جمعيات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو: ١٧٧٦ جمعية، وفي ألمانيا وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية، مركزها الرئيسي في مدنية «لايبسيك»، ولجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان، أحدهما في جنيف، والآخر في باريز. وفي أوربا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة، وفي «دائرة المعارف الالمانية» أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مئة وثلاثين ألفاً.

وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم، زيادة على ما يعرفون من لغاتهم القومية، فمن الصعب جداً أن ينتشر بين الشعوب ـ على اختلاف مواطنها ـ لغة تستولي على ألسنتها، وتطمس على آثار لغتها؛ فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والإحساس، وهل من سبيل إلى أن تتحد الأمم في تفكيرها وإحساسها؟.

*** اللغة العربية لا تموت:**

ليس من الهين أن توضع لغة تتلقاها كل الأمم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها، وتقيم هذه اللغة مكانها، وإذا فرضنا أن شعوباً غير عربية رضيت أن تتخلى عن لغاتها؛ فإن الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرصُ الناس على حياة لغتهم، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى، وإن تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً.

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية، وتحويل ألسنتها إلى لغة أخرى، تأبى ذلك؛ لأنها لغة القرآن، الذي هو معجزة الرسالة، ومطلع الهداية، ولأنها تملك من فصاحة الكلم، وحكمة الأساليب، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلي في حلبة البيان، فلو زهدت هذه الشعوب الإسلامية

في اللغة العربية، كانت قد فرَّطت في جنب الله، وأضاعت من يدها لساناً بلغ في الإبداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بني الإنسان.

كتب «جول فرن» قصة خيالية[1] بناها على سياح يخترقون طبقات الكرة الأرضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها، ولما أرادوا العود إلى ظاهر الأرض، بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم، فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية، ولما سئل (جول فرن) عن وجه اختياره للغة العربية، قال: إنها: لغة المستقبل، ولا شك أنه يموت غيرها، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه.

*** اللغة في عهد الجاهلية:**

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم، وما تجود به قرائحهم، أو يجري في مخيلاتهم من صور المعاني، فما كانوا ليحسوا نقصاً في لغتهم، وإنك لترى المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعنتهم؛ كالفخر والنسيب، فسيحة الأرجاء إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناشئ في مثل بيئتهم، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المعقولة مثل مأخذهم، ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم، وجد من جودة تصرفهم في المعاني، وحسن سبكهم للألفاظ ما يدله على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال، ويصوغون ما شاؤوا من المعاني، فيجدون في ألفاظ لغتهم وأساليبها ثروة تسعدهم على أن يقولوا فيبدعوا.

وإليك مثلاً من إبداعهم في الفخر بالبسالة والثبات في حومة الوغى، قال ودّاك بن ثميل المازني يخاطب بني شيبان:

---

(١) من مقال: «عليكم باللغة العربية» للأستاذ محمود بك سالم.

رويد بني شيبان بعـض وعيـدكم	تلاقوا غداً خيلـي علـى سَـفوَان
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الـوغى	إذا ما غدت في المأزق المتدانى
عليها الكماة الغـر مـن آل مـازنٍ	ليـوث طعـان عنـد كـل طعـان
تلاقوهم فتعرفوا كيـف صـبرهم	على ما جنت فيهم يـد الحـدثان
مقاديم وصَّالون في الروع خطوهم	بكـل رقيـق الـشفرتين يمـان
إذا استنُجدوا لم يسألوا من دعاهم	لأيـة حـرب أم بـأيّ مكـان

هذه الأبيات إيذان بالحرب، افتتحها الشاعر بشيء من التهكم، فقال: «رويد بني شيبان بعض وعيدكم»، وإنما كان طلبه الكف عن بعض وعيدهم تهكماً؛ لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر ممن يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعـدون به، وبعد أن تظاهر بإكبارهم، والرهبة من وعيـدهم على وجه التهكم، فاجأهم بإنذار بليغ هو: لقاؤهم فرسـان قومه بالمكان المسـمى «سفوان»، فقال: «تلاقوا غداً خيلي على سفوان».

ثم وصـف هذه الخيل بأنها متدربـة على الحـروب، غير هيابة من مضائقها، فقال:

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الـوغى	إذا ما غدت في المأزق المتداني

وليست الخيل كافلة للنصر إلا أن تكون أعنتها في أكفّ رجال لا يلوون جباههم عن طعان، لذلك أردف هذا البيت بقوله:

عليها الكماة الغُـرّ مـن آل مـازن	ليـوث طعـان عنـد كـل طعـان

وفي وصفهم بالغر إيماء إلى شاهد من شواهد قوة الجأش، وهو طلاقة الوجه، ووضاءته عند لقاء الأقران، وقال: «عند كل طعان»؛ ليدل على أن

الشجاعة قد أشربت في نفوسهم، فلا تتأخر عنهم في موطن، ولا تغيب عنهم في حال، وعزز هذا البيت بقوله:

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان

ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرا، واسع المدى، وليسوا ممن يزفون إلى الحروب زفيف النعام، حتى إذا طال عليهم أمدها، وكثر ما لاقوه من مكارهها، ضجروا من صحبتها، ومالوا بالسيوف إلى أغمادها. وفي الناس أولو شجاعة، ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن يبسطوا أيديهم على قدر ما تناله سيوفهم أو رماحهم، فقصد الشاعر إلى أن يدل على أن قومه ليسوا من هذا الصنف، فقال:

إذا استنجِدوا لم يسألوا من دعاهم لأية حرب أم بأي مكان

فأخبر أنهم كالجند، متأهبون للخوض في غمار الحروب، ولا يزيدون على أن يسمعوا نداء من يستنجدهم، فيطيروا إلى ما يناديهم له، غير سائلين عن سبب الحرب، أحق هو أم باطل، ولا عن مكانها أقريب هو أم بعيد.

*** تأثير الإسلام في اللغة:**

طلع الإسلام على العرب وفي هدايته من المعاني ما لم يكونوا يعلمون، بل في هدايته ما لم تفِ اللغة يومئذ بالدلالة عليه، فعبر عن هذه المعاني بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء.

ومن الجلي أن القرآن الكريم والحديث النبوي قد سلكا في البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بليغ، ثم إن فتح الممالك الكبيرة؛ كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل إليها من المعاني العلمية أو المدنية، ففضْل الإسلام على اللغة العربية يظهر في غزارة مادتها، وبراعة أساليبها،

واتساع مذاهب بيانها، وكثرة الأغراض التي يتسابق إليها فرسان الخطابة والكتابة.

* فضل اللغة العربية:

للغة العربية فضل من جهه اعتدال كلماتها؛ فإنا نجد أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف، وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف، وليس في اللغة كلمة ذات ستة أحرف أصلية، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد، أو على حرفين.

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها، فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يثقل على اللسان، أو ينبو عنه السمع. وللعارف بحسن صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاءة قطعاً أو خطباً أو قصائد تسترق الأسماع، وتسحر الألباب، ولعناية العرب بتهذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ، وتغفل المعاني، وهؤلاء هم الذين رد عليهم ابن جني في باب مستقل من كتاب «الخصائص»، ومما قال في هذا الباب: «فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسَّنوها، وحموا حواشيها وهذبوها، وصقلوا غروبها وأرهفوها، فلا ترينَّ أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدْمة منهم للمعاني، وتنويه وتشريف، ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحصينه، وتزكيته».

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن ـ بما لها من فصاحة وحسن بيان ـ أن يوازَن بينها وبين اللغة العربية، وقد شهد بعض الأعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة، وألطف مسالك، قال ابن جني في «الخصائص»: «إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمي، وقد تدرب

قبل استعرابه، عن حال اللغتين، فلا يجمع بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك؛ لبعده في نفسه، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه. سألت غير مرة أبا علي عن ذلك، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيته».

وقد استدلّ بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في «الشعر» على أن الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني.

قال حازم في كتاب «المناهج الأدبية»[١]: «ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب؛ من كثرة الحكم والأمثال، والاستدلالات، واختلاف ضروب الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى، وتبحرهم في أصناف المعاني، وحسن تصرفهم في وضعها، ووضع الألفاظ بإزائها، وفي إحكام مبانيها واقتراناتها، وطلب التفاتاتهم وتمنياتهم، واستطراداتهم وحسن مآخذهم ومنازعهم، وتلاعبهم بالأقاويل المخيلة كيف شاؤوا؛ لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية».

هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن للغة العربية فضلاً من جهة أنها اللسان الذي نزل به القرآن الكريم.

وإليك شهادات ممن لا يؤمنون بالقرآن، وإنما ينظرون إلى اللغة من ناحية حسن البيان.

قال المستشرق أرنست رينان في كتابه «تاريخ اللغات السامية»: «من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة القوية، وتصل إلى درجة الكمال وسط الصحاري عند أمة من الرحّل. تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها،

---

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالمكتبة الصادقية في تونس.

ودقة معانيها، وحسن نظام مبانيها. وكانت هذه اللغة مجهولة عند الأمم، ومن يوم علمت، ظهرت لنا في حلل الكمال إلى درجة أنها لم تتغير أي تغير يذكر، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار حياتها لا طفولة ولا شيخوخة ـ لا نكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التي لا تبارى، ولا نعلم شبيهاً لهذه اللغة التي ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة».

وقد ذكر محاسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية، وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقاً على النظم الطبعية.

قال المطران يوسف داود الموصلي: «من خواصّ اللغة العربية وفضائها: أنها أقرب سائر لغات الدنيا إلى قواعد المنطق؛ بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريده من دون تصنع وتكلف، باتباع ما يدله عليه القانون الطبيعي، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه، فقلما نجدها في اللغات المسماة «الهندية الجرمانية»، ولا سيما الإفرنجية منها».

لندع الحكم بين اللغة العربية وأي لسان أعجمي لمن يعرف العربية الفصحى، ويعرف ذلك اللسان الأعجمي، فهو الذي قد يصغي إليه الناس متى آنسوا فيه الإنصاف، ويتلقون حكمه بالقبول. والذي أقوله، وأنا على بينة مما أقول: إن أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبعية من اللسان الألماني؛ فإن في اللسان الألماني ضروباً من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبعي، وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيه، وسنلمّ بشيء من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب.

* الحاجة إلى مجمع لغوي:

قد أريناك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى، وكانت تجري مع العلوم والحضارة جنباً لجنب، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها، ما يمكنه من إبراز الحقائق أو المتخيلات في برود ضافية محبَّرة. ثم أدركها نقص منذ حين، وأخذت تتباطأ في مسايرة العلوم والمدنية، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون، وتعبر عن معان تقف دونها اللغة العربية صامتة.

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلة مفرداتها، أو ضيق دائرة تصريفها، أو إبايتها نقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية إلى معان أخرى تناسبها، ولو كان لشيء من هذا دخل في تباطئها؛ لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الألسنة عنها، ويدْعون إلى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة، ولعذرنا أولئك الذين يدعون إلى استعمال الألفاظ الأعجمية، وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبنا ومحاوراتنا، وإنما علة ذلك النقص: غفلةُ المعهودِ إليهم بالقيام على حياة اللغة، ومسايرتها للعلوم والفنون والمدنية.

والوسيلة التي تنهض باللغة، وترفعها إلى مستوى اللغات الراقية، هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة كتفاً لكتف؛ أعني: تأليف مجمع لغوي ينظر فيما تجدد أو يتجدد من المعاني، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه؛ ولا عجب أن تكون اللغات الأجنبية الراقية قائمة بحاجات العلم والمدنية؛ وأن يكون باللغة العربية خصاصة من هذه الناحية؛ فإن أصحاب تلك اللغات قد سبقونا إلى عقد المجامع اللغوية منذ

أحقاب، فالمجمع اللغوي في ألمانيا تألف سنة ١٦١٧م، والمجمع اللغوي في فرنسا تألف سنة ١٧٣٤م، ولم ننس أن كلمات كثيرة حدثت في اللغة العربية لهذا العصر، وأصبحت تجري على ألسنة أدبائنا، وتخطها أقلام كتابنا، وهي عربية المنبت، خفيفة الوقع على السمع، آخذة حظها من مناسبة الوضع، ولكن العلوم تتدفق تدفق السيل، ومقتضيات المدنية تتجدد تجدد النهار والليل، وكل من المعاني العلمية والمرافق الحيوية يحتاج إلى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية التئام الدرر النقية في أسلاكها، وتلك الكلمات المشار إليها إنما هي من صنع أفراد قد تنساق إليهم من نفسها، فيقع عليها اختيارهم، وتصادف في الناس حاجة، فتتلقفها ألسنتهم، وهذه الطريقة لا تشفي غلة العلم، ولا تملأ للمدنية عيناً، وإنما يشفي غلة العلوم المتكاثرة، ويملأ عين المدنية الزاخرة تأليفُ مجمع لغوي يسير مع العلوم والمدنية، لا يتأخر عنها طرفة عين.

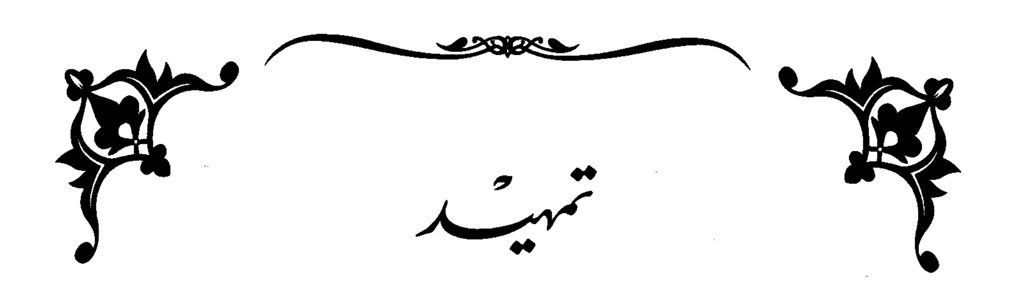
ذكر ابن حزم في كتاب «الإحكام» سنةً من سنن الكون في سقوط اللغة، فقال: «إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل، بسقوط دولة أهلها، ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو تنقلهم عن ديارهم، واختلاطهم بغيرهم؛ فإنما يقيد لغةَ الأمة وعلومها وأخبارها قوةُ دولتها، ونشاط أهلها وفراغهم؛ وأما من تلفت دولتهم، وغلب عليهم عدوُّهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل وخدمة أعدائهم، فمضمونٌ منهم موت الخاطر، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم، ونسيان أنسابهم وأخبارهم، وبُيود علومهم؛ هذا موجود بالمشاهدة، ومعلوم بالعقل والضرورة».

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الأمة التي تقع تحت سلطان من

لا ينطق بلسانها؛ من أن لغتها تصير الى انحطاط أو ضياع، وهذه سنة لغات الأمم التي يجدها الأجنبي في جهالة، ويتمكن من أن يبقيها في جهالتها؛ أما الأمة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها، فإنها تندفع في ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة، وتسلك له ما تهتدي إليه من سبيل؛ فلا تألو جهداً في الاحتفاظ بلغتها، والعمل لإعلاء شأنها، على الرغم من كل من يكيد لها، ويبري السهام ليرمي بها مقاتلها.

وفي البلاد التي تنطق بالعربية شعور ساطع في نفوس شيوخها وشبابها؛ ومن أثره: هذه الغيرة التي تملأ ما بين جوانحهم، وتهزُّهم أفراداً وجماعات إلى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا، وإعادة ما تقوض من مجدنا؛ فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها، وتفوق اللغات الراقية بغزارة مادتها، وفضل بلاغتها؛ وما ذلك من همم أبنائها وطموحهم إلى الحياة الماجدة ببعيد.





تمهيد

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلمت مفرداته، وصحت دلالتها؛ واستقام تألفيها.

أما سلامة مفرداته، ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة، أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها، أو في حال حركتها وسكونها.

وأما صحة دلالتها، فباستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب.

وأما استقامة تألفيها، فبانطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطباتهم، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير، والاتصال والانفصال، والحذف والذِّكر.

وهل تتوقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص، ونظمها الوارد؛ بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب، أو أنَّ واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً، فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشباهها في هيئة مبانيها، أو نسق تركيبها، ونسوّي بينهما في الأحكام إذا أعوزنا السماع.

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية؛ فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس، وتضافر عباراتهم على أنه من مآخذ اللغةِ؛ يغلو بعضهم

في التعلق به، ويجري فيه بغير عِنان، ولا يجد في نفسه حرجاً من أن يفقد الكلامُ صبغته العربية.

ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها.

والطريق الوسط بين هذين الطرفين، وهو ما يبقي على اللغة شعارها، ويبسط في نطاقها بمقدار ما يتسوَّغه الذوق العربي، وتقتضيه العلوم على اتساع دائرتها، والمدنية على اختلاف أطواراها، وتجددِ مرافقها.

ولا تجد عالماً أو علماء بلد اطَّردوا في هذه الجادة، ولم يحيدوا عنها، فكانت جميع أقوالهم في محل الاعتدال؛ بل ترى القول الحق والقياس الوسط يدور بين مذاهبهم، فيصيبه هذا تارة، ويصيبه مخالفهُ تـارة أخرى، وذلك شأن العلوم التي يكتفى في تقرير قوانينها بالدلائل الظنية، إذا لم يتيسر إقامتها على قرارة اليقين.

*** الحاجة إلى القياس في اللغة:**

وضعت اللغة ليعبر بها الإنسان عما يبدو له من المآرب، ويتردد في نفسه من المعاني. ومن البين جلياً أن المعاني تبلغ في الكثرة أن تضيق عليها دائرة الحصر، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظاً عيَّنها؛ كالسـماء، والمطر، والنبات، والعلم، والعقل، وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس قدَّرها. والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح.

ولولا هذه المقاييس، لضاقت اللغة على الناطق بها، فيقع في نقيصة

العي والفهاهة، ويُكثر من الإشارات التي تخرج به عن حسن السمت والرزانة، ويرتكب التشابيه محاولاً بها إفادة أصل المعنى، لا كما يستعملها اليوم حليةً للمنطق، ومظهراً من مظاهر البلاغة.

ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به، لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها، وتباين وجوهها.

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكِّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة، أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها.

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات في الكثرة أن يكون للمعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء[1]، وتودَّ لو صرف الواضع هذه المترادفات إلى جانب من المعاني التي تركها لحكم القياس.

وجواب هذا: أن للمترادفات في بلاغة القول، ورصانة تأليف الكلم، وإقامة وزن الشعر، وتمكين القافية؛ فضلاً لا يغني غيرها فيه غَناءها، فهي من مفاخر اللغة، ودلائل سعة بيانها؛ فالمترادفات تسد وجوهاً من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياس، ولا ننسى أن الكثير من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات، أو من ملاحظة اختلاف دقيق في الأحوال والصفات.

---

(١) ذكر صاحب «القاموس» في مادة (سيف): أن للسيف أسماء تنيف على ألف اسم، قال: وذكرتها في «الروض المسوف».

هذا وجه الحاجة إلى القياس في صيغ الكلم واشتقاقها، ولا يخفى عليك ـ بعد هذا ـ وجه الحاجة إلى فتح باب القياس في نظُم الكلام، وما يعرض للكلم من نحو التقديم والتأخير، والاتصال والانفصال، والإعراب والبناء، والحذف والذِّكر؛ فإن تباين الأغراض، وتشعب العلوم، وتفاوت عقول المخاطبين، واختلاف أذواقهم، مما يستدعي إطلاق العنان للمتكلمين يذهبون في البيان كل مذهب قيِّم، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول، حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع، والشاعر المفلق، والكاتب المبدع، والمناظر المفحِم، والمحاضر الغوَّاص على الدرر، والعلامة المُجلي للمعاني الغامضة في أجمل الصور.

*** أنواع القياس وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات؟**

تجري كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها، فترد على أربعة وجوه:

أحدها: حمل العرب أنفسِهم لبعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما، كما يقال: أُعرب الفعلُ المضارع؛ قياساً على الاسم؛ لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب. وإلى هذا أشار الزمخشري في بعض مقاماته بقوله: «ضارعِ الأبرار بعمل التوَّاب الأوَّاب، فالفعل لمضارعته الاسمَ فاز بالإعراب».

وكما يقال: دخلَتِ الفاء خبر الموصول في نحو قولهم: «من يأتيني، فله درهم»؛ قياساً للموصول على الشرط؛ لمشابهته إياه في إفادة العموم.

وكما يقال: نَصبت «لا» النافية للجنس الاسم، ورفعت الخبر؛ قياساً على «إنَّ»؛ لمشابهتها إياها في التوكيد؛ فإن «لا» تأتي لتأكيد النفي، كما

تأتي «إنَّ» لتوكيد الإثبات.

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم، ويذكره النحوي تنبيهاً على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح. وليس هذا الضرب من القياس داخلاً في موضوع هذه المقالات.

ثانيها: أن تعمد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدماً، فتعدّي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة، ومثال هذا: اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتصَر من العنب خاصة، وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصف هو مخامرته للعقل وستره، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة المخمرة للعقل؛ فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر، ويسميه خمراً؛ تسمية حقيقية لغوية.

وإن شئت مثالاً آخر، فانظر في اسم السارق عند من يقول: إنه موضوع لمن يأخذ مال الأحياء خفية، فإنك تجد من ينبش القبور لأخذ ما على الموتى من أكفان، قد شارك من يأخذ أموال الأحياء في وصف أخذ المال خفية، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم السارق متناولاً للنباش على وجه الحقيقة اللغوية، وتكون هذه الحقيقة قد تقررت من طريق القياس، لا من طريق السماع.

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر إليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة «هل تثبت اللغة بالقياس؟[1]».

---

(١) من يرى أن القياس في اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الخمر في لسان =

ثالثها: إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة؛ كصيغ التصغير، والنسب، والجمع، وأصل هذا: أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق في أن يقيس على تلك الكلمات الواردة، ما ينطق به من أمثالها.

رابعها: إعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه؛ كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي؛ قياساً على الأسماء المنتهية بتاء التأنيث، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعين حرف الجر؛ قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ، فتقول: قضيتُ الليلة التي ولدتَ في سرور؛ أي: ولدت فيها، جاز لك أن تقول: هذا الكتاب الورقة تساوي درهماً؛ أي: الورقة منه بدرهم.

وهذا النوع من القياس، والنوع الذي قبله هما موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الأول بالقياس الأصلي، وعن الثاني بقياس التمثيل.

= العرب غير خاص بالمعتصر من العنب، بل يتناول المتخذ من تمر النخيل بمقتضى الوضع، فتكون حرمته ثابتة بنفس الآية ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ﴾[المائدة: ٩٠]، وإذا سلم اختصاص اسم الخمر في لسان العرب بالمعتصر من العنب، قال: حرمة المسكر من غير عصير العنب ثابتة بالقواعد الشرعية القطعية، والأحاديث الصحيحة النبوية؛ كقوله ﷺ: «كل مسكر حرام».

* القياس الأصلي:

(ما يقاس عليه):

يجمع اللسان العربي تحت اسمه لغات شتى، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافاً يسيراً، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة في كتب فقه اللغة وآدابها، ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها، أو حال من أحوالها؛ كالحركة والسكون، أو الإعراب والبناء، أو الفك والإدغام، أو التصحيح والتعليل، أو الإمالة والتفخيم، أو ترتيب الحروف، أو المد والقصر، أو الإتمام والنقص، أو الإعمال والإهمال، أو التذكير والتأنيث.

وقد يكون الاختلاف في بعض الألفاظ من حيث وضعها في لغة لمعنى، ووضعها لمعنى آخر في لغة أخرى، ومن هنا كثرت الألفاظ المشتركة، أو من حيث استعمال لفظ في لغة لمعنى، واستعمال لفظ آخر في لغة غيرها لذلك المعنى، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الأسماء، وقد تختلف هذه اللغات في بعض وجوه النظم؛ كتقديم عامل «كم» الخبرية عليها، فإنه يقدم في لغة، ولا يقدم في أخرى.

تتفاوت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة، وجميعها مما يصح القياس عليه.

قال ابن جني في «الخصائص»: «اللغات على اختلافها كلّها حجة، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء».

وقال أبو حيان في «شرح التسهيل»: «كل ما كان لغة لقبيلة صح القياس عليه».

وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة: القرآن الكريم؛ فإنه نزل

بلسـان عربي مبين، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسـن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى، فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شـعر العرب ومنثورهم، وما جـاء على وجه انفرد به، ولا نتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره، ويذهبون به مذهب التأويل؛ ليوافق آراءهـم النحوية.

قال الرازي في «تفسيره»: «إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول، فجواز إثباتها بالقرآن العظيم أولى. وكثيراً ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول، فرحوا به، وأنا شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته، فلأنْ يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كان أولى».

وقال ابن حزم في كتاب «الفِصَل»: «ولا عجب أعجب ممن إنْ وجد لامرئ القيس، أو لزهير، أو لجرير، أو الحطيئة، أو الطِّرِمَّاح، أو لأعرابي أسدي أو سُلمي أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر، جعله في اللغة، وقطع به، ولم يعترض فيه، ثم إذا وجد لله تعالى خالقِ اللغات وأهلِها كلاماً، لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن وجهه، ويحرفه عن موضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه».

فمن الحق أن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال. ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً، ويتخذه مذهباً، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها.

ومن أمثلة هذا: أنهم قرروا أنَّ «أن» المصدرية لا يجوز حذفها، وأن نحو: «تسمعَ بالمعَيدي خيرٌ من أن تراه» يُحفظ، ولا يقاس عليه. وقد جاء على نحو هذا المثَل قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[الروم: ٢٤]، ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة، وأخذه بأحسن طرق البيان، أن يجري حذف «أن» المصدرية، كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه، وقرر جماعة من النحاة: أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف، من نحو: ضربُ عمراً زيدٍ، وقد ورد على نحو هذا المثال: قوله تعالى في قراءة ابن عامر: (قتل أولادَهم شركائِهم)، فأنكر بعضهم القراءة، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير.

والحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول، ولا نحمل الآية مالا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير، بل نبقيها على ظاهرها، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة؛ وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في «الخصائص» شواهد متعددة، ولا أخال أحداً يعوّل في مثل هذا على ذوقه، فيقول: إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف؛ فإن مثل هذا لا يرجع فيه إلى ملاءمة الأذواق الخاصة، بل مداره على ما يجري به الاستعمال، ويثبت في الرواية، فما نجده وارداً في الكلام الفصيح نعلم أنه لا يكدر من مشرب الفصاحة العربية، ولا يثلم من سور البلاغة فتيلاً.

ومما يقرِّب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذوق الخاص، وأنه عائد إلى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك اللغة: أن اللغات تختلف فيه اختلافاً كثيراً، ففي اللسان الألماني ـ مثلاً ـ

يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة، وربما كان الفعل مركباً من قطعتين، فيضعون القطعة الأولى في صدر الكلام، ويلقون الأخرى في نهايته، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشر، وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة، ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض، أو علامة استقبال الفعل بالفعل، لا يقلُّ في شدته عن ارتباط المضاف بالمضاف إليه. ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته بالمضاف إليه.

حاول بعضهم الاعتذار عمن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف مذهبهم النحوي: هذا غير مقيس، أو موقوف على السماع، فقال: إن النحاة لما استقرؤوا كلام العرب، وجدوه على قسمين: قسم اشتهر استعماله، وكثرت نظائره، فجعلوه قياساً مطرداً، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس؛ لقلته وكثرة ما يخالفه، فوصفوه بالشذوذ، ووقفوه على السماع، لا لأنه غير فصيح، بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه.

وإذا سلموا أن ما جاءت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح، كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأن يقاس عليه، أوهى من بيت العنكبوت. وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفاً لما اشتهر في كلام العرب، زيادة في أساليب القول، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعته.

*** الحديث الشريف:**

جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية، وخالفهم العلامة محمد بن مالك، فجرى على الاستشهاد به

في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور، وسبقه إلى مخالفة النحويين في هذا الشأن: أبو محمد بن حزم، فقال عقب الكلام الذي نقلناه عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم: «وإذا وَجد ـ يعني: الباحث في العربية ـ لرسول الله ﷺ كلاماً، فعَل به مثل ذلك؛ (أي: صرفَه عن وجهه، وحرَّفه عن موضعه)، وتالله! لقد كان محمد بن عبدالله قبل أن يكرمه الله بالنبوة، وأيام كان بمكة أعلمَ بلغة قومه وأفصح، فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه؟!».

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصِل في رد مذهب الجمهور؛ لأن الجمهور لم يمتنوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان لاعتقادهم النقص في فصاحة الرسول ﷺ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألمَّ بشيء من سيرته؛ فضلاً عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق بالضاد، وأوتي من جوامع الكلم وعلم ألسنة العرب ما لا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده، وإنما امتنعوا من ذلك؛ لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى، وفي الرواة مولَّدون لم ينشؤوا على النطق بالعربية الصحيحة، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث ـ بعد احتفاظهم بمعانيها ـ: وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافاً كثيراً، فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية، ومن هذه الألفاظ ما يكون جارياً على المعروف في كلام العرب، ومنها ما يكون مخالفاً، وتصرف الرواة في الأحاديث هذا التصرف؛ لأنهم كانوا يوجهون همهم إلى ما أودِعَه الحديث من أحكام وآداب، فمتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه، أطلقها غير ملتزم الألفاظ التي تلقى فيها المعنى أولاً.

أما وجهة نظر ابن مالك، فهي أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه، والتحري في نقله، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى، وبهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه، وهذا الظن كاف في تقرير الأحكام النحوية، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث بالمعنى إنما يجري في غير ما لم يدوَّن في الكتب، أما ما دوّن في الكتب، فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول حين كان أولئك الرواة الذين يتصرفون في ألفاظ الحديث - على تقرير تصرفهم - ممن يوثق بهم، ويحتج في أحكام الألفاظ بعباراتهم.

ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع من الأحاديث:

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته، وبلوغه أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان؛ فإن المعروف في رواة الحديث بهذا القصد أن يحافظوا على ألفاظ الحديث نفسها، كقوله ﷺ: «حمي الوطيس»؛ أي: اشتد الضراب في الحرب، وقوله: «مات حتف أنفه»؛ أي: مات على فراشه، وقوله: «الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا».

ثانيها: ما يروى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم؛ ككتابه إلى همدان، وكلامه مع ذي المشعار الهمداني، وطهفة النهديّ، وغيرهما.

ثالثها: ما يروى لبيان أقوال كان يتعبَّد بها، أو أمَر بالتعبد بها؛ كألفاظ

القنوت، والتحيات، وكثير من الأدعية التي يدعو بها في أوقات خاصة.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، فإن كان تعدد الطرق يبتدئ بمن رووه عن النبي ﷺ، فالأمر واضح، فإن انفرد بروايته صحابي، وتعددت طرق روايته عن الصحابي، صح الاستشهاد به أيضاً؛ إذ تصرُّف الصحابي في الحديث ـ على تقدير تصرفه فيه ـ لا يمنع من الاستشهاد به؛ لأن ألفاظ الصحابة مما يحتج به في العربية.

ومجمل القول: أن الأحاديث التي تتعدد طرقها، ويتحد لفظها، تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتج بعبارته في الأحكام اللغوية.

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على أشعار الجاهلية؛ كامرئ القيس، وزهير، والمخضرمين، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام؛ كحسان، ولبيد، والإسلاميين، وهم الذين نشؤوا في صدر الإسلام؛ كالفرزدق، وذي الرمة. وأما المحْدَثون، وهم المولَّدون، وتبتدئ طبقتهم ببشار بن برد، فلا يحتج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان؛ وكان بشار قدهجا الأخفش، فأورد الأخفش في كتبه شيئاً من شعره؛ ليكفَّ عنه[1]، وكذلك سيبويه استشهد بشيء من شعر بشار؛ تقرباً إليه؛ لأنه كان قد هجاه لتركه الاحتجاج بشعره[2]، واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب «الإيضاح» ببيت أبي تمام:

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الأماني لم يزل مهزولا

---

(١) كتاب «الموشح» للمرزباني.

(٢) «خزانة الأدب» للبغدادي.

ولم يكن ذلك من شأنه؛ لأن عضد الدولة كان يحب هذا البيت، وينشده كثيراً[1].

وذهب بعض علماء العربية إلى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين، وجنح إلى هذا المذهب: الزمخشري؛ فقد استشهد ببيت لأبي تمام في تفسيره، وقال: «وهو ـ وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ـ فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك؛ لوثوقهم بروايته وإتقانه»، ونحا هذا النحو العلامة الرضي، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لـ: «كافية ابن الحاجب»، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي، فقال في «شرح درة الغواص»: «أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه».

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة، أما الثقة بصحة الكلام، أو فصاحته، فمدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة، وكيف يحتج بأقوال هؤلاء المولدين، وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول؟! فهذا أبو تمام يقول:

لعذلتـه فـي دمنتـين تقادمـا ... ممحـوَّتين لزينـب وسـعاد

والصواب: «تقادمتا».

وهذا المتنبي يقول:

فإن يك بعض الناس سيفاً لدولةٍ ... ففي الناس بوقات لها وطبول

(١) «تاريخ ابن خلكان».

والصواب في جمع بُوق: بُوَق، أو أبواق.

ومن هنا يتبين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض الكلم إلى استعمال أحد أهل العلم غير سديد، فمن الخطأ أن يُردَّ على صاحب «القاموس» في قوله: «والأنموذُج لحنٌ» بأن الزمخشري سمى كتاباً له بـ: «الأنموذج»، والنووي عبَّرَ به في «المنهاج»، فقال: «أنموذج المتماثل».

وكم من إمام في العربية ينطق، أو يؤلف بعبارة تخالف مذهبه الصريح، أفلم يشترط ابن هشام في كتاب «المغني» لدخول هاء التنبيه على الضمير كون خبره اسم إشارة؟ ولم يحافظ على هذا الشرط، فقال في خطبة الكتاب نفسه: «وها أنا بائح».

ووقع صاحب «القاموس» في هذه الهفوة بعينها، فشرط لاتصال هاء التنبيه بالضمير ما شرطه ابن هشام من الإخبار عنه باسم الإشارة، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط، فقال في خطبة «القاموس»: «وها أنا أقول».

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية: أن صاحب «القاموس» صرح بأن كلمة: (بعض) لا تدخلها اللام، وهو يعلم ـ كما نقل بعد هذا الحكم ـ أن سيبويه والأخفش قد استعملاها في كتابيهما.

فالحقُّ أن لا حجة فيما يلفظ به رواة الشعر، أو علماء العربية، إلا أن تذكره على وجه الاستئناس، وأنت مالئ يدك بما هو حجة، أو منتظر لأن تظفر بالحجة.

ولابن السيد البطليوسي وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بشعر أبي الطيب المتنبي، هي: أن البيت الذي سكت عنه علماء اللغة الذين تناولوا شعره، ولم ينكروه عليه؛ يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب،

ذلك أنه أورد في الإستشهاد على صحة إضافة «أل» إلى الضمير: قول المتنبي:

والله يُسعد كل يوم جده   ويزيد من أعدائه في آله

ثم قال: وأبو الطيب ـ وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة ـ؛ فإن في بيته هذا حجة من جهة أخرى، وذلك أن الناس عُنوا بانتقاد شعره، وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين؛ كابن خالوية، وابن جني، وغيرهما، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة «أل» إلى المضمر؛ وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء؛ كالواحدي، وابن عباد، والحاتمي، وابن وكيع، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على هذا البيت.

وهذا الذي يقوله البطليوسي في شعر المتنبي الذي لم ينكره أولئك العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستئناس به إلى مرتبة أن يكون حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان.

ويحتج بالبيت الذي لا يعرف قائله متى رواه عربي ينطق بالعربية بمقتضى السليقة، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر، فيرويه عنه كما سمعه، أو يتصرف فيه على مقتضى لغته، ولهذا تكثر الروايات في بعض الأبيات، ويكون كل منها صالحاً للاحتجاج، كما يحتج بالشعر الذي يرويه من يوثق به في اللغة، واشتهر بالضبط والإتقان، وإن لم يعرف قائله، وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول، وفيها نحو خمسين شاهداً لم تعرف أسماء قائليها، فإنما يكون الرد وجيهاً، إذا روى الشعر من لم يكن عربياً فصيحاً، ولم يشتهر بالضبط والإتقان فيما يسوقه من الشعر على أنه عربي فصيح.

* **القياس على الشاذ:**

للحكم الذي ورد به السماع النادر أربعة أنواع:

أحدها: أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه، لا في اللفظ عينه، ولا فيما كان من نوعه، وسيبويه يكتفي بهذا اللفظ الواحد، ويتخذه أصلاً يقيس عليه كل ما كان من نوعه، ومثال هذا شَنَئِيّ في النسبة إلى شنوءة. فقد اكتفى بهذا الشاهد، وجعل وزن فَعِليّ قياساً في كل ما كان على صيغة فعولة، مع أنه لم يقع إليه من شواهده إلا هذه الكلمة المفردة.

وذهب الأخفش بكلمة «شنئي» مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس، وأخذ بالأصل الأول للنسب، وهو إبقاء الكلمة على حالها، فيقال في النسبة إلى نحو فَروقة: فَروقي، ويتأيد السماع الذي عول عليه سيبويه بقياس فَعولة على فعيلة؛ فإن قياس النسبة إلى فعيلة فَعَليّ، نحو: حنَيفة وصَحيفة وبَجيلة، فيقال في النسبة إليها: حَنَفي وصَحَفي وبَجَلي.

ثانيها: أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن، ولا يجيزون لأحد النسج على مثاله؛ وقد حاد الأخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم: «هَدَاوَى» في جمع هدية، فجعله مقيساً في كل ما كان لامه ياء، وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس؛ إذ المسموع والموافق للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها، فيقال في جمع هدية وعطية ومزية وبلية وتحية: هدايا وعطايا ومزايا وبلايا وتحايا.

ومن هذا القبيل: أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل الثلاثي المعتل العين بالواو وحذف أحد الواوين، فيقال في اسم المفعول من «رام»:

مَرُوم، وورد في ألفاظ معدودة النطقُ بالواوين كليهما، فقال بعض العرب: ثوب مَصْوُون، ومِسْك مَدْوُوف[1]، وفَرس مَفْوود. ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور، ولا يصح لأحد أن يقيس عليها، وخالفهم في هذا المبرِّد، وألحقها بقبيل ما يقاس عليه.

ثالثها: كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس، ويكثر استعمالها على الوجه المخالف، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس؛ مثل: استحْوَذ واستصْوَب، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوهما ألفاً، كما يقال: استقام، واستعاذ، واستنار، ومثلُ عيَيْد؛ تصغير عيد، ومقتضى القياس: عُويد؛ لأنه مثل عاد يعود، والتصغير كالجمع يرد الأسماء إلى أصولها.

ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس أيضاً؛ نحو: استحوذ، واستصوب، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا: استحاذ، واستصاب، فيجوز لك العمل فيه على الوجهين، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو الأرجح في الاستعمال؛ لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه الذي قلَّ في السماع، وإن كان أرجح من جهة القياس.

أما الألفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس؛ نحو: عيَيْد، فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب من يجيز إجراء الألفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من طريق السماع، وسنحدثك عن هذا في فصل: «القياس في صيغ الكلم واشتقاقها».

---

(١) مبلول أو مسحوق، وسمع: مدوف على القياس.

رابعها: أن ترد ألفاظ معينة على ما يوافق القياس، ويخالف السماع، ومثال هذا: أن المعروف في خبر «عسى» كونه مضارعاً مقروناً بأن، أو مجرداً منها، وورد اسماً صريحاً في أمثلة معدودة، فقالوا في المثل: «عسى الغوير أبؤسا»، وقال الشاعر:

«لا تعذلـن إني عسـيت صـائما»

والخلاصة: أن النحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث الاعتداد به في القياس، وفي «شرح الفصيح» لابن خالويه: «كان الأصمعي يقول أفصح اللغات، ويلغي ما سـواها. وأبو زيـد يجعل الشـاذ والفصيح واحداً».

وممن أنكر القياس على الشاذ: ابن السراج، فقال: «ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد، لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى سمعت حرفاً مخالفاً لاشك في خلافه لهذه الأصول، فاعلم أنه شذ، فإن كان سمع ممن ترضى عربيته، فلابد أن يكون قد حاول به مذهباً، أو نحا نحواً من الوجوه، أو استهواه أمر غلطه».

والمعروف في علم النحو: أن الكوفيين يعتدون بما ورد من الكلمات الشاذة، ويعملون بالقياس عليها، والبصريون يمتنعون من القياس على الشاذ، ويذهبون في مثله إلى أن قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه، ويردونه إلى الأصل المعروف عندهم على طريق من التأويل، وبعض النحاة كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ، ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين من إباحة القياس عليه، بل يصفه بالشذوذ، أو يجعله من قبيل ما دفعت إليه الضرورة.

ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط صيغة أفعل التفضيل: أن لا يكون

أصل الوصف على وزن أفعل؛ نحو: أبيض، وأسود، ولما جاءهم قول الشاعر:

جاريــة فــي درعهــا الفـضفاضِ　　　أبـيض مـن أخـت بنـي إبـاض

أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه، وتأوله البصريون على أنه من قولهم: «باض فلاناً»: إذا غلبه، وفاقه في البياض، وأبقاه ابن مالك على ظاهره، وطرحه إلى المسموعات الشاذة.

ومن الأقوال الشـاذة ما لا تجد للتأويـل فيه مسـاغاً، ومن أمثلته: أن البصريين يمنعون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر سالم؛ نحو: أسود، وأحمر، وأجازه الكوفيون تمسكاً بقول الشاعر:

فمـا وجـدت نـساء بنـي تمـيم　　　حلائـــلَ أســـودِينَ وأحمـــرِينَ

ولا يتخلص البصريون من هذا الشـاهد إلا بطرحـه إلى النـادر الذي لا يقوم عليه قياس.

والتأويل إنما يقتحمه البصريون إذا كان اللفظ المخالف للمعروف في اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة، وأما إذا ثبت أنه لغة قبيلة، فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره، ولهذا أبطل ابن هشام تأويل أبي علي الفارسي، وأبي فزار لقولهم: «ليس الطيب إلا المسكُ» ـ برفع المسك ـ؛ لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر «ليس» الواقع بعد «إلا» لغة تميم.

والحق ـ فيما يظهر ـ أن ما يجيء على غير القياس قسمان:

أحدهما: أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة، ووضع عام، فتسمع الكلمة أو نحوها ممن لا يعرف بالفصاحة، وهي تخالف المعروف في مجاري الكلام، فهذه لا تصلح أن تكون موضعاً للقياس، بل الكلمة أو

الكلمتان لا تقومـان في وجـه القاعدة التي يجري عليها الفصحـاء في عامة مخاطباتهم، ولو نقلت عن فصيح عربي؛ إذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط، أو القصد إلى تحريف اللغة؛ فإن ألسنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ، وتطوع لهم متى قصدوا إلى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه.

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصيح عن الشذوذ، ولا يبالون أن يُسمّوا خروج المولَّد عنها بالخطأ واللحن، وقد يصفون خروج العربي عن الأصول بالغلط؛ بناء على أن العربي يستطيع أن يلحن إذا تعمد اللحن، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته إذا تعمد ذلك.

يذكر النحاة في شـروط عمل «ما» عمل ليـس في لغة أهل الحجاز: مراعاة الترتيب؛ بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها، فورد قول الفرزدق:

«إذ هم قريـش وإذ ما مثلَهم أحـدُ»

فقدم خبر «ما» على اسمها، فقالوا: قول الفرزدق هذا شاذ، أو غلط؛ أي: لحن؛ لأن الفرزدق تميمي، وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجاز، ولم يدر أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها؛ وقولهم: إن العربي لا يقدر أن ينطق بغير لغته، محمول على تكلُّمِه وهو على حال سليقته، وأما عند تعمده النطق بالخطأ، أو بغير لغته، فذلك ميسور له من غير شبهة.

ثانيهما: ما يرد في الكلام الفصيح، وتتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة؛ مثل: آيات الكتاب الحكيم، والأحاديث التي قامت القرائن على أنها مروية بألفاظها العربية الصحيحة، وهذا إن كان كلمة خرجت عما نسـميه قياسـاً؛ نحو: «معائش» ـ بالهمز ـ في إحدى القراءات

الصحيحة؛ صح لنا أن نعطيها حكم استحوذَ واستصَوب، فنتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها، ولكنا نرجع بأمثالها إلى حكم القياس. وهو أن مَفاعِل لا تقلب الياء فيه همزاً متى كانت الياء عيناً في بناء مفرده، فإن كان راجعاً إلى النظم، خالفناهم في دعوى خروجه عن القياس، وصح لنا أن نعده فيما يقاس عليه، وننسج على منواله، إن أباه البصريون والكوفيون، فلا نبالي أن نقدم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً، وإن منعه جماعة من النحاة، فلو قال أحد: رُزق فلان على خصمه الفوز، أو قال: يعجبني أمام السلطان تكلُمك بالحق؛ لقضينا لقوله بالفصاحة؛ إذ له أسوة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾[النور: ٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْىَ﴾[الصافات: ١٠٢]، ولا نبالي تقديم معمول صلة «أل» على «أل»، متى كان المعمول ظرفاً، أو جاراً، أو مجروراً، وإن منعه كثير من النحاة، فلو قال أحد: إني لزيد من المحبين، لتلقينا قوله بالقبول؛ إذ لم يزد على أن اقتدى بقوله تعالى: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾[يوسف: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ﴾[يوسف: ١١].

*** القياس على ما لابد من تأويله بخلاف الظاهر:**

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع، ولا يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره؛ ومقتضى مذهب فريق من علماء العربية المنعُ من القياس عليه، وإن كان وجه تأويله مما يسعه القياس. ومما يساق شاهداً على هذا: قولهم في المصدر الذي كثر مجيئه حالاً: إنه مقصور على السماع، مع أنهم يؤولون المصدر باسم الفاعل، أو يقدرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالاً؛ فيكون المراد من المصدر نحو «بغتة» في قولهم:

«طلع زيد بغتة»: اسم الفاعل، أو محمل على أنه في التقدير: «ذا بغتة». وإطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل، وحذف المضاف، شائعان في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع.

وذهب بعضهم إلى أنه من باب ما يقاس عليه. وهذا المذهب ـ بالنظر إلى ما يحتمله التركيب من الوجوه المقبولة في القياس ـ مذهب وجيه، ويشد أزره: أن علماء البلاغة استحسنوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة؛ نحو: زيد عدلٌ، أو رِضاً، وهذه المبالغة قد تقصد عند إيراده مورد الحالية.

ومن هذا الباب قولهم: إن اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الذات.

وجاؤوا إلى نحو قولهم: «الليلةُ الهلالُ»، وأولوه بتقدير اسم معنى، وهو في هذا الشاهد لفظ: «طلوع» مضافاً إلى الهلال.

والحق ـ فيما يظهر ـ أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم يقصد المتكلم إلى تأويل قريب، ووجه مقيس، أما إذا نوى في الكلام اسم معنى يضيفه إلى المبتدأ، فيستقيم به المراد؛ فإنه يلتحق بسائر الجمل التي يحذف فيها المضاف لقرينة تشير إليه.

ولنسقْ إليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدباء خطأ، وهو محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح:

أنكر الحريري قولهم: «هو قرابتي»، وليس هذا بمنكر من القول متى عرف المتكلم أن القرابة مصدر، وعمد إلى إطلاقه على الموصوف به على ضرب من المجاز أو التقدير.

وحكم صاحب «المصباح» على قولهم: «أَذَّن العصرُ» بالخطأ، والصواب:

أَذَّن بالعصر، مع أن إسناد الفعل إلى المفعول به ـ ولو بوسيلة حرف الجر ـ غير عزيز، وإنما يحكم عليه بالخطأ إذا صدر ممن لا يدري وجوه تصاريف الكلام العربي بفطرته، أو بتلقين.

ويشاكل هذا قول ابن قتيبة في «أدب الكاتب»: «المَلَّة يذهب الناس إلى أنها الخبزة، فيقولون: أطعمنا ملة. وذلك غلط، إنما الملة موضع الخبزة»، قال ابن السيد في «شرحه»: «وليس يمتنع عندي أن تسمى الخبزة ملة لأنها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء باسم الشيء إذا كان منه بسبب. أو يخرج على حذف المضاف إلى خبز ملة».

والصواب ما عرفته من أن التخطئة والتصويب في مثل كذا يرجع فيهما إلى حال المخاطب؛ إذ الذي يطلق الملة على نفس الرغيف، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي، لا يخلص من سهام التخطئة، ولو احتملت عبارته وجهاً من وجوه القياس الصحيح.

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضاً على قول العامة: «تجوع الحرة ولا تأكل ثدييها» بأنه خطأ، وقال: الصواب: «بثدييها»، فقال ابن السيد في «شرحه»: أما ما يذهب إليه العامة من أن المعنى لا تأكل لحم ثدييها، فهو خطأ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف إلى أجر أو ثمن ثدييها، أو على المبالغة بجعل أكلها لأجر ثدييها بمكان أكل الثديين أنفسهما.

والتفصيل الذي سبق آنفاً من النظر في مثل هذا إلى حال المتكلم يجري هنا لولا أن العبارة مَثَل، والأمثال لا تُغير، فمن قصد بها ضرب المثل، فقد أخطأ من جهة تحريف المثلُ، وإن كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها

صحيحة، متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف، أو يقصد إلى ذلك الوجه من المبالغة.

*** سبب اختلافهم في القياس:**

من الجليّ أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلم، أو نظم الكلام، ولكن علماء اللسان يتتبعون موارد كلامهم، ويتعرفون أحواله، فإذا وجدوا في الكلم نفسها، أو في تأليفها حالاً جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة، استنبطوا منها قاعدة ليقاس على تلك الألفاظ المسموعة أشباهها ونظائرها.

فمن أسباب اختلافهم في صحة القياس: أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتركيب القاعدة، فيجيز القياس، ولا يبلغ الآخر بتتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي، فيقصر الأمر على السماع.

وقد يستوي الفريقان، أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد، ويكتفي به أحدهما في فتح باب القياس، ويستقله الآخر، فلا يتخطى به حد السماع.

وقد يختلفون في القياس نظراً إلى ما يقف لهم من الأحوال التي تعارض السماع، فالكوفيون ـ الذين يكتفون في بعض الأقيسة بالشاهد والشاهدين ـ قالوا: إن صيغ المبالغة: فَعَّال، ومِفْعال، وفَعُول، لا تعمل عمل اسم الفاعل، وأخذوا يؤوّلون الشواهد التي سردها البصريون؛ مثل: «أخو الحرب لبَّاساً إليها جلالَها»، واعتذروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها بأن اسم الفاعل إنما عمل لشبهه بالفعل المضارع في وزنه، والصيغ المذكورة لم تجئ على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع. وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في العمل؛ أخذاً بتلك الشواهد، وأبطلوا ما اعتذر

به الكوفيون، فقالوا في جوابهم: إن المبالغة التي قوي بها المعنى في تلك الأبنية، جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ، فتقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل.

ومن أسباب اختلافهم في القياس: اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها: يختلفون في أمانة ناقلها، أو في صحة عربية قائلها، أو في وجوه فهمها وإعرابها. ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام، أو لا يسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة، لا يقيم لذلك الكلام وزناً، ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان. وإذا تبادر إلى ذهنك في فهم الكلام وإعرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستنبط منه حكماً، وتقيم منه قاعدة، فقد يتبادر إلى ذهن غيرك في فهمه وإعرابه وجه يطابق أصلاً من الأصول الثابتة من قبل، فيخالفك في ذلك الحكم، ويراه خارجاً عن سنن القياس، ومبنياً على غير أساس.

*** القياس في صيغ الكلم واشتقاقها:**

نلقي في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال، واسم الفاعل واسم المفعول، وأفعل التفضيل والصفة المشبهة، وفعل التعجب والنسب والتصغير والجموع.

ولا تحسبني متعرضاً لهذه الأبواب بتفصيل، واضعاً يدي على كل حكم من أحكامها، منبهاً على ما يصح أن يقاس عليه، وما ينبغي أن تقف به عند حد السماع، وإنما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها، وأريك أن الله تعالى لم يجعل علينا في اللغة العربية حرجاً.

ـ المصادر:

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية، أو علامتان لابد للمصدر أن يتصل بأحدهما؛ كعلامة: «en» في اللسان الألماني، وعلامة: «مك»، أو «مق» في اللســان التركي، أما الأصل الذي تلحقه العلامة في الألماني، أو إحدى العلامتين في التركي، فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحوالها، فليـس للمصـادر في اللغة التركية صيغتان فقط، ولا في اللسان الألماني صيغة واحدة.

أما المصادر في اللغة العربية، فإنها تختلف كذلك اختلافاً كثيراً، غير أنها لا تمتاز بعلامة أو علامات خاصــة كما هو الشـأن في اللغتين: التركية والألمانية. ومما تمتاز به العربية في هذا الباب: أن مصــدر فعل الواحد قد يجيء في صِيَغ متعددة، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً؛ كمصدر تَمَّ، أو عشراً؛ كمصدر لقي.

وقد بذل علماء العربية جهدهم في جمع متفرقها تحت مقاييس، وجاؤوا إلى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع، فقربوا مآخذها ما استطاعوا، وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام:

أحدها: ما لا شبهة في صحة القياس عليه، نحو: «فَعْلَلَة» مصدراً للفعل الرباعي المجرد؛ كدحرج، وعربد، ونحو: «إفعال» مصدراً للفعل الرباعي المزيد؛ كأكرم، ونحو: «تفعيل» مصدراً للفعل المضعَّف؛ كعَّلم، ونحو: «مفاعلة» مصدراً للفعل الرباعي أيضاً؛ كخاصــم، ونحو: «افتعال» مصـدراً للفعل الخماسـي؛ كارتقى؛ ونحو: «تفعُّل» مصـدراً لما جـاء على تفعَّل كتكَّلم.

ثانيها: ما لا يُختلف في قصره على السماع؛ لقلة ما ورد منه في الكلام؛ كالمصدر الوارد على «فِعّال»؛ نحو: كَذَبَ كِذَّابا، أو الوارد على فعّيلي؛ نحو: الحثيثي للمبالغة في التحاث. أو ما جاء على فَعَلى؛ نحو: جَمَزَى، وقد طعن الأخفش على بشار في قوله:

والآن أقصرَ عن سُميَّة باطلي   وأشار بالوَجَلى عليَّ مشير

وقوله:

على الغَزَلى مني السلام فربما   لهوتُ بها في ظل مخضلَّةٍ زهر

وقال: لم يسمع من الوجل والغزل فَعَلى، وإنما قاسهما بشار. وليس هذا مما يقاس، إنما يعمل فيه بالسماع.

ثالثها: ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه؛ كطائفة من مصادر الفعل الثلاثي، نحو: «فَعْل» مصدراً للفعل المتعدي؛ كشرب، وفهم، ونصر، ونحو «فعَل» مصدراً لفَعِلَ اللازم؛ كفرح، ونحو «فُعُول» مصدراً لفعَل اللازم؛ كقعد، وغدا.

وسبب الخلاف في القياس: أن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام، فذهبوا فيها مذهب القياس.

ورأى آخرون أن أفعالاً كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس قد وردت مصادرها في صيغ خارجة عن القياس، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها؛ وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية إنما يرجع فيها إلى السماع.

ثم إن الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان: فريق يجعلها مقاييس لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر، أما ما سمع له مصدر مخالف

للقياس، فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس[١]. وفريق آخر أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له، فيكون للفعل الواحد مصدران: مصدر ثابت بطريق السماع، ومصدر ثابت بطريق القياس.

ووجهة نظر الفريق الأول: أن القياس في اللغة أمر دعت إليه الحاجة، فيؤخذ به على مقدارها، والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها إلى القياس، قال أبو علي الفارسي: إن الغرض مما ندوّنه من هذه الدواوين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها، ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورد السماع بشيء، لم يبق غرض مطلوب، وعدل عن القياس إلى السماع[٢].

ووجهة نظر الفريق الثاني: أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة، قد استحقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس، فورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس.

ـ فَعْلَة:

إذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة، أُتي به على وزن فَعْلة، ولو لم يكن المصدر على وزن فَعْل، فتقول في المرة من الرمي: رَمية، ومن الجلوس: جَلسة، ومن الذهاب: ذَهبة، ومن الإتيان: أتية؛ أما ما زاد على الثلاثي، فبإلحاق التاء له وهو بحاله، فتقول: إكرامة، وارتقاءة، واستدراجة، تريد:

---

(١) هذا مذهب سيبويه والأخفش.

(٢) ابن جني في تصريف أبي عثمان المازني.

واحدة من الإكرام والارتقاء والاستدراج، هذا هو القياس. ونقل أنهم قالوا: إتيانة ولقاءة، وهذا من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه إلا أن يضطر إليه شاعر، فيرتكبه على قبح فيه.

قال الليث: لا تقل: إتيانة واحدة إلا في اضطرار شعر قبيح؛ لأن المصادر كلها إذا جعلت واحدة، ردت إلى بناء «فَعْلة»، وذلك إذا كان الفعل منها على فَعَل، أو فَعِل[1].

ـ الأفعال:

إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع، أو في أغلب الأحوال؛ بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية، صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن «استفعل» أو «يستفعل» ـ مثلاً ـ على أن صيغة مصدره «استفعال»، كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل، والمضارع يستفعل، دون أن تتوقف على السماع.

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده؛ كأن يكون لنوع من الأفعال وزن واحد من المصادر، نحو «فَعَل» المتعدي؛ كنصر، فوزن مصدره: فَعْل لا غير، ولكن وزن فَعْل لا يختص بمصدر فَعَل، بل يكون لمصدر فَعِل أيضاً؛ نحو: فهم، فلا تستطيع إذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعْل على فعله الماضي أو المضارع، إذ لا تدري كيف تنطق بالفعل، وهو محتمل لأن يكون

---

(١) «لسان العرب» في مادة (أتي).

من باب نصَر، أو فهِم.

وإذا قيل لك: هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي، أو بالماضي الثلاثي على المضارع؟ أمكنك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه، فتنظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع، فإن كان بين الوزنين ـ تلازم ولو على وجه الأغلبية الكافية لتقرير القواعد؛ مثل: التلازم الحاصل بين «فعِل» غير حلقي العين أو اللام، كعِلم وفهِم، ومضارعه ـ؛ فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعَل، ويفعَل أيضاً متى كان غير حلقي العين أو اللام، لا يكون ماضيه إلا على وزن «فعِل»، فإذا سمعتهم ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي، فلك أن تقيسه على أمثاله، وتصوغه على مثال: حذِر يحذَر.

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة؛ كأن يكون من ناحية الماضي فقط؛ نحو: «فعُل» ـ بضم العين ـ فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن «يفعُل» ـ بضمها أيضاً ـ، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع؛ لأن المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي؛ لأن وزن يفعُل لا يختص بالماضي المضموم العين، بل يأتي مضارعاً لفعَل المفتوح العين؛ نحو: نصَر وكتَب.

فإذا سمعتهم ينطقون بفعل ماض من باب فعُل، ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه، فلك أن تقيسه على أمثاله، وتصوغه على مثال: يسهُل ويجزُل.

وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية؛ نحو: أكرم، والخماسية؛ نحو: اصطفى، والسداسية؛ نحو: استقبل، فإن كلاً من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر،

فيغنيك الماضي عن سماع المضارع، والمضارع عن سماع الماضي.

فإن كان الفعل الماضي من باب «فعَل» - بفتح العين - فهذا يأتي مضارعه في وزن يفعُل تارة، نحو نصَر ينصُر، ويأتي في وزن يفعَل تارة أخرى نحو عدَل يعدِل، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب «فعَل» أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع، بل إذا ورد ماض من «فعَل»، توقفنا في صوغ مضارعه على السماع، ولكنا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه إذا لم يسمع لفعل جاء على وزن «فعَل» فعل مضارع؛ بحيث لم يدر كيف نطق به العرب، فللمتكلم الخيار في أن يصوغه مضموم العين، أو مكسورها، إلا أن يكون حلقي العين أو اللام، فيتعين الفتح.

قال صاحب «المصباح» في خاتمة كتابه، وهو يتكلم على تصريف «فعَل» المفتوح العين: أما المضارع إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك، وإن لم يسمع في المضارع بناء، فإن شئت ضممت، وإن شئت كسرت، إلا الحلقي العين أو اللام. فالفتح للتخفيف، وإلحاقاً بالأغلب.

وقال الرضي في «شرح الشافية» وهو يتكلم على مضارع فعَل أيضاً: «وتعدى بعض النحاة، وهو أبو زيد، وقال: كلاهما (الضم والكسر) قياس، وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر، ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال، فذاك، وإلا، استعملا معاً؛ وليس على المستعمل شيء[1]». ونظر بعضهم إلى أن

---

(١) هذا ما اختاره أبو حيان.

الأكثر في مضارع فعَل الكسر، فجعل الكسر هو القياس[1].

ومن الصيغ المختلف في القياس عليها صيغة: «أفعلَ»؛ أعني: الفعل الثلاثي الذي تدخل عليه همزة النقل، فتعديه إلى مفعول واحد إن كان لازماً؛ أو إلى مفعولين إن كان متعدياً إلى مفعول واحد، أو إلى ثلاثة مفاعيل إن كان متعدياً إلى مفعولين.

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعلَ كله سماعي؛ ولا يدخل شيء منه في دائرة القياس. وذهب آخرون إلى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدى إلى مفعول واحد، قياسيٌّ؛ نحو: جلس وأجلسته، فإن كان في أصله متعدياً إلى واحد، فدخول الهمزة عليه سماعي؛ نحو: لبس الثوب وألبسته إياه. وذهبت طائفة إلى أن دخولها على اللازم أو المتعدي إلى واحد مقبول في القياس، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدي إلى اثنين ليتعدى إلى ثلاثة صحيح في القياس؛ وأعطى هذا الحكم لظن، وحسب، وخال، وزعم، وإن لم يرد به سماع.

وسبب اختلافهم: أن من نظر إلى أفعال كثيرة تدور في كلامهم، ولم يدخلوا عليها همزة النقل؛ نحو: ظرف، وضرب، ومدح، فلم يقولوا: أظرفه، ولا أَضرب زيداً عمراً؛ أو أمدحه فلاناً، جعل ذلك دليلاً على أنهم لم يقصدوا لجعله قياساً مطرداً، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع.

ومن نظر إلى أن استعمال همزة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكفاية لإجراء القياس، وأن كثرة دخولها على المتعدي لواحد دون ما يكفي

---

(١) هذا مذهب الفراء.

للقياس، فرق بين النوعين، فجعل دخولها على اللازم مقيساً، ووقف دخولها على المتعدي إلى واحد على السماع.

ومن نظر إلى أنها تدخل على اللازم والمتعدي إلى واحد بكثرة، وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لإباحة القياس، سوَّى بينهما، وجعلهما في صحة القياس سواء. وأما إجازة الأخفش لدخولها على الفعل المتعدي لمفعولين، فالحاقا لظن وأخواتها، بأعلم وأرى؛ لتشابههما في العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب.

ونظر السهيلي في معاني الأفعال، فقرر مذهباً رابعاً، وهو: أن كل فعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل؛ نحو: قام وقعد وجرى وفهم، صح لك أن تقول فيه: أفعلته، فإذا قلت: أقمته أو أقعدته أو أفهمته، فمعناه: جعلته على صفة القيام أو العقود أو الفهم، ولا تقول: أمدحته زيداً، أو أشتمته إياه، أو أذبحته الكبش؛ لأن العامل في هذه الأفعال لم يصر منها على هيئة لم يكن عليها، ولم يحصل له في ذاته وصف باق.

ومن الصيغ المختلف في إجرائها مُجرى المقيس عليه: وزن «فعَّل»، وقد سمع هذا الوزن في الفعل اللازم ليتعدى إلى واحد، نحو حسَّن وقبَّح وجدَّد، وفي الفعل المتعدي إلى واحد يتعدي إلى مفعولين، نحو ملَّك وبلَّغ وركَّب، ولم يستعمل التضعيف في المتعدي إلى اثنين ليتعدى إلى ثلاثة.

اختلف علماء العربية في هذه الصيغة، فرأى بعضهم أن تضعيف الفعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس، فتجاوز به حد السماع، وتدبر آخرون في كلام العرب، فوجدوهم يُعَدّون أفعالاً بهمزة النقل؛ نحو: أضحكه وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشده وأتحفه، وأشبعه وأصلحه وأغضبه، ويعدّون أفعالاً

أخرى بالتضعيف، نحو شرَّفه وقدَّسه وحلَّمه ونظَّفه، ويجمعون في أفعال بين همزة النقل والتضعيف، نحو ذكرَّه وأذكره، وأضافه وضيَّفه، وشرَّده وأشرده، وطيبَّه وأطابه، وبعَّده وأبعده، وفسَّده وأفسده، وظمَّأه وأظمأه، وجوَّعه وأجاعه، فقالوا: يؤخذ في كل فعل بما ورد عن العرب، وقد بين علماء اللغة في كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهمزه النقل، أو بالتضعيف، أو بالوجهين كليهما، فيجب اتباع ما سمع من العرب، فإن لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب، لم يستقم لنا طريق القياس، وليس لك أن تقول: ظرَّفته؛ أي: جعلته ظريفاً كما ساغ لك أن تقول: حلَّمته: اذا جعلته حليماً، ولا ضخَّمتُه؛ أي: جعلته ضخماً، كما ساغ لك أن تقول: فخَّمته؛ أي: عظمته.

ومن الصيغ المحتملة لأن تكون موضع اختلاف علماء العربية في إعطائها حكم القياس: «انفعل» الآتي مطاوعاً لفَعل الثلاثي، فقد عده بعضهم من قبيل ما يسمع، ولا يقاس عليه[1].

ونحا به آخرون نحو ما يقاس عليه، وقالوا: إن الباب في مطاوع فعَل هو: انفعل؛ نظراً إلى كثرة ما ورد من هذا التصرف في الكلام الفصيح.

ومن نظر في كلام العرب، وجد لصيغة انفعل باباً هو مجيئه مطاوعاً لما كان على «فعَل» من الأفعال التي يتصور فيها العلاج والتأثير؛ نحو: فتحته فانفتح، وقستهه فانقاس، وليس من بابه الأفعال الرباعية؛ نحو: أخرجته فانخرج، وأصلحته فانصلح، ولا الأفعال الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير؛ نحو:

---

(١) «شرح الرضي للشافية».

فقدته، أو وجدته، أو علمته؛ لأن فقدته بمنزلة قولك: لم أجده، ووجدته بمنزلة قولك: حصل الشيء، وعلمته في معنى: حصلت صورته في نفسك، وليس في عدم وجودك للشيء، أو حصوله بين يديك: أو تقرر صورته في ذهنك علاج منك حتى يصح لك أن تأتي له بالمطاوع الذي هو بمعنى قبوله للفعل.

فمن قصر «انفعل» على مطاوعة «فعَل» الذي يكون فيه علاج وتأثير؛ نحو فصلته فانفصل، وخدعه فانخدع، وذهب إلى أن هذا هو بابه المقيس، فقد أصاب في الاجتهاد، وأما ما ورد من قولهم: أطلقته فانطلق، وأزعجته فانزعج، وأفردته فانفرد، فموقوف على السماع.

ويذهب بعض فلاسفة العربية إلى أن ما جاء من هذا القبيل محمول على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثي، ثم استغنوا عنه بالفعل الرباعي، فنحو: انطلق جاء مطاوعاً لذلك الفعل الثلاثي المقدر، ولم يقصد إلى أن يكون مطاوعاً لأطلق، وهذا الوجه ظاهر فيما ورد فعله الثلاثي على قلة؛ نحو: انغلق، فقد ورد في استعمال قليل غلق بمعنى: أغلق.

ـ افتعل:

ومن الأفعال المزيدة: «افتعل»، وهذا الوزن يأتي مرادفاً لفعله الثلاثي اللازم، نحو رقي وارتقى. وعدا عليه واعتدى. أو مرادفاً للمتعدي نحو خلسه واختلسه، وحازه واحتازه، وصاده واصطاده. ولا خلاف في أن هذا النوع سماعي، فليس لك أن تجيء إلى فعل ثلاثي لازم أو متعد، وتصوغ منه فعلاً في وزن افتعل موافقاً له في لزومه أو تعديه. ومن أجل هذا حكموا على أن احتار بمعنى: حار، واقتطف بمعنى: قطف، خطأ، حيث لم يرد أن

العرب تكلمـوا بـه.

وقد يأتي افتعل مطاوعاً لفعل ثلاثي متعد. نحو: جمع القوم فاجتمعوا، وشوى اللحم فاشتوى، وهز الشجرة فاهتزت، ورد الشيء فارتد، وزاده فازداد، ورفعه فارتفع، وستره فاستتر. أو مطاوعاً لفعل رباعي؛ نحو: أنهضته فانتهض. وهذا ما يحتمل أن يكون مقيساً، ولكن علماء العربية يقفون به عند حد السماع. فليس لك أن تقول: غرسته فاغترس، ولا مسحته فامتسح. كما لا يسوغ لك أن تقول: أفسدته فافتسد. ولا أجلسته فاجتلس.

*** باب المغالبة:**

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس: الفعل الماضي، والفعل المضارع يصاغان لمعنى المغالبة. فإن الماضي يرد في وزن فَعَل. والمضارع في وزن يفعُل، فتقول: كارمني فكرَمته؛ أي: غلبته في الكرم. أو إن كارمني أكرُمه؛ أي: أغلبه في الكرم. وهكذا تقول: خاصمني فخصمته وأخصُمُه. وفاخرني ففخَرته وأفخُره. وشاتمني فشتمته وأشتُمه.

ولكن علماء العربية ـ مع اعترافهم بكثرة ما ورد منه ـ يقصرونه على السماع.

قال سيبويه في «الكتاب»: «ليس في كل شيء يكون هذا. ألا ترى أنك لا تقول نازعني فنزَعته أنزُعه. استغني عنه بغلبته»، وقال الرضي في «شرح الكافية»: «ليس باب المغالبة قياساً بحيث يجوز لك نقل كل لفظ أردت إلى هذا الباب».

وإذا لم يصل باب المبالغة أن يكون مقيساً. فمعنى هذا: أنك لا تأخذ من صيغة المفاعلة ماضياً ومضارعاً لمعنى المغالبة على وجه القياس. أما

إذا ورد فعل ماض للمغالبة، فلك أن تتكلم بمضارعه في وزن يفعُل من غير توقف على سماع، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف: ومن القياسي ضم عين للمضارع في باب المغالبة.

ـ اسم الفاعل والصفة المشبهة:

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلاً منهما يدل على ذات وصفة قائمة بها، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها، والأصل فيما يقصد منه الحدوث: أن يجيء على وزن فاعل؛ نحو: كاتب، وعالم، أو يفتتح بميم مضمومة، ويكسر ما قبل آخره، نحو مُكرِم، ومُخترِع، ومُستكشِف، ومن ثم اشتهر ما يجيء في هذه الأوزان باسم الفاعل، والأصل فيما يدل على الثبوت: أن يجيء على نحو فَعْل؛ كضَخْم، وفَعَل؛ كحَسَن، وفَعِل كفَرِح، وأفعلَ؛ كأبيض، وفَعيل؛ كجميل، وفَعْلان؛ كعَجْلان، ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة.

ومن سعة بيان اللغة العربية: أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف، حولتها إلى صفة «فاعل»؛ فتقول في نحو: حسن وعفيف وشريف وميت وضيِّق ومريض وجواد: حاسن، وعافّ، وشارف، ومائت، وضائق، ومارض، وجائد، وتقول ذلك قياساً لا تتقيد فيه بسماع.

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماعية، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعْل، أو فعَل، أو فَعْلان، أو أفعل دون أن ينطق به العرب، ما عدا فعيلاً، فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه؛ لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت،

ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها، وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها.

ويقوم مقام اسم الفاعل: فعَّال، ومِفْعال، وفَعول، وفَعيل، وفَعِل، وهذه المسماة عندهم بأمثلة المبالغة، نحو نَظَّار، ومِنْحار، وصَبور، وعليم، وحَذِر.

ومن علماء العربية من يذكرها، ويضرب لها الأمثال، ويبسط أو يوجز في الخلاف الجاري في إعمالها عمل اسم الفاعل، ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة، ومنهم من يصرح بصحة القياس في بناء فعَّال[1] خاصة، ووجه هذا المذهب: أن صيغة فَعَّال وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكفي لصحة القياس عليه.

ومما يستعمل للمبالغة في وصف الفاعل فِعِّيل، نحو «خِرِّيج» بمعنى: أديب، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة، ولكن علماء العربية يقفون به عند حد السماع، وهذا ابن دريد قد سرد له في «الجمهرة» أمثلة كثيرة، ثم قال: «اعلم أنه ليس لمولِّد أن يبني فِعِّيلاً إلا ما بنته العرب، وتكلمت به، ولو أجيز ذلك، لقلب أكثر الكلام، فلا تلتفت إلى ما جاء على فِعِّيل مما لم تسمعه إلا أن يجيء فيه شعر فصيح».

ـ اسم المفعول:

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على وزن «مفعول»، فإن زاد الفعل

---

(١) «روح الشروح على القصود».

على ثلاثة أحرف، جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل، في افتتاحه بميم مضمومة، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر.

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته، فإذا ورد فعل متصرف، فلك أن تصوغ منه اسم مفعول، لا تتوقف في ذلك على سماع، ونقل عن الرماني: أنه قال: «لا يقال من «نفعَ» اسم مفعول، والقياس يقتضيه»، ولم ير أبو حيان وجهاً للتقيد في مثل هذا بالسماع، فقال: إن نفع كضرب، فكما يقال في مفعول ضرب: مضروب، يقال في مفعول نفع: منفوع.

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى، ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على السماع؛ لقلة ما ورد منه، وهي فِعْل كذِبْح، بمعنى: مذبوح، وفَعَل؛ كقنص بمعنى: مقنوص. وفعالة كلقاطة بمعنى: ملقوط. ومنها ما اختلفوا في جعله مقيساً، وهو فَعيل كقتيل بمعنى: مقتول، وصريع بمعنى: مصروع. فوقف به فريق عند حد السماع، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه، وهو ما لم يجئ من فعله فعيل بمعنى فاعل، فيقال بمقتضى هذا المذهب: حسيد بمعنى محسود، وضهيد بمعنى مضهود؛ حيث لم يجئ فعيل فيه بمعنى فاعل، ولا يقال: نصير بمعنى منصور، أو عليم بمعنى معلوم، أو رحيم بمعنى مرحوم؛ لأنه جاء نصير بمعنى ناصر، وعليم بمعنى عالم، ورحيم بمعنى راحم.

وسبب الخلاف: أن «فَعيلاً» ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة؛ ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس، ورأتها الطائفة الثانية كافية لصحة القياس، ولكن قصروا القياس على ما لم يجئ من فعله فَعيل بمعنى فاعل؛ حذراً من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل،

وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج؛ فإنه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس، مع اجتناب اللبس الذي يختل به فهم الغرض من الكلام.

ـ فعل التعجب وأفعل التفضيل:

للتعجب صيغتان هما: ما أفعلَه، وأفعلْ به، وللتفضيل صيغة هي: أفعلُ، وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية. ومن الشروط المختلف فيها: اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية، تمسك الجمهور بهذا الشرط، ولم يجيزوا اشتقاق فعل التعجب، ولا أفعل التفضيل من الأفعال الرباعية فما فوقها، ووردت ألفاظ عن العرب أخذوها مما فوق الثلاثي، فحملها الجمهور على الشذوذ، ووقفوا بها حد السماع، ووجهة نظر الجمهور: أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتمل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عليها الهمزة التي هي أول ما تمتاز به الصيغة، فإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي كلها أصول، نحو عَرْبد، لزم متى اشتق منه التعجب أو التفضيل إسقاطُ حرف أصلي من بناء الكلمة، وفي ذلك خلل لا داعي إلى ارتكابه. وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل؛ نحو: ما أشد عربدته، أو: هو أشد عربدة، وإن كانت حروف ما زاد على الثلاثي مزيدة؛ نحو: انفعل، أو افتعل، أو استفعل، فهذه الأحرف يؤتي بها في الفعل لمعان، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل، ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين.

وخالف الجمهورَ في هذا الشرط ثلاثُ طوائف:

١ ـ طائفة تجيز أخذ التعجب والتفضيل من «أفعل» الذي تكون همزته في أصل وضعه؛ نحو: أظلم الليل، دون ما تكون همزته للنقل؛ نحو:

أجلس، ووجهه: أن الهمزة في نحو أظلم لم تـدل على معنى خاص، فلا ينقص بحذفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل.

٢ ـ طائفة تجيز أخذهما من «أفعل»، لا فرق بين ما تكون همزته في أصل وضعه، وما تأتي همزته لتعديته إلى مفعول لا يتعدى إليه من قبل، واعتمد هذا المذهبُ على أنه سمع من العرب أخذهما من «أفعل» بكثرة تكفي لأن تجعله موضع القياس؛ نحو: هو أعطاهم للدنانير، وأولاهم للمعروف، وأكرمهم من كل أحد.

٣ ـ طائفة تجيز أخذهما من كل الأفعال الثلاثية المزيدة؛ كانفعل، واستفعل، ونحوهما، ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية أو حالية.

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأفعل التفضيل: أن يكون الفعل مما يقبل التفاضل، وقالوا: لا يقال: ما أموته؛ لأن الموت لا يقع به التفاوت، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال: ما أموته، متى جاء على وجه يحتمل التفاضل؛ كأن يكثر في بلد الموت، فتقول: ما أموتَ أهلَ هذا البلد؛ أي: ما أكثر موتهم، ولا يبقى سوى أن ما أموته لم يسمع من العرب بوجه، فنرجع إلى حكم الأفعال التي تحققت فيها شروط أخذ فعلي التعجب واسم التفضيل، ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما، أو بأحدهما على طريق خاص، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة ـ إن شاء الله ـ.

وذكروا في شروط صوغها: أن لا يكون الفعل مبنياً للمجهول، وهذا في حال ما يحصل به لبس؛ نحو: ما أضرب زيداً؛ فإنه يسبق إلى الذهن أن التعجب من وصف الفاعل، لا من وصف المفعول، فإن كان القصـد من

التعجب واضحاً؛ كأن تقول: ما ألبسَ هذا الثوبَ، تتعجب من كثرة لبس صاحبه له، فذلك ما يراه بعض الأئمة[1] قياساً سائغاً؛ اعتماداً على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب، نحو: ما أشهره، وما أخصره، ومن أمثالهم: (أشغل من ذات النِّحْيين).

ـ اسم الآلة:

يصاغ من الفعل اسم للآلة التي يعمل بها، ويجيء على وزن مِفعَل؛ نحو: مِخْيَط، ومِفْعَلة؛ نحو: مِطرَقة، ومِفعال؛ نحو: مفتاح، وأورد صاحب «المفصل» هذه الأوزان الثلاثة، وقال: هذا قياس مطرد في جميع الأفعال الثلاثية.

ووجه اشتراط أن يكون الفعل ثلاثياً: هو أن الأفعال المزيدة يؤتي بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل، ووزن مفعل ومفعلة ومفعال لا يسع إلا ثلاثة أحرف، وهي أصول الفعل، فلو صيغ من المزيد اسم في أحد الأوزان الثلاثة، لفاتت المعاني التي تدل عليها الأحرف الزائدة في الفعل، وكذلك أخذه من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه، فيختل اللفظ، فإن ورد اسم الآلة من غير ثلاثي، فهو خارج عن القياس، فلك أن تستعمله كما استعمله العرب، وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح.

وصرح بعض الكاتبين في الصرف باشتراط أن يكون الفعل متعدياً، ولعلهم نظروا إلى أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الأفعال المتعدية، ونحن نجد في أمثلة اسم الآلة ما هو مصوغ من فعل لازم؛ نحو: معراج ومعرج

---

(١) ابن مالك في «التسهيل».

للسّلم، ونحو مِرقاة للدرجة، ومن استأنس بإهمال كثير من علماء الصرف لشرط التعدي، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثياً، وذهب إلى صحة اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة عند الحاجة، لا نراه ذاهباً مذهباً بعيداً، فلو وضعت آلة للسَّباحة، وبدا لجماعة أن يسموها مِسبَحة، أو مِسبَحاً، لم يكونوا ـ فيما نراه ـ مخطئين.

ـ مَفعَلَة:

يشتق العرب للمكان الذي يكثر فيه شيء اسماً من ذلك الشيء على وزن مَفْعَلَة، فقالوا: أرض مَأْبَلَة؛ أي: ذات إبل، ومَأْسَدَة؛ أي: ذات أسود، وَمَسْبَعَة؛ أي: ذات سباع، وَمَبْطَخَة؛ أي: كثيرة البطيخ ومقثأة؛ أي: كثيرة القثاء، وقالوا للأرض كثيرة اللصوص: مَلصَّة، ولكثيرة الرمان: مَرْمَنة، ولكثيرة الخزان[1] مَخَزَّة.

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها، فمنهم من وقف به عند حد السماع، مع اعترافه بكثرة ما سمع منه، وفي كتاب «سيبويه» ما هو ظاهر في جواز القياس، فقد قال: في حديثه عن هذا الباب: «وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً، وتعلم أن العرب لم تتكلم به». قال صاحب «المحكم» في حكاية كلام «سيبويه»؛ يعني: لم تقل العرب في كل شيء من هذا، فإن قست على ما تكلمت به العرب، كان هذا لفظه.

وممن صرح بصحة القياس فيه مُظهر الدين صاحب «شرح المفصل المسمى بالمكمل» إذ قال: اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان، وضعوا لها مَفعلة، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي؛ كقولك:

---

(١) ذكور الأرنب.

أرض مَسبعة؛ أي: يكثر فيها السباع، وساق بعد هذا أمثلة كثيرة.

ومقتضى هذا المذهب: صحة أخذ مَفعلة من كل اسم ثلاثي يكثر معناه في أرض، نحو: الذهب، فتقول في الأرض كثيرة الذهب: مَذهبة.

*** الاشتقاق من أسماء الأعيان:**

تصرَّف العرب في أسماء الأعيان على وجه الاشتقاق، فأخذوا منها أفعالاً في أوزان مختلفة، وأسماء فاعلين ومفعولين، إلى غير ذلك من الصيغ التي تنتزع من أسماء الأحداث، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف إلى غاية بعيدة، ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة القياس على بعض أنواعه، منها: اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لإصابتها، أو إمالتها، أو العمل بها.

قال ابن مالك في «التسهيل»: «ويطرد صوغ «فَعَل» من أسماء الأعيان لإصابتها؛ نحو: جَلَدَه، وَرَأسه، أو إنالتها؛ نحو: شحَمَه، ولحَمَه: أطعمه ذلك، أو عمل بها؛ نحو: رمَحَه، وسَهمه: أصابه بالرمح والسهم».

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنهما غير مقيسين، وهما: اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملتها، أو اشتقاقه من اسم العين التي أخذتها، فقال: «وقد يصاغ (أي: فَعَل)؛ لعملها؛ نحو جَدَر، وبَأَر: عمل الجدار والبئر، أو أخذِها، نحو ثَلَث المالَ وربَعه: أخذ ثلثه وربعه، إلى العشر».

ومن أنواعه المقيسة: اشتقاق اسم الأرض على وزن مَفْعَلَة مما يكثر حصوله فيها؛ نحو: مأسدة ومقثأة ومَذَبّة[1].

---

(١) اسم للأرض يكثر فيها الذباب.

ونقل شرَّاح «درة الغوَّاص» عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق الأفعال من اسم العين على وزن استفعل مقبول في القياس، ذلك أن الحريري أنكر قولهم: «استأهل»، فقال أبو محمد: استأهل استفعل، وأصله الهمزة، وهو جائز كثير؛ كاستأسد الرجل، واستأبر النخل، واستنوق الجمل؛ أي: صار ناقة، فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً، كان قياساً جائزاً مع أن السماع فيه ثابت.

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء الأعيان بإطلاق، وهو موضوع يستدعي بسطاً في القول، فنكتفي في هذا الفصل بما حدثناك به، وندع البسط إلى غير هذا المقام.

*** ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق؟**

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، وأفعل التفضيل، واسم المكان، واسم الزمان ـ عندما يريد تقرير قواعدها ـ أن يستقرئ جميع ما ورد منها في كلام العرب، فإنه يتعذر عليه الوصول إلى هذه الغاية، نظراً إلى سعة اللغة، وانتشارها إلى ما لا يمكن الإحاطة به، والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها إلى أن يأتي على مقدار يفيد ظناً قوياً، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة، والذي لم يقع تحت استقرائه يكون قاصداً لإجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة، فيصح لنا أن نرجع إلى القاعدة في كل لفظ يتفق دون أن نتوقف على سماع.

وهاهنا إشكال لا يزال يتردد على ألسنة طلاب العربية، وهو أن واضع القاعدة إذا لم يلزمه استقراء جميع جزئياتها، وجاز له الاكتفاء في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات، فما باله يصرح في بعض الأفعال والمصادر؛

مثل: ويح، وويـل، ونعم وبئـس وعـسى، ويذر ويدع، بأنها لا تتصرف، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل؟ وأي فرق بين هذه الأفعال والمصـادر، وبين ما لم يبلغه اسـتقراؤه من المصادر والأفعال، فيسوغ لنا أن نأخذ منها أوصافاً أو أفعالاً، ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل وويح ونعم، وما شاكلها من المصادر والأفعال التي يقولون عنها: إنها غير متصرفة؟

وجواب هذا: أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق على ضربين:

أحدهما: ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن يتصرفوا فيه؛ مثل: ويل وويح ونعم ويذر وما يماثلها، وعدم تصريفهم لها ـ مع كثرة ترددها في محاوراتهم ومخاطباتهم ـ دليل على قصدهم لإبقائها على هيئتها. فمن تصرف فيها، فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى تركه، والناطق بما يقصدون إلى إهماله ناسج على غير منوالهم، وناطق بغير لهجتهم. هذا مذهب جمهور أهل العربية، وذهب بعضهم إلى جواز استعمال ما أهمله العرب متى دخل تحت قياس. قال ابن درستويه في «شرح الفصيح»: «إنما أهمل استعمال وَدَع ووَذَر؛ لأن في أولهما واواً، وهو حرف مستثقل، فاستغني عنهما بما خلا منه، وهو: ترك»، ثم قال: «استعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب، وهو الأصل، وهو في القياس الوجه، وهو في الشعر أحسن منه في الكلام (النثر)[1]».

ثانيهما: ما لا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيئة واحدة

---

(١) «المزهر» (ص٢٥).

أنهم قصدوا إلى ترك تصريفه. وهذا هو الذي نعمل به على طبق القاعدة، وإن لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا فيه على وَفق القاعدة. فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع، وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق.

قال أبو عثمان المازني: ما قيس على كلام العرب، فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول؟ وإنما سمعت بعضها، فقست عليها غيره.

وقال ابن جني ـ بعد أن سرد أمثلة من اسم المكان والمصدر الواردين على اسم مفعول ـ: هذا كله من كلام العرب، ولم يسمع منهم، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه.

فإن قلت: ماذا يريد أبو إسحاق الشاطبي من قوله في «شرح الخلاصة»:

«الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعدُّ من صلب كلام العرب، وما لا يعد، لم يثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوه إلا بعد الاستقراء التام، وذلك كله مع مزاولة كلام العرب، ومداخلة كلامها، وفهم مقاصدها، إلى ما ينضم إلى ذلك من القرآن ومقتضيات الأحوال التي لا يقوم غيرها مقامها».

قلنا: يريد من الاستقراء التام: الاستقراء الذي يفيد ظناً قوياً يكفي لتقرير أحكام اللغة. ويدلك على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع أقوال العرب قولاً فقولاً إلى أن يأتي على آخرها، قوله فيما بعد: فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم، فإن وجد الأمر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الأول، لم يسعه إلا مخالفته، وإن لم يجده كذلك،

فليتوقف، وأبو إسحاق الشاطبي نفسه قد نقل أن إمام العربية سيبويه يجعل من شواذ التعجب «ما أمقته»، و«ما أفقره» بناء منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من المقت والفقر، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال العرب للفعل الثلاثي من المقت والفقر، وخفي ذلك على سيبويه، وقال: ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره، بل الزيادة من الثقة مقبولة.

وهذا يزيدك خُبراً بأن واضع القاعدة يستند إلى الاستقراء الذي يكسبه ظناً بقصد العرب لأن يكون الحكم قياساً مطرداً، كما يستند إلى الاستقراء الذي يفيده ظناً بأن العرب لم ينطقوا من هذا المصدر بفعل أو اسم فاعل، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماض ـ مثلاً ـ.

* **قياس التمثيل:**

ذكرت فيما سلف أني أريد بقياس التمثيل: إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم، وهو ما ينكره بعض النحاة، ويعنونه في قولهم: إن اللغة لا تثبت بالقياس.

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لإثبات أصل الحكم، وكثيراً ما يرجعون إليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفاً عند حد السماع، ومن أسرعهم إلى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس، قد ينظر إليه في بعض الأحيان، كما قال: إن الناصب لـ: «إذا» فعلُ شرطها، قياساً على سائر أدوات الشرط. وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالاً: والمنفية بـ: «إن» لا أحفظه من كلام العرب، والقياس يقتضي جوازه، فنقول: جاء زيد إنْ يدري كيف الطريق؛ قياساً

على وقوعها خبراً في حديث: «فظل إن يدري كم صلى»، فقياس «إذا» على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بـ: «إن» النافية على جملة الخبر، كلاهما من قبيل قياس التمثيل.

* **قياس الشبه وقياس العلة:**

يقيس النحاة بعض أنواع الكلم على بعض إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ، ويسمى هذا القياس: «قياس الشبه»، ومثال الشبه من جهة المعنى: أن أسماء الأفعال نحو: عليك، ومكانك، وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها، وهي: الْزم، واثْبت، وتقدم، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياسا على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها.

ومثال الشبه من جهة اللفظ: أن المركب المزجي يشابه المختوم بتاء التانيث في أحوال لفظية، منها: حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيث، ومنها: أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيث، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية أجازوا ترخيمه بحذف الجزء الثاني قياساً على ترخيم المؤنث بحذف التاء.

وقد ينبني القياس على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها، ويسمى هذا الضرب: «قياس العلة».

* **أقسام علة القياس:**

العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعتها، وبنت عليها أحكام ألفاظها، ترجع إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: ما يقرب مأخذه، ويتلقاه النظر بالقبول، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة.

ثانيها: ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها، كما أنك لا تضعها بمحل العِلم، أو الظن القريب منه، وهذا كما قالوا في وجه بناء قبلُ وبعدُ إذا قطعا عن الإضافة لفظاً: «إنهما شابها الحرف في احتياجهما إلى معنى المحذوف، وهو المضاف إليه، فإذا قلت: إن هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف إليه، فلماذا لم يرتبط بها أثرها، وهو حكم البناء؟ قالوا: ظهور الإضافة التي هي من خواص الأسماء أبعَدها عن شبه الحرف، فعادت إلى أصلها الذي هو الإعراب، فإن قلت لهم: ما بالهم بنوا أيَّ الموصولة فيما إذا أضافوها في اللفظ، وحذفوا صدر صلتها؛، فهذا يرد قولكم: إن ظهور الإضافة يبعد عن شبه الحرف؛ لأنها من خواص الأسماء؟ أجابوك: بأن العرب أنزلوا المضاف إليه في باب أيِّ منزلةَ صدر الصلة المحذوف، فصارت أيّ في حكم المقطوع عن الإضافة في اللفظ، فتستحق ما استحقته قبلُ وبعدُ من البناء.

ولا يسعك بعد هذا إلا أن تسلَّ يدك من هذه المجادلة، وتنفصل منها، وليس في ذهنك أثارة من علم.

ثالثها: ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل، ومثال هذا: أن «هل» تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال؛ نحو: هل كتب عمرو؟ وقد تخرج عن هذا الأصل؛ فتدخل على مبتدأ خبره اسم؛ نحو: هل عمرو كاتب؟ ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل؛ نحو: هل عمرو كتب؟

وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبرُه اسم، وعدم دخولها على اسم خبرُه فعل؛ فقال: لأن «هل» إذا لم تر الفعل في حيزها، تسلت عنه ذاهلة، وإن رأته في حيزها، حنت إليه سابق الألفة، فلم ترض حينئذ إلا بمعانقته. وكلام هذا النحوي وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال:

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا ... فمذ رأته سعت فوراً لخدمته

كهل إذا ما رأت فعلاً بحيزها ... حنت إليه ولم ترض بفرقته

*** أقسام قياس العلة:**

لقياس العلة أقسام ثلاثة:

أحدهما: قياس الأولى، وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل، ومثال هذا: أن صاحب «الكافية» أجاز في نحو اغضضْنَ أن يقال: غُضْنَ، قياساً على قول العرب في نحو «اقرِرْن»: قَرْنَ، بحذف أحد المثلين، وعلة هذا القياس: طلب التخفيف، ولكن فك المضموم في نحو اغضضن أثقل من فك المكسور في نحو اقررن، وإذا فر من فك المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف، ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز.

ثانيهما: قياس المساوي، وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء، ومثاله: أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها: لا يجوز تقديم خبرها عليها، قياساً على عسى؛ فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وعلة المنع عدم تصرف الفعل، وهذه العلة يستوي فيها الفعلان ليس وعسى.

ثالثهما: قياس الأدنى، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل، ومثاله: أن اسم الزمان المضاف إلى الفعل الماضي يجوز بناؤه

على الفتح نحو:

«على حينَ عاتبت المشيب على الصبا»

وعلة بنائه: أن الظرف في الواقع مضاف إلى المصدر الذي تضمنته الجملة، وإن كان في الظاهر مضافاً إلى الجملة نفسها، فشابه اسم الزمان كلمتي قبلُ وبعدُ في وجه بنائهما حين يقطعان عن الإضافة لفظاً لا معنى، وتتقوى هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل الماضي واقع موقع المضاف إليه، الذي قد يكتسب منه المضاف شيئاً من أحكامه؛ كالتعريف والتنكير، ووجوب التصدير، فلا بعد في أن يكون للإضافة ـ وإن كانت في ظاهر اللفظ ـ أثر في اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف إليه.

فإن كان الواقعَ بعد اسم الزمان فعل مضارع، والمضارع معرب، نحو: «على حين أعاتب الزمان»، فعلّة بناء اسم الزمان، وهو «حين» أضعف منها في حال اتصاله بفعل ماض؛ حيث نقص منها ما كانت قد تقوَّت به من استعداد المضاف لاكتساب البناء من المضاف إليه.

وقد اكتفى بعض البصريين والكوفيين بالعلة الضعيفة، وأجازوا بناء اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع؛ لتحقق أصل العلة، وهو الانقطاع عن الإضافة في اللفظ دون المعنى.

*** شرط صحة قياس التمثيل:**

يكون قياس التمثيل صحيحاً، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ؛ متى كان وجه الشبه بين الأصل والفرع واضحاً، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الأصل، ويضاف إلى هذا: أن لا يوجد بين الأصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية

حكم الأصل، إلى الفرع، ويزيد بعضهم على هذا: أن لا يكون حكم الأصل مخالفاً للأصول، خارجاً عن حد القياس.

فالقياس مع الفارق؛ كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفيّ بلن قائلاً: إن لن أضرب، نفي لقولك: سأضرب، فكما جاز قولك: زيداً سأضرب، يجوز قولك: زيداً لن أضرب، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن؛ بأن حرف النفي يقتضي الصدارة في الجملة التي يدخلها، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التنفيس.

ومثال القياس على ما خالف القياس: أن الكسائي يقول: لا يقتصر في الظروف الواردة أسماءَ فعل؛ نحو: عليك، وأمامك على ما ورد في الرواية، بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع، وطعن البصريون في هذا المذهب؛ بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أسماء الأفعال على خلاف أصلها، وما جاء على خلاف الأصل لا يصح القياس عليه بحال.

والحق أن الأمر في مثل هذا يرجع إلى قوة نظر المجتهد في العربية؛ فإن الأصول التي يجيء حكم الأصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة الوضع لها، وخروج العرب عن حدودها، فالأصل الذي يمنع من زيادة الكلمات ـ مثلا ـ، وهو أن الألفاظ إنما وضعت لإفادة المعاني، أقوى من الأصل الذي يمنع من تقديم المعمول على العامل، ولهذا كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعمول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة، فيمكن للمجتهد في العربية أن يمنع قياس زيادة «كان» في صدر الكلام، أو في آخره، على زيادتها في وسطه، وليس من البعيد صحة تقديم خبر «زال» الناسخة عليها قياساً على تقديم معمول الخبر الثابت على خلاف القياس؛ إذ القياس تقديم

العامل على المعمول.

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس: أن لا يكون حكم الأصل موضع اختلاف، ومثال هذا: أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسواد، وردَّ البصريون هذا القياس؛ بأنه قياس على مختلف فيه؛ لأنهم لا يوافقون على حكم الأصل، وهو: صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان.

والتحقيق: أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الأصل، أما من تقرر عنده حكم الأصل بدليل راجح، فله أن يتعلق بمثل هذا القياس في تعديته إلى الفرع.

*** مباحث مشتركة بين القياس الأصلي، والقياس التمثيلي - القياس في الاتصال:**

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها إلى غيرها؛ مثل: حروف الجر والنداء تختص بالأسماء، ومثل: لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع، وجعلت بعضها مطلقاً بين الأسماء والأفعال، نحو: همزة الاستفهام، وما النافية، أو مطلقاً بين المضارع والماضي؛ نحو: قد، ولا النافية، وإن الشرطية.

فإذا وردت كلمة من أمثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من الكلم، فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع. ويجري على هذا الأصل «لَمّا» الحينية؛ فإنها إنما جاءت في كلام العرب موصولة بالفصل الماضي، ومقتضى الأصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع، ولهذا لحَّن بعض الناقدين ابن أبي حجة في قوله:

والنبت يضبطها بشكل معرب   لما يزيد الطير في التلحين

وإذا دارت الكلمة في كلام العرب، ولم ترد إلا مجردة من أداة التعريف ـ مثلاً ـ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الأداة؟ يجري هذا النظر في لفظ: كل، وبعض، فقد أنكر الأصمعي أن تدخل عليهما ال المعرفة؛ حيث لم يجيئا في كلام العرب موصولين بها، وأجاز اتصالهما بها ابن درستويه، وخالفه جميع نحاة عصره، ذاهبين مذهب الأصمعي في وجوب تجردهما من أداة التعريف، وإن استعملها بعض الأدباء؛ كابن المقفع، وبعض النحاة؛ كسيبويه، والأخفش موصولة بها، وكل من هؤلاء الأدباء أو النحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم، وإنما الحجة في روايتهم.

وبمقتضى هذا الأصل أنكـر الحريري إدخـال أل المعرفة على لفظ «كافة» ناظراً إلى أن العرب لم تفعل ذلك[1].

قد يخطر ببالك أن هذا الحجر يقتضي أن لا تدخل أل على اسم إلا إذا سمع اتصالها به في الفصيح من كلام العرب، ومن المتعذر أن يتتبع واضع القاعدة جميع الأسماء العربية؛ ليتحقق هل نطقوا بها مقرونة بأل المعرفة، أو لا؟.

فالجواب: أنا لا ندَّعي أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة إلا بعد أن أتوا على جميع المفردات مفرداً مفرداً، فوجدوها تجيء موصولة بأل ما عدا هذه المستثنيات: كل، وبعض، وما شاكلها، وإنما جاز لهم استثناؤها من جهة أنها دائرة على ألسنة الفصحاء بكثرة، حتى لا تكاد تمر بقصيدة أو خطبة أو محاورة، دون أن يعترضك شيء منها، وعدم استعمالها موصولة بأداة التعريف

---

(١) لنا عود في فصل: القياس في مواقع الإعراب، إلى زيادة البحث في استعمال هذه الكلمة.

مع إيرادهم لها في جل مخاطبتهم، دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الأداة، ولا يسوغ لنا إلحاق الكلمة بأشباهها متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم إجرائها على القاعدة.

وملخص القول: أن الكلمة إذا وردت متصلة بلفظ، أو نوع من الألفاظ خاص، فلابد من النظر في حال استعمالها؛ فإن كثر دورانها في أقوال الفصحاء وغيرهم، ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال، وقفنا عند حد استعمالهم، ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد، وإذا لم تكن شائعة في فنون المخاطبات شيوعَ كلّ وبعض؛ فإنه يسوغ لنا أن نتصرف فيها، ونتعدى بها حدود الرواية؛ حيث لم يقم الدليل على قصد اختصاصها بذلك الاستعمال، وهو كثرة تقلبها على ألسنتهم، ودورانها في محاوراتهم.

ومما ينتظم تحت هذا البحث: الألفاظ التي قال صاحب «إصلاح المنطق» وغيره: إنها لا تستعمل إلا في سياق النفي، وهو: أحد، وعريب، وديَّار، وأخواتها، ويدخل في هذا نحو: قصارى، وحمادى، ولبَّى، ودوالي من الكلمات التي لم ترد موصولة إلا بنوع خاص، وهو المضاف إليه. ونظير هذا كلمة: «بيد»، فإنها بمعنى غير، ولكنها لم ترد إلا متصلة بأنَّ وصلتها، فيقال: فلان كثير المال بيد أنه بخيل، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال؛ كأن تضيفها إلى اسم صريح قياساً على كلمة «غير» مراعياً توافقهما في المعنى.

وإن شئت مثلاً يزيد البحث بياناً، فإن العرب لم يستعملوا الضمير المسبوق بهاء التنبيه موصولاً باسم الإشارة؛ نحو: ها أناذا قائم، فرأى ابن هشام أن الشواهد الواردة بهذا الأسلوب قد بلغت في الكثرة إلى أن يؤخذ

منها لزوم اتصال هذا الضمير باسم الإشارة، فمنع من أن يجيء الضمير المقرون بهاء التنبيه مقطوعاً عن اسم الإشارة. وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضاً جرى في «غير» المبنية على الضم، فقال: إنها لا تستعمل إلا متصلة بليس، فتقول: عندي كتاب ليسَ غيرُ، وقولهم: «لا غيرُ» لحن، ومن عدَّ استعمال «لا غير» فصيحاً، فقد وقف في كلام العرب على ما يشهد بصحته، وهو قول الشاعر:

جواباً بـه تنجـو اعتمـد فوربنـا　　　لعن عمل أسلفت لا غيـر تـسأل

وإذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الكلم وروداً لا يحيط به استقصاء، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقيساً؛ كتاء التأنيث تتصل باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمنسوب، على وجه القياس، ولم يبلغ اتصالها باسماء الأعيان هذا المبلغ، فوقفوا به عند حد السماع، كظبي وظبية، وامرئ وامرأة، فليس لك أن تقول: إنسانة في مؤنث إنسان إلا إذا نقل إليك لفظه في شاهد صحيح، ولهذا الأصل أنكر الصفدي قولهم للظبية: غزالة، مع ورود غزال للمذكر؛ لأنه لم يثبت عنده أن العرب قالوا: غزالة، وما خالفه الدماميني في ذلك إلا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها.

فالمذكر من أسماء الأعيان لا تلحقه التاء قياساً، وكذلك المؤنث منها لا يجرد من علامة التأنيث، ويستعمل في المذكر إلا إذا ورد به نقل عن العرب، كما سمع إلْقة اسماً للقِرْدة، ولا يقال في ذكرها: إلْق؛ حيث لم يقم شاهد على استعماله.

*** القياس في الترتيب:**

إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى، فالتناسب

الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة، ومن ثم قرروا في أصولهم: أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف، والمؤكد يقدم على التوكيد، والمنعوت يتقدم على النعت، والمبين يتقدم على البيان، والمبدل منه يتقدم على البدل، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى، والمميز يتقدم على التمييز، وصاحب الحال يتقدم على الحال.

فمن يجيز تقديم كلمة تابعة على متبوعها، فإنما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل. فالكوفيون ـ مثلاً ـ أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه، والكسائي والمبرد سوَّغا تقديم التمييز على عامله، والفرَّاء والأخفش ذهبا إلى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور. وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل، وهو مخالف للقياس، إلا مستندين إلى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا إليه.

ومن فروع هذا الأصل: أن لا يتقدم الضمير على معاده، واستثنوا من ذلك مواضع، أجازوا منها تقديم الضمير على معاده: إما باتفاق؛ كتقديم ضمير الشأن، وإما مع اختلاف؛ كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه، والأصل في محل الاختلاف بيد من لا يجيز عوده على المتأخر عنه في نظم الكلام إلى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح، وكذلك كان مذهب الأخفش، وأبي الفتح في إجازة عود الضمير المتصل بفاعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين يمنعون هذه الصورة إلا بما احتف به من الشواهد؛ نحو:

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر ... وحسن فعل كما يجزي سِنمَّار

ووجهة نظر الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشـواهد، وحملها على الشذوذ أو الضرورة: أنها جاءت على خلاف أصل أصيل، وما يرد على خلاف الأصول المعتد بها، لا يجعل مقيساً إلا حيث تكثر شواهده حتى تدل على قصد العرب لاطراده.

ومقتضى هذا الأصل، وهو أن ترتب الألفاظ يكون على حسب ترتب المعاني في الذهن: أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه، وما نسب إليه من الحكم؛ نحو: قام الرجال إلا علياً؛ فإن مرتبة المُخرَج بعنوان أنه مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه، سواء قلنا: إن المستثنى مخرج من المستثنى منه، أو من الحكم المتعلق به، ولكن كثر في الاستعمال تقدمه على المستثنى منه؛ نحو: جاءني إلا زيداً القوم، أو على الحكم فقط؛ نحو: القوم إلا زيداً إخوتك، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معاً على أصل المنع، وقد جوزها الكوفيون قياساً؛ والحق أن مخالفة الأصل بكل واحد من أمرين على انفراده، لا تدل على جواز مخالفته بالأمرين كليهما.

*** القياس في الفصل:**

الأصل في الألفاظ المربوط بعضها ببعض من جهة المعنى: أن لا يلقى بينها بفاصل، وقد خالفوا هذا الأصل في مواضع كثيرة، حتى دخل بعضها في فنون البلاغة؛ كالفصل بين مفعولي «رأيت» في مثل قول الشاعر:

ويمتحن الـدنيا امتحـان مجـرب ... يرى كل ما فيهـا وحاشـاك فانيـا

أو بين النعت والمنعوت؛ كمـا قـال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾[الواقعة: ٧٦]، ويجب النظر في قوة الارتباط وضعفه في هذا المقام، فيكفي من الشواهد الواردة في الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفي

في الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قوياً، ويدلك على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثراً في ضعف القياس: أن بعض النحاة منعوا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمجموع الأمور التي يجوز الفصل بكل واحد منها منفرداً؛ نحو: الظرف، والمفعول، ولما أجاز طائفة الفصل بمجموعها قياساً على الفصل بين «تقول» العاملة عمل ظن، وأداة الاستفهام بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما، وهو الظرف والمعمول، وطعنوا في هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف إليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه.

ويزيدك علما بأن لشدة ارتباط الكلمة بالأخرى أثراً في أحكام النحو: أن كثيراً من علماء العربية منعوا الفصل بين الموصول الحرفي وصلته متى كان الموصول عاملاً؛ مثل: «أن» المصدرية، وأجازوا الفصل بين الموصول غير العامل وصلته؛ مثل: «ما» المصدرية، ذلك لأن الموصول العامل أشد اتصالاً بصلته من الموصول غير العامل؛ إذ الأول طالب للصلة من جهة المعنى والعمل، وأما الثاني، فطلبه لها من جهة واحدة، وهي الموصولية.

*** القياس في الحذف:**

من الجليّ: أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها، ويحدث فيها هيئة جديدة، والمحافظة على الأسلوب العربي تقضي أن لا يلفظ الإنسان بعبارة إلا أن تجيء مطابقة للهجة العربية.

وهذا الأصل هو الذي يتمسك به من لا يجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يقم عنده دليل على صحة حذف أمثالها. كما منع الجمهور حذف الفاعل، ومنع البصريون حذف الموصول، ومنع ابن ملكون حذف أحد

مفعولي ظننت، منعوا حذف هذه الأصناف من الكلم، وإن قامت القرائن، ودلت على الحذف بوضوح.

فإذا جرى خلاف في حذف إحدى الكلم، فالأصل بيد من يوجب ذكرها، والمجيز لحذفها هو المطالب بالدليل.

قد يقال: إن العرب أكثروا من حذف ما تقوم عليه القرينة، كالمبتدأ والخبر، والمفعول به، والمعطوف والمعطوف عليه، والحال والتمييز، وفعل الشرط وجوابه، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يمكن اطراده، وهو صحة الحذف لدليل.

والجواب: أن ورود السماع بالحذف في باب؛ كالنعت أو المنعوت، إنما يبيح القياس في ذلك الباب خاصة؛ إذ أقصى ما تدل عليه شواهده: أن الحذف هنالك غير مخالف لأسلوب اللغة، وإنما أجاز الكسائي حذف الفاعل، والكوفيون حذف الموصول، والجمهور حذف أحد مفعولي ظننت؛ اعتماداً على شواهد مبسوطة في كتب الفروع.

وإذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد، فهل يقاس عليه ما يرادفه من الحروف، فيسوغ حذفه، ولو لم ترد به الرواية؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضاً، ومن أمثلته: أنهم أجازوا حذف «لا» النافية في جواب القسم، كما ورد في قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ﴾[يوسف: ٨٥]، وقول الشاعر:

آليتَ حبَّ العراق الدهرَ أطعمه والحبُّ يأكله في القرية السوس

واختلفوا في حذف «ما» النافية في نحو هذا المقام، ومن أبى حذفها قد يتمسك بأن «لا» وضعت للدلالة على السلب، وحذفها يوهم إرادة الإثبات

الذي هو ضد مدلوها، فكان ذكرها على ما يقتضيه وضعها أمراً لابد منه، ولكنهم حذفوها في جواب القسم؛ لكثرة استعمالها، ولا يصح إلحاق لفظ «ما» بها، وإن كانت مرادفة لها في المعنى؛ لأنها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العدول بها عن الأصل، وهو كثرة الاستعمال.

وإذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض، وانتظمت في منهج، وسمع في أحدها حذف بعض متعلقاته، فهل يجري الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل؟.

ومثال هذا: ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أيّ الموصولة، فيقولون: زارني أيهم أفضل، والأصل: أيهم هو أفضل، فحذفوا الضمير الذى هو صدر الصلة، وقد وقف بعض النحاة عند هذا الموضع، واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أيّ من الموصولات، ولم يستضعفه ابن مالك، فالقائل بمنع القياس ناظر إلى أن حذف متعلق الكلمة، وهو صدر الصلة، جرى على غير أصل، فلا نتجاوز به حد السماع، ونلحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال، ونحذف متعلقه كما حذف تعلقها. والقائل بجواز الإلحاق ناظر إلى أن اتحاد الكلمتين في المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة، فما يثبت لأحدهما من الأحكام يصح إعطاؤه للأخرى؛ حيث إن الأسلوب معهما متماثل.

*** القياس في مواقع الإعراب:**

إذا وردت الكلمة بمكان من الإعراب، ولم يسمع استعمالها في غير هذا المكان، فأصولهم تقتضي أنها تطرد فيما سمعت، ولا يقاس عليه غيره من المواضع، ومن هذا: تخصيصهم الكلمات: فل، ولومان، ونومان بحال

النداء، وقط، وعوض بالظرفية، أو الجر بمن.

ومن فروع هذا: قول ابن الحاجب، وسعد الدين التفتازاني: إن لفظه: «كل» إذا أضيفت إلى الضمير لم تستعمل في كلامهم إلا توكيداً، فيمتنع إيرادها مفعولاً به، أو فاعلاً، ومن أجاز إيرادها مفعولاً به؛ كابن هشام اعتمد على ما وقع في يده من الشواهد التي منها قول الشاعر:

«فيصــدر عنها كلُّها وهــو ناهــل»

ومما يجري على هذا الأصل قولهم: إن كافة، وقاطبة، وطُرّاً لا تخرج عن الحالية، وعدّ ابن هشام في أوهام الزمخشري تخريجه لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾[سبأ: ٢٨] على أن كافة نعت لمصدر محذوف، والتقدير: رسالة كافة، ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعي المطالَب بالدليل، وقد استشهدوا على ما ذهبوا إليه بمثل قول عمر ابن الخطاب ﷺ: «قد جعلت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهباً».

وحاول الشهاب الخفاجي هدم هذا الأصل المقرر في الصدر، فقال في «شرح الدرة»: فإن «كافة» ورد عن العرب بمعنى جميع، لكنه استعمل منكراً منصوباً، وفي الناس خاصة، ومقتضي الوضع: أنه لا يلزمه ما ذكر، فيستعمل كما استعمل «جميع» معرفاً ومنكراً بوجوه الإعراب، وفي الناس وغيرهم؛ لأنَّا لو اقتصرنا في الألفاظ على ما استعملته العرب العارية والمستعربة، حجَّرنا الواسع، وعسر التكلم بالعربية على من بعدهم.

وهذا الرأي لا يؤخذ به على الإطلاق، ولا يستضاء به في كل حال؛ فإنه لا يطابق ما قاله أساتيذ العربية من أن معرفة الوضع غير كافية ما لم ينضم إليها

العلم بحال الاستعمال.

قال ابن خلدون في «المقدمة»: ليس معرفة الوضع الأول بكاف في التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لذلك، وأكثر ما يحتاج إلى ذلك الأديب في فني نظمه ونثره؛ حذراً من أن يكثر لحنه في الموضوعات اللغوية في مفرداتها وتراكيبها، وهو شر من اللحن في الإعراب وأفحش.

ولو اقتدينا بالشهاب في إباحته، وسرنا على أثر مقالته المطلقة العنان، لعمدنا إلى مثل: قط، وقبل، وعند، ومع، وأخرجناها عن الظرفية إلى نحو الابتداء، أو الفاعلية، ولا أحسبه يرضى للغة هذه الفوضى، فيفصم نظامها، وهو يريد توسيع نطاقها.

والتحقيق في هذا المطلب: أن ما يصلح أن نجريه على القاعدة في الإعراب نوعان:

أحدهما: ما يدور على ألسنة البلغاء وغيرهم، ويجري في مخاطباتهم بحالة خاصة من الإعراب، مثل: عند، وقبل، وقاطبة، ومع، وهذا هو الذي نقف فيه عند حد السماع؛ فإن كثرة دورانه في مجاري كلامهم نظماً ونثراً، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصة من الإعراب يشعر بقصدهم إلى تخصيصه بتلك الحالة، وما كان ينبغي لنا في هذا القسم إلا أن نتحرى الطريقة المألوفة في استعماله.

ثانيهما: ما لا يتردد في أغلب مخاطباتهم، وإنما يرد في حال لا يدل على قصدهم إلى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية. وهذا هو الذي يسوغ لنا أن نخرج به عن حالته الواردة. ونستعمله في المواضع التي يساعد عليها الوضع، فلو لم نسمع لفظ الضرغام، أو اللوذعي، أو الفيصل إلاّ فاعلاً أو

مفعولاً، كان لنا إيراده في تراكيب من عندنا مضافاً إليه، أو مبتدأ، أو خبراً.

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور، ووجه مأخذه. ويمكنك أن تقضي به على مقالة الشهاب؛ حيث أباح خروج «كافة» عن الحالية بمجرد النظر إلى حال الوضع؛ فإن هذه الكلمة من القسم الأول قطعاً، فيجب على من ذهب إلى صحة استعمالها فاعلاً أو مفعولاً ـ مثلاً ـ إقامة شاهد على ذلك، ولا يكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الإعراب بحسب وضعها.

وللشيخ الكافيجي مقالة تشبه مقالة الخفاجي، هي: أنه تكلم عن نحو قولك، في الدار علي، والمسجدِ خالد[1]، ثم قال: إن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك.

وهذه العبارة مطلقة العنان، فلابد من وقفها عند حد، فنقول:

إن أراد الكافيجي بقوله: «أفادت المعنى على وجه الاستقامة»: أن المعنى حصل في ذهن المخاطب عند النطق بها كاملاً. فهذا لا يكفي في صحة الكلام عند علماء العربية قطعاً؛ فإن من التراكيب ما يفهم منه المعنى المراد، ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها، وإن قصد بوجه الاستقامة: المطابقة لصحة الأسلوب عربية، قلنا: هذا هو محل النزاع بينه وبين من لا يجيز المثال: في الدار عليٌّ، والمسجدِ خالد؛ فإن

---

(١) هذا مما يعبر عنه النحاة بمسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين؛ فإن المسجد معطوف على الدار المعمول لحرف الجر. وخالد معطوف على علي المعمول للابتداء.

المانع يراه غير مطابق للأسلوب العربي الصحيح، فلا محيص للكافيجي وغيره من إقامة الدليل على صحة هذا التركيب.

* **القياس في العوامل:**

من البين أن الرافع والناصب للكلمة هو الناطق بها، وما نسميه بالعامل؛ كالفعل والحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم، ويأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم.

ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الأسباب العقلية أو الحسية، وإنما هو بقصد المتكلم إلى جعلها وسيلة للعمل، جاز تأخيرها عن المعمول، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملاً في صاحبه؛ كاسم الشرط والفعل المجزوم به؛ نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[الإسراء: ١١٠]، ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الأثر لا يوجد قبل علته الفاعلة. وساغ لهذا المعنى أيضاً أن يتوارد عاملان على معمول واحد، ولكنهم ضعفوا قول المبرد: إن الابتداء عامل في المبتدأ، وهما؛ أي: الابتداء والمبتدأ عاملان في الخبر، من جهة السماع، فقالوا: إن توجّه عاملين إلى معمول واحد لا يعهد له نظير في العربية، وبمثل هذا الوجه ضعفوا قول الفراء: إن زيداً في قولك: «قام وقعد زيد» مرفوع بالفعلين، واختاروا أن يكون فاعلاً للثاني، وهو قعد، وجعلوا الفاعل للأول ضميراً مقدراً.

وأكثر اختلافهم في تحقيق العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة، وقد ينبني عليه الحكم بصحة بعض التراكيب؛ كاختلاف الكوفيين والبصريين في الرافع لاسم «كان» الناسخة، فمقتضى قول الكوفيين: إن الاسم لم يزل مرفوعاً بالابتداء، وإن «كان» إنما عملت في الخبر، امتناع نحو: كان زيد

كاتباً، وعمرو شاعراً؛ لأنك عطفت قولك: «عمرو شاعراً» على قولك: «زيد كاتباً»، فيكون التركيب من قبيل عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين، وهما ـ أي: العاملان: كان، والابتداء ـ ولكنه بمقتضى مذهب البصريين كلام عربي فصيح؛ لأن المعطوف عليهما، وهما «زيد كاتباً» معمولان لمعمول واحد هو لفظ كان، وعطف اسمين على معمولي عامل واحد ـ وإن اختلف إعرابهما ـ لا مرية في صحته.

وعوامل الإعراب ترجع إلى ستة أصناف:

أولها: الأفعال المتصرفة، ومصادرها، وما يشتق منها؛ نحو: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل.

ثانيها: الأفعال غير المتصرفة؛ نحو: عسى وليس ونعم وبئس.

ثالثها: الحروف؛ مثل: الحروف الخافضة للأسماء، والحروف الناصبة للأفعال، أو الجازمة لها.

رابعها: أسماء تعمل من جهة موقعها في الجملة؛ كالمضاف يعمل في الخبر، والمميز المفرد يعمل في التمييز.

خامسها: صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها في الجملة؛ كالإبتداء، والإضافة في الأسماء، والتجرد من الناصب والجازم في الأفعال.

سادسها: كلمات ليست بأفعال، ولكنها تشبه الأفعال في المعنى؛ كاسم الإشارة وحرف التنبيه في رأي من يجعلهما عاملين في الحال؛ نحو: هذا زيد كاتباً، وكحروف النداء، وما النافية عند من يجيز تعلق الظرف أو الجار والمجرور بها.

ولا شبهة في أن الصنف الأول، وهو الأفعال والمصادر، وما يشتق

منها، أقوى من بقية أصناف العوامل، ولقوته في العمل صح لهم أن يسندوا إليه عملين مختلفين؛ كالفعل يرفع الفاعل، وينصب المفعول، أو ثلاثة آثار؛ كالفعل يرفع الفاعل، وينصب مفعولين، أو أربعة آثار؛ كالأفعال التي ترفع الفاعل، وتنصب ثلاثة مفاعيل.

ونبني على هذا: أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الأقوى، لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره، وقد اختار سيبويه أن يكون العامل في المنادى فعلاً مقدراً، ورجحه على أن يكون العامل حرف النداء، وإن كان ملفوظاً به؛ حيث قال: إن العامل في المنادى فعل مضمر تقديره: «أدعو».

والتحقيق ـ فيما نرى ـ أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدراً، وغيره إذا كان ملفوظاً به، يرجع إلى قوة النظر في المعنى، وسرعة انتقال الخاطر إلى المقدر، فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل إليه الذهن بسرعة، أو لا يلتئم بنظم الكلام عندما تصرح به، فالراجح نسبة العمل إلى الملفوظ به، ولو كان من الأصناف الضعيفة، وهذا ما دعا المبرد إلى أن قال: العامل في المنادى حرف النداء نفسه.

والرجوع في العوامل إلى ما يقتضيه المعنى ويتبادر إلى الأذهان، يريك أن قول سيبويه: إن العامل في عطف النسق هو العامل في المتبوع، أقوى من قول ابن جني في «سرِّ الصناعة»: إن العامل مضمر، ويقدر من جنس العامل في المعطوف عليه.

وإذا وزنت بهذا الأصل قول الجمهور: إن المفعول لأجله في نحو: «قمت إجلالاً لك» منصوب بالفعل المذكور، رأيته أرجح من مذهب الزجاج؛

حيث أرجعه إلى المفعول المطلق، وقدر له فعلاً من نوعه، والتقدير: قمت وأجلك إجلالاً.

ومما يجري على هذا النسق: أن الجمهور يرون أن عامل الجزم في الفعل الواقع في جواب الطلب، شرط مقدر؛ والتقدير عندهم في نحو: «استقمْ يرفعِ الله قدرك»: إن استقمت، يرفع الله قدرك، وذهب فريق إلى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه، ومن أقام موازنة بين المذهبين، قد تدفعه قوة المعنى إلى ترجيح قول الجمهور، فإن رفعة القدر في المثال السابق معلقة على حصول الاستقامة، وهذا المعنى لا يستقل بإفادته الأمر أو الاستفهام وحده، فلابد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام، ويطابق به المعنى الذي أردت التعبير عنه.

وللفريق الذي جعل عامل الجزم في ذلك المثال فعلَ الطلب نفسه، أن يجيب بأن ترتب رفعة القدر على الاستقامة، ودلالة الجملة على أن أولاهما موقوفة على ثانيتهما، يؤخذ بقرينة الجزم، فيكون الجزم بمنزلة الفاء في مثل قولك: كن شريف الهمة، فيكبُر عملك، فكبُر العمل موقوف على شرف الهمة، ولا حاجة إلى تقدير شرط؛ فإن الفاء تنبئ عن هذا الارتباط الذي سميت من أجله فاء السببية.

والأصل في الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال: أن تكون معزولة عن العمل، وخرج عن هذا الأصل: «ما»، و«لا»، و«إن» النافيات؛ فإنها من قبيل ما يشترك فيه الأسماء والأفعال، وقد أعطاها بعض العرب عمل «ليس» الناسخة.

فإذا وقع نزاع في نسبة العمل إلى حرف مشترك بين الأسماء والأفعال،

فهذا الأصل ينصر من ينفي عنه العمل، فيمكنك أن تستدل به على ضعف مذهب من يقول: إن العامل في المعطوف هو حرف العطف، فإن العاطف يتصل بنوعي الأسماء والأفعال.

وعلى هذا الأصل ينبني خلافهم في إن وأخواتها عندما تتصل بها «ما» الزائدة، فقد سمع إعمال «ليتما»، فاتفقوا على جواز إعمال هذا الحرف. واختلفوا في إعمال بقية الحروف، فمنعه سيبويه. وأجازه الزجاج، وابن سراج، والكسائي، ومذهب سيبويه قائم على أن «ليتما» لم تزل على اختصاصها بالأسماء، فساغ إعمالها، ولا يسوغ قياس الأحرف الباقية عليها؛ لأن «ما» أزالت اختصاصها بالأسماء، وهيأتها للدخول على الأفعال.

ومن أصولهم: أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين، وإنما يعمل عملاً واحداً؛ كالحروف الخافضة للأسماء، أو الناصبة للأفعال، أو عملين متماثلين؛ نحو: إن، وإذما الشرطيتين، يجزمان فعل الشرط وجوابه، وخرج عن هذا الأصل عند البصريين: إن وأخواتها؛ فإنها في مذهبهم ناصبة للاسم ورافعة للخبر، وحافظ عليه الكوفيون، فطردوه في كل موضع، وقالوا: إن الناسخ عمل في الاسم وحده، وأما الخبر، فإنه مرفوع بما ارتفع به قبل أن يرد عليه الناسخ، وهو المبتدأ.

ويشبه هذا قول سيبويه: إن «لا» النافية للجنس إنما عملت في الاسم، وأما الخبر، فإنه مرفوع بكونه خبر المبتدأ.

والأصل فيما يسند إليه العمل: أن لا يتخلف عنه أثره أينما وجد، فإذا احتمل وجه الاعراب أن ينسب إلى ما يدور معه العمل حيثما وجد، وأن ينسب إلى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقعه، ترجح جانب الاحتمال

الأول، ومن أمثلة هذا: أن بعض الكوفيين يقولون: إن الفعل الواقع بعد واو المعية المسبوقة بطلب[1] أو نهي منصوب بالخلاف المسمى عندهم بالصرف، وبيانه: أن ما بعد واو المعية مثل: «وتأتي» في قول الشاعر:

«لا تنه عن خلق وتأتيَ مثله»

خبر، وما قبله طلب، فلما اختلفا في المعنى، وقع الخلاف بينهما في الإعراب. وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع لم يظهر له فيها عمل؛ مثل: الأسماء الواقعة بعد «لا»، أو «لكن» العاطفتين؛ نحو: ما كتب زيد، لكن بكر، وأحسن عمرو، لا خالد.

وإذا دلت الصيغة على المعنى، وتقرر لها عمل خاص، ثم جاءت صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى، أفنلحق الصفة الثانية بالأولى، ونعطيها ذلك العمل الخاص، أو لا نملك هذا الإلحاق، ونقف دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أعطوه للصيغة الأولى؟ ووجه الوقف: أنه لا يلزم من الاتحاد في المعنى التماثل في العمل؛ فإنك ترى كثيراً من الكلم تتحد معنى، وهي تختلف في التعدي واللزوم؛ نحو: رحمه، وصلى عليه.

ومما يوضح هذا أن صيغة «مفعول» تعمل في الاسم الظاهر؛ نحو: محمود مُقامه، ومرفوع ذكْرُه؛ ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعيل، نحو قتيل وجريح، وقد أبى الجمهور أن يلحقوا فعيلاً بشبيهه، وهو مفعول، فيجيزوا رفعه للظاهر، وقالوا: لا يصح أن يقال: مررت برجل

---

(١) المراد من الطلب ما يشمل الأمر والنهي والاستفهام.

كحيل عينه، أو قتيل أبوه، وأجاز ذلك ابن عصفور، ولعله استند في هذا إلى أصل القياس.

ويدخل في هذا الباب صيغة فَعِل؛ نحو: حَذِر، فالجمهور يمنعون عمله عمل الصيغة المحول عنها، وهي صيغة فاعل، فلا ينصب المفعول به، وسيبويه يجيز عمله، ولكنه استند في مذهبه إلى شاهد على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر:

حذرٌ أموراً ما تخاف وآمن ما ليس ينجيه من الأقدار

وطعن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع، وحكوا عن اللاحقي أنه قال: إن سيبويه سألني عن شاهد في تعدي فَعِل، فعملت له هذا البيت.

*** القياس في شرط العمل:**

قد يكون العامل مقارناً لوصف، أو لفظ، فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطاً في عمله، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معموله عليه، فلا يقال: زيداً ما أحسن، وكما قالوا: إنَّ «دام» تعمل عمل كان بشرط أن تسبقها «ما» المصدرية الظرفية.

وللعامل مع هذه الشروط حالان:

أحدهما: ما إذا فقد الشرط بطل العمل، وبقي العامل مهملاً، كما شرطوا في نصب «إذن» للمضارع أن تكون في صدر الجملة، فإذا فقدت الصدارة، بطل النصب، مع بقاء «إذن» في نظم الكلام مهملة.

ومثل هذا النوع من الشروط لا تنبغي المخالفة فيه إلا ممن لم تبلغه الشواهد التي خليت من الشرط، فتخلى العامل فيها عن العمل.

ثانيهما: ما إذا فقد الشرط، لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة

البتة، وهذا كما شرطوا لعمل إن وأخواتها الترتيب في الوضع؛ بأن يأتي اسمها مقدماً على خبرها، فإن المتكلم إذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب، ولو مع إهمالها.

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيراً؛ فإن للمخالف في الشرطية أن يدَّعي أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ إنما كانت على سبيل الاتفاق، لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفاً عليها، إذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ، مثلما وجد في القسم الأول.

ولمدَّعي الشرطية أن يقول: إني لم أر هذه الأداة عاملة إلاَّ مع هذا الوصف أو اللفظ الخاص، فأعده شرطاً للعمل، ومن ينفي الشرطية، فعليه بإقامة الدليل.

فمنكر الشرطية إما أن يسوق شاهداً على عملها مع عدم ذلك الوصف أو اللفظ، أو يمنع أن يكون لارتباط العمل به وجه مناسب.

فإن سلك الطريقة الأولى، وهي إقامة الشاهد الصحيح على العمل مع تخلف الوصف أو اللفظ، فقد رمى بسهم صائب، وأصبح مذهبه في حرز من الصحة. ومثال هذا: أن البصريين يقولون: لا يصح العطف على الضمير المجرور إلا بشرط إعادة حرف الجر. وخالفهم الكوفيون، فأجازوا العطف مع عدم إعادة الجار، وأقاموا على مذهبهم شواهد، منها: قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[النساء: ١]، وقول الشاعر:

«فاذهب فما بك والأيـامِ من عجـب»

وقد يستمر مدعي الشرطية متشبثاً برأيه، ولو بعد أن تلقى عليه الشواهد

البينة في إلغاء الشرط وقيام الحكم بدونه، ويذهب في التأويل أبعد مذهب، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[النساء: ١]: إن الواو في قوله: (والأرحامِ) للقسم، لا للعطف، أو إن حرف الجر، وهو الباء، مقدر، وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى.

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة الأولى، وهي إقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو اللفظ، وجنح إلى الطريقة الثانية، وهي المطالبة بالوجه المناسب، لجعل الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطاً، فإن أبدى القائل بالشرطية وجهاً صحيحاً لارتباط العمل بالوصف أو اللفظ المقارن، انقطع المخالف، واستقر الشرط في محله.

وهذا كما يقول البصري: إن الفعل الناسخ المقرون بما النافية لا يجوز تقديم خبره على «ما»، وهذا القول في معنى أن شرط عمل الناسخ المنفي بحرف «ما» أن يكون خبره مؤخراً عنه.

وقد نازع الكوفيون في هذا الشرط، مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في السماع إلا مؤخراً، فكان من البصريين أن قالوا: لربط العمل بتأخير الخبر وجه هو: أن «ما» النافية من الأدوات المستحقة للصدارة، فلا يصح لما بعدها أن يعمل فيما قبلها.

فإذا لم يأت مدعي الشرطية بوجه، أو أتى بوجه غير مقبول، بقي باب القياس مفتوحاً في وجه المخالف، فإن كان قريب المأخذ، حسن الموقع، انهدم ذلك الشرط، واستمر العمل على إطلاقه.

*** القياس في الأعلام:**

المعروف في الأعلام أن أمرها موكول إلى واضعها، فينقلها من أي

موضع شاء، ويصوغها في أي وزن شاء، دون أن يراعي قانوناً، أو يجري فيها على سنة قياس.

قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ﴾[النجم: ١٤]: انتقد القرافي على الفخر بن الخطيب تسمية كتابه بالمحصول قائلاً: إن فعل حصل «لا يتعدى» إلا بحرف الجر، ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول إلا مصحوباً بالمجرور، فكان حق التسمية: المحصول فيه.

ثم تصدَّى الشيخ ابن عرفة لجواب هذا الاعتراض، فقال: إن صوغ اسم المفعول من اللازم بدون المجرور إنما يمنع إذا أريد منه مجرد الوصف، وأما أخذه على أنه اسم لشيء معين، فجائز؛ لأنه يصح تسمية الإنسان ببعض الاسم، فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر؛ كما سميت الشجرة: «سدرة المنتهى»، دون: المنتهى إليها.

وبمثل هذا يجاب المعترض على القاضي عياض في تسمية كتابه: «الشفا»؛ حيث قال: إن ما ورد ممدوداً؛ كالشفاء، لا يجوز قصره إلا في ضرورة الشعر.

وبمثل هذا أيضاً يجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو: رد المحتار، أو المقتطف؛ إذ لم يجد في كتب اللغة احتار واقتطف، وليس هناك قياس يجيز اشتقاق احتار من حار، أو اقتطف من قطف.

والتحقيق: أن إنكار تسمية بعض المؤلفات برد المحتار، أو المقتطف، إنما يتوجه على واضع الاسم متى بنى وضعه على أن العرب قالوا: احتار، أو اقتطف، أو على اعتقاد صحة أخذ افتعل من مادة: حار، أو قطف، ولو علم أنه لا يقال: محتار، ومقتطف، ثم عمد إلى وضع أحدهما اسماً لتأليف

بعينه، لم يكن مخالفاً لقانون اللغة، وعلى أي حال، لا يؤاخذ الناطق بهما بعد أن صارا علمين، ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به القائل: اقتطفت الثمرة، واحترت في أمر كذا.

ولا أدري ـ إلى هذا اليوم ـ ماذا أراد صاحب «القاموس» بالقياس في قوله: «فَقْعَس عَلَمٌ مرتجل قياسي»؛ إذ لا نعرف فارقاً بين فقعس وغيره من بقية الأعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا في صيغة هذا العلم؛ بخلاف غيره من الأعلام المرتجلة؛ كسعاد، وأدَد؛ فإنها مرتجلة؛ نظراً إلى صيغتها، وأما مادة حروفها، فإنها مستعملة من قبل هذه الأعلام بصيغ أخرى.

*** الكلمات غير القاموسية[1]:**

كان فضيلة الأستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قدَّم إلى ذلك المجمع اقتراحاً، وبعث إليَّ المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطلب إبداء رأيي فيه، فكتبت في جوابه مقالاً موجزاً، وقد رأيت إضافته في الطبع إلى كتاب «القياس في اللغة العربية» مصدَّراً باقتراح المغربي.

اقتراح الأستاذ المغربي:

موضوع اقتراحي ـ أيها السادة ـ هو استمالة نظركم إلى العناية بالكلمات (غير القاموسية)؛ وأعني بالكلمات غير القاموسية: كلمات نستنكف من إيداعها

---

(١) نشرت في مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الجزء السادس من المجلد الأول ـ الصادر في ذي القعدة ١٣٤٧ ـ القاهرة.

قواميسنا العربية. وقد أصبحنا ـ مع هذا ـ لا نستنكف من التكلم بها، وإيداعها كتاباتنا أحياناً. وقد أصبحنا ـ معشر العرب ـ مع معاجم لغتنا تجاه أمر واقع غريب الشكل، ذلك أننا نرى ألوفاً من الكلمات العربية الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوأت من قواميسنا الصدر والمحراب، وألوفاً من الكلمات الدخيلة التي ألفتها الأسماع، والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم، وطرحت وراء الأبواب.

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الأمم الراقية؛ فإن معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث، والأصيل والدخيل، وميزان التفاضل بينهما إنما هو استعمال البلغاء لها، لا لكونها أصيلة أو دخيلة، فإذا تصفحت معجم (لاروس) ـ مثلاً ـ، وجدت فيه إزاء الألفاظ الإفرنسية المحضة ألفاظاً أخرى من لغات مختلفة، فنجد من اللغة العربية ـ مثلاً ـ كلمات: mesquine «مسكين»، felouque «فلك»، marbout «مرابط» (شيخ صوفي)، bled «بلد»، cable «جبل»، sirop «شراب»، houri «حورية»، mantille «منديل»، jare «جرة» في نظير ذلك من الكلمات العربية التي يحلونها المحل الأرفع من معاجمهم، ويزينون بها خطبهم وكتاباتهم. ولا يخفى على حضراتكم ـ أيها السادة ـ أن الكلمات الدخيلة التي سميناها: (غير قاموسية) تبقى مرذولة سيئة السمعة ما دامت لا تذكر في معاجمنا العربية. وما دام كتابنا المجيدون يأنفون من استعمالها خشية أن ينسب إليهم قصور، أو توصم كتاباتهم بلوثة العجمة، وكل ما أريد الآن من أفاضلنا أن لا ينظروا إلى الكلمات (غير القاموسية) نظرة ازدراء، ولا يحرموا استعمالها على السواء، بل أقترح عليهم أن يضعوها، ثم يميزوا بين أصنافها، فصنف منها يعلن مجمعنا

العلمي الفتوى بجواز استعماله، بل بلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية الحديثة أيضاً، وصنف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلاً، ثم يبين السبب في الأمرين: الجواز، وعدم الجواز.

وها أنذا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات تصنيفاً أولياً يدرك الذهن منه ما هي الكلمات (غير القاموسية) التي ينبغي استعمالها، وما هي الكلمات التي يجب اطراحها وإهمالها:

«الصنف الاول»: من الكلمات (غير القاموسية): كلمات عربية قحة، لم تذكرها المعاجم، لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم، مثل فعل «تبدَّى» بمعنى: ظهر، لم تذكره المعاجم بهذا المعنى، وإنما ذكرته بمعنى: «سكن البادية»، لكنه ورد في بيت شعر لعمرو بن معدي كرب من قصيدته الدالية المذكورة في «ديوان الحماسة». والبيت هو قوله:

وبـــدت لمـــيس كأنهـــا ... بـــدر الـــسماء إذا تبـــدَّى

فما رأيكم - أيها السادة - في هذه الكلمة (غير القاموسية)؟ هل يجوز لنا إهمالها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي الصميم؟ لكن لماذا لم تذكرها المعاجم؟ هذا شيء آخر لا يتسع الوقت للبحث فيه، ولا أظن أن زملائي أعضاء المجمع العلمي يخالفونني في وجوب الإسراع إلى إعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة (تبدى) وما أشبهها.

«الصنف الثاني»: من الكلمات (غير القاموسية): كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم، لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الإسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم: وهذا كفعل (أقصَّ) الخبر - رباعياً - بمعنى: (قصه) - ثلاثياً - لم تذكره المعاجم، لكنه جاء في كلام الإمام الطبري المشهور ببلاغة عبارته إذ

قال في «تاريخه» (جزء ٢ص١٨٤) من الطبعة الأوربية ـ: «فأتيته فأقصصت قصته».

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقونني أيضاً على إعطاء الفتوى بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات (غير القاموسية)، ويمكن أن يعدّ من هذا النوع إقرار العلامة اليازجي لكلمة «فخيم»، مع أن علماء اللغة لم يذكروا إلا «فَخْم»، واستعمال الإمام الشيخ محمد عبده لكلمة: «صدفة» في خطبة «شرحه لنهج البلاغة» مكان كلمة: (مصادفة).

«الصنف الثالث»: كلمات عربية المادة، ومع هذا لا يعرفها العرب، أو يعرفونها في معان أخر، وهي كلمات اصطلاحية فنية أو إدارية؛ كقولهم: (هيئة المحكمة)، (تشكيل المحاكم)، (انعقدت الجلسة)، (تعريفة الرسوم)، (ميزانية)، (كمية)، (كيفية)، وما في نظير ذلك، وهذه الكلمات (غير القاموسية) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوزوا استعمالها، لا سيما أنها كلمات اصطلاحية كما قلنا، ولكل قوم اصطلاحهم.

«الصنف الرابع»: كلمات عربية المادة ولَّدها المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية لا يعرفها العرب الأولون، ولم ينطق بها الفحول المقرمون؛ مثل فعل: «خابره» بمعنى: راسله، وفعل: «تفرج» على الشيء، «واحتار» في أمره، «وتنزه» في البستان، وهكذا. وأنا أعترف بأنني سألقي صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع العلمي على إعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات (غير القاموسية).

«الصنف الخامس»: كلمات دخلية عجمية الأصل، وهي منها ما هو ثقيل «على اللسان»: (أتوموبيل)، (بيرصو ناليته)، ومنها ما هو خفيف في

السمع مثل: (فلم)، (بالون). وأنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين: الثقيل، والخفيف، وإنما هم يوجبون العدول عنهما إلى كلمات عربية تقوم مقامهما، أو تعريبها بكلمات ذات صيغة عربية كما قالوا: مناورة في تعريب manoeuvre.

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة. أما الخفيفة مثل: (فِلم، وبالون)، فأرتاح إلى القول بجواز استعمالها كما هي.

«الصنف السادس»: أساليب أو تراكيب أعجمية تسربت إلى لغتنا مترجمة عن اللغات الأوربية، وهي مما لا يعرفه العرب الأقدمون، وهذا كقولهم: «ذر الرماد في العيون»، «عاش ستة عشر ربيعاً»، «وضع المسألة على بساط البحث»، «لا جديد تحت الشمس»، «ساد الأمن في البلاد»، وما في نظير ذلك، وكل هذا مما استفاض بيننا، وتعاورته أقلامنا، ولا أظن أن أحداً ينازع في جواز استعماله، اللهم إلا الذين أصيبوا بالوسواس اللغوي.

«الصنف السابع»: من الكلمات (غير القاموسية): كلمات عربية لا يستعملها أحد من الفصحاء، بل يتحاشون النطق بها لعمري، وهو ما نسميه: «العامي»، وهذا كثير لا يجهله أحد مثل كلمة «بدّى» أذهب، «جيب» الكتاب، «لحشه» على الأرض، «تعربش» على الشجرة، «تحركش» بفلان، إلى غير ذلك، وهذا لا يجوز استعماله بالطبع، بل يجب العمل على تقليص ظله من بيننا تدريجاً، وتعويد أبنائنا على استعمال غيره من الفصيح الذى يصلح أن يقوم مقامه.

هذا ما خطر لي ـ أيها السادة ـ في تصنيف الكلمات (غير القاموسية)، ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها؛ إذ ليس القصد من هذا الاقتراح الاستقصاء وبلوغ الغاية، وإنما القصد الإشارة والتلميح إلى ما يجب على مجمعنا العلمي

عمله من التسامح، وإعطاء الفتوى في الكلمات التي عمت بها البلوى.

«المغربي»

جواب هذا الاقتراح:

لم يبق اليوم من يخالف في أن اللغة العربية في حاجة إلى مجمع علمي يسير بها مع مقتضيات العصر، ويضع للمعاني المتجددة ألفاظاً لائقة.

والذي يمكن أن تختلف فيه الآراء إنما هو الطريق الذي نذهب منه إلى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها. وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعاني الطارئة مبهوتاً. يكاد علماء اللغة ـ فيما سلف ـ يجمعون على أن الناطق بكلمة لم ترو عن العرب الخلص مخطىء، إلا أن تكون على قياس لغتهم. وإذا جرى الخلاف في صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينقل عن العرب، فأساسه اختلاف النظر في أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة، أو غير موافق لها.

وإذا وجد الباحث في مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب، فإن مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يجهر به الكاتب أو الخطيب غير مستند إلى شيء سوى الحرص على تكثير سواد اللغة، وإطلاق الألسنة من أن تتقيد بنظمها.

ولا أذهب إلى أن خرق إجماعهم في نفسه خطأ، وأن قولاً خارقاً مردود على كل حال؛ وإنما أود من الكاتب أو الخطيب أن يدخل البحث على طريقة يثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه الذى يختاره موافق لمقاييس اللغة، أو يذكر وجه الحاجة الداعية إلى هذا الاستعمال، ويبين أن اللغة تبقى

من دونه في قصور يقف بها دون هذه اللغات النامية.

ضبط علماء اللغة قواعد العربية، ومازوا بين ما جاء على وجه الشذوذ، فينطق به كما ورد، وبين ما يصلح لأن يكون قياساً مطرداً، فرموا بهذا إلى غرضين شريفين:

أحدهما: المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم.

ثانيهما: فتح السبيل إلى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها إلى ذروة لا تطمح العين إلى ما وراءها.

«لم يزل ولدُ إسماعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من بعض، ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودات وظهورها».

وهذا النوع من التصرف لا يختص بالعرب الخلص، بل هو حق باق لكل من ينشؤون على النطق بهذه اللغة الفضلى. وإذا لم تسر هذه اللغة فيما سلف على مقتضيات العصور، فليست علة ذلك أن آراء علمائها وقفت في سبيل تقدمها، وإنما فات علماءها أن يقوموا بهذا الإصلاح العلمي على طريقة منتظمة دائمة.

طرأت على اللغة علل سرت من ألسنة غير فصيحة، وترجع هذه العلل إلى أضرب:

أحدها: تغيير نظم الكلام؛ كتقديم ما التزم العرب تأخيره، والفصل بين كلمتين التزموا فيهما الإتصال. وهذا النوع من التغيير لا يصح أن يجارى فيه العامة البتة؛ لأن الإغماض فيه يفضي إلى انقلاب اللغة الفصحى إلى لغة أو لغات لا ندري كيف تكون منزلتها في الانحطاط والبعد عن هذه الأساليب المحكمة.

ثانيها: ترك هذه الحلية المسماة بحركات الإعراب، والأخذُ في هذا بما تفعله العامة مُذْهِبٌ لبهاء اللغة، وملقٍ للكلام في ضروب من الإبهام، وقد كانت وجوه الإعراب تصونه عنها لأول ما يلفظ به من غير احتياج في رفع هذا الإبهام إلى قرينة زائدة عن نفس الخطاب.

ثالثها: مفردات أصلها عربي، فتغيرها العامة بنحو الحذف أو الزيادة أو القلب. مثل كلمة: (بِدِّى) أفعل، فالظاهر أن أصلها: (بوُدّي)، ومثل: (تحركش) بفلان، فالظاهر أن أصلها: (تحرَّش)، وهذا من أمراض اللغة التي يجب أن نحمي ألسنتنا وأقلامنا من أن تحوم حولها.

والأستاذ المغربي يوافق على أن هذا الصنف مما يتحاشى من النطق به، ويجب العمل على تقليص ظله. ولا أحسبه يخالف في تحامي الصنفين الأولين، ووجوب العمل على تنقية اللغة من أقذائهما. ونحن نوافق الأستاذ في صحة استعمال ما سماه صنفاً أول، وهو «كلمات عربية قحة لم تذكرها المعاجم، ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم، مثل فعل (تبدَّى) بمعنى «ظهر»؛ حيث ورد في بيت لعمرو بن معدي كرب مروي في «ديوان الحماسة»، ومن الذي يعارضه في صحة استعمال كلمة جاءت في شعر عربي احتواه كتاب يوثق به؛ ككتاب «ديوان الحماسة»؟!

ويجري على هذا السبيل كلمة: (معتمد) للذي عمده الوجع؛ فقد وردت في شعر عزاه صاحب «الأغاني» لعدي بن زيد، وهو «من لقلب دنفٍ أو معتمد»، والقافية، وتفسير صاحب «الأغاني» لها بقوله: «المعتمد: الذي قد عمده الوجع» ينفيان احتمال أن تكون هذه الكلمة قد أصيبت بتحريف. فعد مثل هذه الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول مساغاً، وإن لم يرد

في كتب المعاجم. ومن هذا القبيل لفظ (يُسوِّف) مضعف سافَ؛ أي: شَمَّ، فإنا لم نجده في مثل «القاموس»، و«اللسـان»، ولكنه ورد في قول أمية بن أبي عائذ: «فظل يسوف أبوالها»، وفسره أبو سعيد العسكري في «شرح أشعار الهذليين» بقوله: «يسوف: يشم».

ونوافق الأستاذ «المغربي» فيما سماه صنفاً سادساً. وهو أساليب أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الأجنبية، ولا يعرفها العرب الأقدمون، ونحن لا نعلم وجهاً للنفور من استعمال هذا الصنف ما دام التركيب موافقاً للنظم المألوفة في علم النحو؛ كهذه الأمثلة التى ضربها الأستاذ: (ذر الرماد في العيون)، (عاش ستة عشر ربيعاً)، (وضع المسألة على بساط البحث)، (لا جديد تحت الشمس)، (ساد الأمن في البلاد)، وهذا الصنف يرجع في الواقع إلى اقتباس صور من معاني لغة أخرى. واقتباس المعاني من اللغات الأجنبية شيء يتسع به أدب اللغة، ولا أعرف أحداً في القدماء أو المحدثين يلاقيه بإنكار، إلا أن يكون شيئاً تنبو عنه الأذواق السليمة.

وأما ما سماه الأستاذ صنفاً ثالثاً، وهو (كلمات عربية المادة، ومع هذا لا يعرفها العرب، أو يعرفونها في معان أخرى، وهي كلمات اصطلاحية فنية أو إدارية)، فهذا النوع مما تدعو الحاجة إليه، ولمثله تؤسس المجامع اللغوية، والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة، ولا شرط له إلا أن يجيء على قياس لغة العرب، ويصاغ على وجه يقع من ذوق الأديب العربي موقع القبول.

وأما ما سـماه الأسـتاذ: (صنفاً خامساً)، وهي كلمات دخيلة أعجمية الأصل؛ نحو: (أتوموبيل)، و(بالون)، فأرى أن واجب المجمع اللغوي أن

يضع لهذه المعاني الحديثة ألفاظاً عربية، والمجال أمامه فسيح. ففي المجاز، والاشتقاق القائم على القياس سعة. ولا سيما الكلمات الخفيفة المهجورة؛ فإن إحياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الأصلي، أو يكون له به صلة غير مشابهة، خير من جلب كلمة غير عربية، وأدعى إلى تناسب الكلمات وائتلافها. ولا نعد المجمع اللغوي مضطراً إلى إباحة استعمال الأعجمية إلا إذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يغني غناءها.

وأما ما سماه الأستاذ: صنفاً رابعاً، وهو (كلمات عربية المادة، ولَّدها المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية، لا يعرفها العرب الأولون، ولم ينطق بها الفحول المقرمون)، وضرب له المثل بنحو: (تفرج)، و(تنزه)، و(احتار)، فإن قبوله يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على غير قياس؛ كأن يقول: اقتام في معنى قام، واعتلم في معنى علم، كما قال غيره: احتار في موضع حار، واقتطف في موضع قطف.

وأما ما سماه الأستاذ: صنفاً ثانياً، وهو (كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم، لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج بأقوالهم)، ومثل له بكلمة (أقصصنا) الواردة في تاريخ ابن جرير، و(فخيم) الواردة في كلام اليازجي، و(صدفة) الواردة في كلام الشيخ محمد عبده، فنحن لا نفهم إلا أن اليازجي والشيخ محمد عبده استعملا هاتين الكلمتين على توهم أنهما من العربي الفصيح، ولسنا على ثقة من أن ابن جرير الطبري قال: (فأقصصنا)، ومجيئها في بعض النسخ من «تاريخه» لا يكفي دليلاً على أنه لفظها بفمه، أو كتبها بقلمه.

ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجي قد استعملا الكلمتين

مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخلص، لكان تصرفهما هذا إطلاقاً لكل ناطق بالضاد أن يلقي الكلمات كيف يشاء. فيقول في الوصف من صعب ـ مثلاً ـ صعيباً، ومن سهل: سهيلاً؛ كما قال اليازجي في الوصف من فخم (فخيماً)، ويقول مكان قتل: (أقتلَ)، ومكان ضرب: (أضرب)؛ كما جاء في بعض النسخ من «تاريخ ابن جرير»: (أقصصت)، ويقول كلمته (شفهة) بدل كلمته (مشافهة)؛ كما قال الشيخ محمد عبده: (صدفة) بدل مصادفة، ولسنا في حاجة إلى إيقاظ هذه الفوضى وهي نائمة، ولسنا في حاجة إلى أن ندع اللغة تمشي في غير نظام.

انتهى

❐ ❐ ❐



حياة اللغة العربية






حياة اللغة العربية[1]

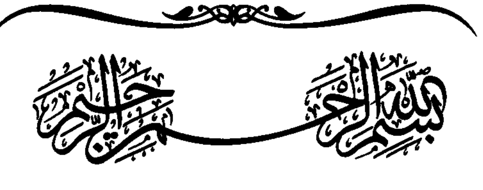
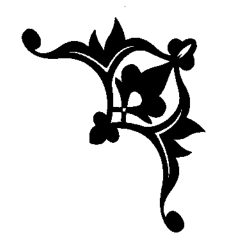
«محاضرة ألقاها المؤلف سنة ١٣٢٧ هـ في جمهور غفير من الأدباء وأساتيذ اللغة العربية، في «الجمعية الصادقية»: كبرى الجمعيات الأدبية في تونس، عندما كان مدرساً بجامع الزيتونة».

مقدمة في دلالة الألفاظ ـ تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية ـ أطوار اللغة العربية، وفيه: حكم الاستدلال بالحديث ـ فصاحة مفرداتها، ومحكم وضعها ـ حكمة تراكيبها ـ تعداد وجه دلالتها، وفي هذا الفصل: حكم ترجمة القرآن ـ تعداد أساليبها ـ طريق اختصارها ـ اتساع وصفها، وفي هذا الفصل: كلمة في الشعر والسجع ـ إبداع العرب في التشبيه ـ اقتباسهم من غير لغتهم ـ ارتقاء اللغة مع المدنية ـ اتحاد لغة العامة والعربية.

❐ ❐ ❐

---

(١) طبعت هذه المسامرة (حياة اللغة العربية) طبعتها الأولى في تونس بالمطبعة التونسية بنهج سوق البلاط عدد ٥٧ عام ١٣٢٧هـ ـ ١٩٠٩م.

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد،
وعلى آله وصحبه وسلم

مقدمة الإمام محمد الخضر حسين

الحمد لله الذي فاوت بين الألسنة في مراتب البيان والتبيين. والصلاة والسلام على سيدنا محمد المرسل بلسان عربي مبين؛ ثم الرضا عن آل بيته الطاهرين. وأصحابه الأنصار والمهاجرين.

هل أتاكم نبأ فريق من أعيان الأدباء، وأعضاء هذه الجمعية «جمعية الخلدونية»؛ إذ أخذتهم الغيرة على ما للغة العربية من الوضع المحكم، والأساليب المؤثرة، فأجمعوا أمرهم على السعي في ترقية شأنها بأقرب الوسائل، ومواصلة البحث عن أسرار فصاحتها، ومن مآثر هذه الهمة أن خاطبني مجلس إدارتهم السامية بكتاب يقترح علي القيام بمسامرة في بيان شرف هذه اللغة، ودلائل حياتها، فضربوا لي معهم بسهم من ذلك الاهتمام، وما لبثت أن تلقيت دعوتهم بالإجابة.

حررت ما سنناجيكم به في هذا المقام، وأتيت في خلال تحريره على شُبه أوحى بها إليّ بعض المسامرين، فالتبس عليه حال اللغة من جهة حياتها، ولئن أشهدناه دم الحياة كيف يجري في عروقها، وتلونا عليه من دلائل فصاحتها

ما لا يستطيع إنكاره، فإنا نعترف له بمزية البحث، وإعمال الفكر؛ لأننا أمة بحث ونظر، لا أمة تقليد وضغط على الأفكار.

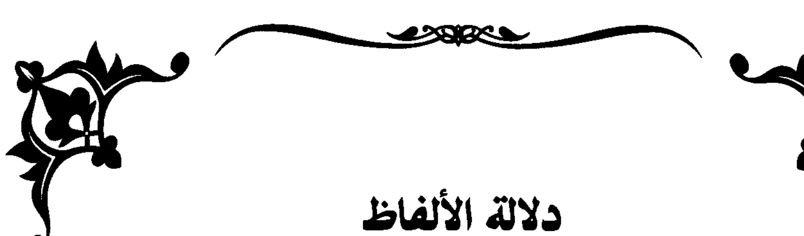
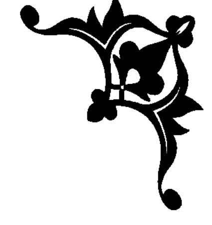
ولا أظهر في هذا الموقف بدعوى المفاضل بينها وبين لغات أخرى، ثم أقضي لها بالمزية والسباق؛ فإن شرف منزلتها، وقرار حياتها، لا يتوقف في بيانه على الموازنة بينها وبين ما عداها من اللغات.

ولا أدعي - فيما أسوقه من شواهد حسنها - أن جميعه خاصة لها، لا يشاركها فيه لسان، فإذا أوردنا في سلكها فضيلة يعهدها بعض الحاضرين من لغة أخرى، فلا يناجِ نفسه بأنا خرجنا عن سبيل الغرض والقصد من الاستشهاد؛ إذ يكفينا داعياً إلى الذود عن حياضها، وناهضاً بالهمم إلى الاحتفاظ بها، أن غيرها من الالسنة لا يفوقها بفن من فنون البيان.

فالغرض، إنما هو البحث عن حال اللغة في حد نفسها من جهة أطوارها، ومحكم وضعها، واتساع نطاقها، وارتقائها مع المدنية، وما يشاكل ذلك، وإليكم حديثها.





دلالة الألفاظ

لا يشتبه على ذي نظر قيم: أن الألفاظ ـ وإن حسن تأليفها، وتناسبت أوضاعها، وامتدت إلى غير نهاية ـ لا تزيد فائدتها عن ضبط الغرض القائم في النفس، وتمييزه عما سواه، ولا تكاد تؤدي الصور والمعاني، وتنقشها في نفس السامع بحالتها المرسومة عليها في ذهن المخبر بها، فإذا شاهد الرجل حادثة، أو أدرك بحاسة وجدانه معنى، وأراد حكايته وإفراغه بمثاله الحقيقي في ذهن السامع، حتى يصير إدراك المخاطب للمحكي، مطابقاً لإدراك الحاكي مطابقةَ النعل للنعل، لم يجد لذلك لساناً كافياً.

ولا يستطيع إنسان ـ وإن ملك الفصاحة تحت طي لسانه ـ أن يصف لك ذات شيء أبصره، فتتصوره على وجه يطابق صورته، إذا رأيته رأي العين، فيضطر إلى أن يفحص بخاطره فيما سبقت لك به معرفة من الموجودات؛ ليأخذ لك مثلاً تتعرف فيه أحوالاً للموصوف، لا تفي العبارة بتشخيصها، ومن ثمة انفتح باب التشبيه والتمثيل، ولم يستغن الفصحاء بعباراتهم الصريحة أن يقرنوها بضروب من إشارة اليد ونحوها.

وإذا كان الحاذق في صناعة التصوير، لا يمكنه أن يرسم للشيء مثالاً يحكيه لك بجميع خواصه، ويغنيك عن مشاهدته، فكذلك مؤلف الألفاظ؛ لأن التعبير بها نوع من التصوير والمحاكاة.

قال الشيخ ابن سينا في «كتاب الشفا»: إن النفوس تنشط وتلتذ بالمحاكاة، فيكون ذلك سبباً لأن يقع عندها للأمر فضل موقع، والدليل على فرحهم بالمحاكاة؛ أنهم يسرون بتأمل الصور المنقوشة للحيوانات الكريهة المنظر المتقزز منها، ولو شاهدوها أنفسها، لنفرت أنفسهم عنها، فيكون الفرح ليس بنفس تلك الصورة، ولا المنقوش، بل كونها محاكاة لغيرها إذا كانت قد أتقنت، ولهذا السبب ما صار التعليم لذيذاً إلى الفلاسفة فقط، بل إلى الجمهور، لما في التعليم من المحاكاة؛ لأن التعليم تصوير ما للأمر في رقعة النفس. وإذا كان التعبير بالألفاظ من قبيل التصوير ونقش المثال، فالصورة التي يمثلها الصانع بمقدار جمعها لخواص الممثل، وعلى حسب جودة أصباغها، وتناسب أوضاعها، تلذها العيون، ويرتاح الطبع عند النظر إليها، كذلك العبارة على قدر ما تسع من المعاني، وتحتوي عليه من الألفاظ السائغة، وحسن الائتلاف في التركيب، تطرب لها الأسماع، وتستعذبها الأذواق، ومن هذه الجهة يدخل العادلون إلى الحكم والتفضيل بين العبارات واللغات، فما كان أوسع دائرة في تصوير الغرض، وأرشق في مبانيه، وأحكم في نسيجه، كان أحق بالشرف، وأحرز للسباق.

*** تأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية:**

مما لا سبيل للشبهة فيه، أن الشخص الذي يحل بين أقوام يجهل لغتهم، يبقى منفرداً عن جامعتهم، غيرَ معدود في زمرتهم، وتتوعر أمامه الطرق الموصلة إلى انخراطه في سلكهم، وتبادل المنافع معهم، فإذا تعلم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم، انعقدت بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة، وأصبح عضواً متصلاً بهم، عاملاً في هيئة مجتمعهم. هذا ما ينشأ عن مجرد

حفظ اللغة، فإذا أدرك من تلك اللغة فصاحة ورونقاً، ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة على أساس الحكمة، واستحسان العقل الصحيح، ترقى فوق ذلك إلى مكان التقرب منهم بفؤاده، والتحم معهم بجامع التحابب التحام الأنامل بالراحة.

وربما ينتقل الإنسان إلى بلد لا يعرف لغة أهلها، فيوقعه سوء التفاهم مع أولي القوة منها في خطر لا يجد للخلاص منه طريقاً.

روي أن زيد بن عبدالله بن دارم الحجازي دخل على ملك حِمير في مدينة ظفار، وهو جالس على مكان مرتفع، فقال له الملك: ثِبْ؛ أي: اجلس، في لسان حمير، ومعناها في لسان أهل الحجاز: اقفز، ففهمها الأعرابي على مقتضى لغته، وقفز، فتكسر، واندقت رجلاه، فسأل الملك عنه، فأخبر بلغة أهل الحجاز، فقال: ليس عندنا عربيت[1]، من دخل ظفار، حمر، وفي رواية: أما علم أن من دخل ظفار حمر؛ أي: تعلم اللغة الحميرية. ولا نفهم من هذا أن استحسان تعلم الوارد على البلد لغة أهلها يختص بالضعيف الذي لا يستطيع الدفاع عن حقوقه، بل إذا كانت القوة والسلطة للوافد عليهم، تأكد في حقه أيضاً بموجب فضيلة العدل أن يتعلم من لغة المحكومين؛ لئلا يفضي به سوء التفاهم معهم إلى خطيئة ظلمهم، والقضاء عليهم، بغير ما يستحقون.

والتوافق في اللغة مما يزيد العلائق التي تؤلف الناس في نظم الاتحاد قوة ووثوقاً، ولهذا ترى الداعي إلى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة الوطن، وتعميم نشرها؛ حتى تكون هي اللغة الجارية في خطاباتهم وتحريراتهم على

---

(١) أراد: عربية، لكنه وقف على هاء التأنيث بالتاء، وكذلك لغتهم.

وجه الصحة، لا يعدلون إلى التفاهم بغيرها إلا عند الحاجة، ومتى أهملت الأمة لغتها، وزهدت في تعلمها، انفصمت عرا جامعتها لا محالة، وتفرقوا أيدي سبأ، فإذا قام مناد يدعو أمة إلى نبذ لغتها، وأن تستبدل بها لغة أخرى، فإنما يريد انقسام وحدتها، وإخراجها من صبغة جنسها.

ولن تتقدم أمة في معارج النهضة والرقي إلا بوسيلة لغتها، وعلى قدر ما تحتفظ بلغتها ترتقي في حياتها الأدبية، فمثل اللغة مع حال الأمة كالمثاقيل التي توضع في مقابلة الموزون، فبحساب ما ينقص من اللغة، ينزل ما يقابلها من حال الأمة إلى درك الشقاء؛ إذ لا يؤثر على إحساسهم في تذكيرهم بمجد الآباء، أو يهيج بعواطفهم إلى الاتحاد، والأخذ بوسائل السعادة غيرُ لغتهم الراقية، واعتبر في ذلك ببلاد الأندلس؛ فإن من أسباب سقوطها، ونزع أيدي المسلمين من ولايتها: ضعف اللغة العربية عندهم، ومسخ صورتها بما خالطها من الكلمات والأساليب التي لا تطابق وضعها، ولا تحتملها طبيعته.

*** أطوار اللغة العربية:**

لم يأت الباحثون عن مبدأ اللغة في أدلتهم بما تطمئن إليه النفوس، ويحل منها محل القطع، أو الظن القريب منه. على أن اختلافهم في تعيين الواضع هل هو الله تعالى، أو البشر؟ مما لا تترتب عليه فائدة في العمل تقتضي العناية بترجيح أحد المذهبين، ومن ثم صحح المحققون: أن ادخال هذه المسألة في علم الأصول من الفضول، وزعم بعضهم: أن قلب الألفاظ التي يؤدي تغييرها إلى فساد في أحكام الشريعة؛ كتسمية الثوب فرساً، والفرس ثوباً، يرجع حكمه إلى أصل ذلك الخلاف، فيمتنع القلب على القول بأن اللغة كلها وقعت بتعليم من الله، ويجوز على القول بأنها وضعت باصطلاح البشر، وليس هذا

البناء بمستقيم؛ فإن مجرد إسناد الوضع إلى الله تعالى، وإن ثبت بالحجة القاطعة، لا يقتضي الوقوف عند حد ما ورد منه، والإمساك عن تغييره باصطلاح جديد.

وأقصى ما ثبت في التاريخ: أن هذه اللغة كانت في قبائل من ولد سام بن نوح ـ عليه السلام ـ، وهم: عاد، وثمود، وجرهم الأولى، ووبار، وغيرها، وقد انقرضت أجيال هؤلاء، إلا بقايا متفرقين في القبائل، ولا يصح شيء مما يروى عنهم من الشعر، وقد أنكر العارفون على من كتب في السيرة أشعاراً كثيرة، ونسبها إلى عاد وثمود. ثم انتقلت إلى بني قحطان، وكانوا يتكلمون باللسانِ الكلداني لسان أهل العراق الأصليين، وأول من انعدل لسانه إلى العربية: يعرب بن قحطان، وبعد أن نشأت منها الحميرية لغة أهل اليمن، انتقلت إلى أولاد إسماعيل ـ عليه السلام ـ بالحجاز، ولم تكن لغة إسماعيل عربية، بل كان عبرانياً على لسان أبيه إبراهيم ـ عليه السلام ـ، ثم انخرط في شعوب العرب بمجاورتهم، ومصاهرته لجرهم الثانية حين نزل بمكة، فنطق بلسانهم، وورثه عنه أولاده، فأخذوا يصوغون الكلام بعضه عن بعض، ويضعون الأسماء بحسب ما يحدث من المعاني إلى أن ظهرت اللغة في كامل حسنها وبيانها، وصار لها شأن عظيم وتأثير بليغ.

ويدلك على عنايتهم بأمر الفصاحة: ما وصل إلينا من نتائج أفكارهم، وبدائع خطبهم وقصائدهم في سوق عكاظ، وسوق مجنّة؛ إذ يفدون عليهما في موسم الحج، ويقيمون في عكاظ ثلاثين يوماً، وفي مجنة سبعة أيام، يتناشدون ما وضعوه من الشعر، ويتفاخرون بجودة صناعة الكلام، وعند احتفالهم يضربون قبة للشاعر العظيم في وقته؛ كالنابغة الذبياني، ويعرضون

عليه منتخبات أشعارهم، وكان بعضهم يهدد بعضاً بنظم الهجاء، وتسييره في ذينك الموضعين.

قال أمية بن خلف يهدد حسان ﷺ:

ألا مـــن مبلـــغٌ حـــسانَ عنـــي   مغلغلـــةً تـــدبُّ إلـــى عكـــاظ

وقال حسان في جوابه.

أتـــاني عـــن أميـــة زور قـــول   وما هو في المغيب بـذي حفـاظ

سأنـــشر إن بقيـــت لـــه كلامـــاً   ينـشر فـي المجنـة مـع عكـاظ

ومن شواهد هذا: أن الحارث بن حلزة اليشكري كان شاعراً حكيماً، ولكنه ابتلي بوضَح (برص)، ومن أجله كان عمرو بن هند ملك الحيرة يكره النظر إليه، ويأبى أن يستمع إلى خطابه إلا من وراء ستار، فدخل عليه يوماً، وأنشد بين يديه قصيدته المعدودة في المعلقات:

آذنتنـــــا ببينهـــــا أســـــماء   ربَّ ثـــاوٍ يمـــل منـــه الثـــواء

وتعرض فيها إلى شيء من الصلح بين بكر وتغلب، فبهرت عمراً برائع نظمها، واستولت على لبه بسحر بيانها، فأخذته هزة وارتياح، ولم يتمالك أن أمر برفع الستار ما بينهما.

واقتضت عناية العرب لذلك العهد بالإبداع في القول، والتنافس في مقام الفصاحة أن ظهرت معجزة الرسول ﷺ في بلاغة ما أنزل عليه من القرآن؛ كما جاء عيسى ـ عليه السلام ـ يبرئ الأكمه والأبرص، ويحيي الموتى بإذن الله لما أرسل إلى قوم توفرت عندهم العناية بعلم الطب، وكما بعث موسى ـ عليه السلام ـ إلى أمة انتهى السحر فيها إلى غاية، فأتاهم في مقام

المعجزة بأبدع ما يكون في قلب الأعيان وإراءتها في غير سيرتها الأولى.

ثم ارتقت اللغة في صدر الإسلام إلى طورها الأعلى، ودخلت في أهم دور يحق علينا أن نسميه: عصر شبابها، فنمت عروقها، وأثمرت غصونها بألوان مختلفة من الأساليب.

ومن مآثر هذه الحياة الراقية: أن كان كلام الناشئين في الإسلام من العرب أحلى نسقاً، وأصفى ديباجة من كلام الجاهلية في شعرهم وخطبهم ومحاورتهم.

والأسباب التي ارتقت بها اللغة حتى بلغت أشدها، وأخذت زخرفها أمور ثلاثة:

أحدها: ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع، والتصرف في لسان العرب على وجه يملك العقول؛ فإنه جرى في أسلوبه على منهاج يخالف الأساليب المعتادة للفصحاء قاطبة، وإن لم يخرج عما تقتضيه قوانين اللغة، واتفق كبراؤهم على إصابته في وضع كل كلمة وحرف موضعه اللائق به، وإن تفاضل الناس في الإحساس بلطف بيانه تفاضلهم بسلامة الذوق وجودة القريحة.

ومن النحاة من يحكم على بعض استعمالات يرد عليها القرآن بعدم القياس عليها؛ كما قصروا حذف حرف المصدر ورفع المضارع بعده على السماع بعد أن أوردوا في مثاله قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[الروم: ٢٤] الآية، ولا أدري كيف يتفق لهم هذا، مع علمهم بأنه صاحب وجد ما يعارضه في القياس يوقف على السماع، فنسلم لهم إجراء هذه البلاغة التي ليس وراءها مطلع، وإنا لنعلم قولهم في أصول العربية:

إن ما قل في السماع إن كان مقبولاً في القياس، صح القياس عليه، وإن وجد ما يعارضه في القياس، يوقف على السماع، فتسلم لهم إجراء هذه القاعدة في كلام العرب؛ لاحتمال أن تزيغ ألسنتهم عن القصد، فيحرفون الكلمة عن أصل استعمالها غلطاً، ولا نسلم لهم تحكيمها في كتاب الله الذي أخرس بفصاحته لسان كل منطيق.

ثانيها: ما تفجر في أقوال الرسول ﷺ من ينابيع الفصاحة، وما جاء في حديثه من الرقة والمتانة والإبانة من الغرض بدون تكلف.

روي أن أبا بكر الصديق ﷺ قال: لقد طفت في أحياء العرب، فما رأيت أحداً أفصح منك يا رسول الله، قال: «وما يمنعني، وأنا قرشي، وأرضعت في بني سعد؟!» وبنو سعد أفصح قبيلة في العرب بعد قريش.

وإنما أغضى علماء اللسان النظر عن الإستشهاد بالحديث؛ لأن رواته لم يجمعوا عنايتهم على ضبط ألفاظه كما كانوا يثبتون في نقله على المعنى، ولو تحقق أهل العربية من رواية حديث بلفظه؛ كالأحاديث المنقولة للاستشهاد على فصاحته ﷺ، لاستندوا إليه في وضع أحكامها يقيناً.

ثالثها: ما أفاضه الإسلام على عقولهم بواسطة القرآن والحديث من العلوم السامية، وبما نتج عن تعارف الشعوب والقبائل، والتئام بعضها ببعض من الأفكار ومطارحة الآراء، ومعلوم أن اتساع العقول وامتلاءها بالمعارف مما يرقي مداركها، ويزيد في تهذيب ألمعيتها، فتقذف بالمعاني المبتكرة، وتبرزها في أساليب مستحدثة؛ فإن كثرة المعاني ودقتها تبعث على التفنن في العبارة، والتأنق في سياقها، وبوضح لكم هذا: أن الناشئين في الحواضر نجدهم في الغالب أوسع غاية في اجتلاب المعاني الفائقة، وأهدى إلى العبارات

الحسنة ممن يعادلها في جودة القريحة، وفصاحة المنطق بفطرته؛ لاشتمال المدن على معان شتى ينتزع الذهن منها هيئات غريبة لا طريق لتصورها إلا المشاهدة.

ولما فارق العرب الحجاز لإبلاغ دعوة الإسلام، وبث تعاليمه بين الأمم، اقتضت مخالطتهم لمن لا يحسن لغتهم ضعف ملكاتها على ألسنتهم، ودخول التغيير عليها في مبانيها وأساليبها وحركات إعرابها، وابتدأ التحريف يسري إلى اللغة في عهد الخليفة الرابع علي بن أبي طالب ﷺ، فأشار على أبي الأسود الدؤلي بوضع علم النحو، ولم يزل أئمة العربية يحوطونها باستنباط القواعد حتى ضربوا عليها بسياج يقيها عادية الفساد، ويحول بينها وبين غوائل الضياع والاضمحلال، وحين انتشرت المخالطة، وتفشى داء اللحن، أمسك العلماء عن الاستشهاد بكلام معاصريهم من العرب، ويعدّون أول المحدَثين الذين لا يستشهد بأقوالهم: بشار بن برد المتوفى سنة ١٦٧هـ، واحتج سيبويه بشيء من شعر بشار بدون اعتماد عليه، وإنما أراد مصانعته، وكف أذيته؛ حيث هجاه لتركه الاحتجاج بشعره، كما استشهد أبو علي الفارسي في كتاب «الإيضاح» بقول أبي تمام:

من كان مرعى عزمه وهمومه ... روض الاماني لم يزل مهزولا

وليس من عادتهم الاستشهاد بشعر أبي تمام؛ لأن عضد الدولة كان يعجب بهذا البيت، وينشده كثيراً.

واستشهد صاحب «الكشاف» عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَظۡلَمَ عَلَيۡهِمۡ قَامُواْۚ﴾[البقرة: ٢٠] ببيت من شعر أبي تمام، وقال: وهو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة

ما يرويه، فيؤخذ من صريحه أنه يرى صحة الاحتجاج بكلام المحدث إذا كان من أئمة اللغة، وليس مذهبه هذا بسديد، وقياس ما يقوله أبو تمام على ما يرويه غير صحيح؛ فإن التكلم بالعربية الصحيحة لعهد أبي تمام ناشئ عن ملكة تستفاد من تعلم صناعتها، ومدارسة قوانينها، فعلى فرض أن لا تفوته معرفة بعضها، قد يذهل عن ملاحظة تلك القوانين، فلا يأمن أن يزل به لسانه في خطأ مبين. وأبو تمام نفسه صدرت عنه أبيات كثيرة خرج فيها عن مقاييس العربية.

قال ابن الأثير: لم أجد أحداً من الشعراء المفلقين سلم من الغلط، فإما أن يكون لحن لحناً يدل على جهله بمواقع الإعراب، وإما أن يكون أخطأ في تصريف الكلمة، ولا أعني بالشعراء من هو قريب عهد بزماننا، بل أعني بالشعراء من تقدم زمانه؛ كالمتنبي، ومن كان قبله؛ كالبحتري، ومن تقدمه؛ كأبي تمام، ومن سبقه؛ كأبي نواس.

أما العربي القح، فإنه يطلق العبارة بدون كلفة في اختيار ألفاظها، أو ترتيب وضعها، فتقع صحيحة في مبانيها، مستقيمة في إعرابها، ولا يكاد يلحن في إعراب كلمة، أو يزيلها عن موضعها إذا ترك لسانه وسجيته، ومن ثم كان قرض الشعر كالخطابة على الارتجال والبديهة شائعاً عند العرب، نادراً في عصر المولدين، ولا يعترض هذا بأن كثيراً من العرب يطيل المدة في عمل القصيدة؛ كما فعل زهير في حولياته؛ لأنه يستوفيها في أمد قريب، ويتمها على شرط الصحة، ولكنه لا يخرجها للناس إذا فرغ من عملها إلا بعد التروي، وإعادة النظر في تقويم معانيها، وحسن النسق في بنائها وإحكام قوافيها، لا ليخلصها من اللحن، ويطبق عليها أصول العربية كما هو شأن المحدثين.

ثم نشأ بجانب هذا التحريف الذي طرأ على اللغة مرض آخر انجر إليها بسبب من أسباب حسنها، هو: أن مسلم بن الوليد وأبا تمام أمعنا النظر في أشعار الفصحاء وخطبهم، وحسروا اللثام عن وجه بيانها، فأبصروا فيها محاسن من فنون البديع؛ كالاستعارة والجناس والتورية، فشغفوا بها، وثابروا على إيرادها في منظوماتهم؛ توفيراً لحسنها، واستزادة من التأنق فيها، فكان الناس يقولون: إن أول من أفسد الشعر مسلم بن الوليد، وسمع أعرابي قصيدة أبي تمام التي يقول في طالعها:

«طلل الجميع أراك غير حميد»

فقال: إن في هذه القصيدة أشياء أفهمها، وأشياء لا أفهمها فإما أن يكون قائلها أشعر من جميع الناس، وإما أن يكون جميع الناس أشعر منه. وما تعاصى فهمها على الأعرابي إلا لكونه سمع شعراً حشي بوجوه من البديع خرجت به عن الأسلوب المألوف، فثقل تأليفه، وبعد عن الأفهام تناوله.

واتبع طريقهما كثير من الأدباء، وربما انتهى بهم الإعجاب بمحاسن البديع إلى مخالفة قانون العربية، وتغيير بنية الكلمة من أجلها؛ كقول بعضهم:

انظر إلي بعين مولى لم يزل ... يولي الندى وتلاف قبل تلافي

فكأنه زاد في مصدر تلف ألفاً يتم له الجناس مع قوله: تلاف، ولا نعرف في كتب اللغة من ذكر التلاف مصدراً لتلف، وإنما يوردون في مصدره التلف ـ بدون ألف ـ.

ولم تقف سيئة الإكثار من البديع عند حد الشعر، بل تعدى وباؤها إلى النثر أيضاً، فطفق كثير من الكتاب يملؤون رسائلهم بوجوه التحسين: الاستعارة والجناس ونحوها، واجتهدوا أن لا يفوتهم الشعراء بواحد منها،

حتى إذا ما تلقيت صحيفة من هذا القبيل، وألقيت فيها نظرك ليطوف عليها بالمطالعة، أدركته عند كل فقرة حبسة، والتوت أمامه طرق فهمها، وإن كانت معاني مفرداتها جلية، فتحس به كيف ينتقل من كلمة إلى أخرى بخطوات ضيقة كأنما حمل على قيد من حديد. وأكثر هؤلاء يهملون النظر إلى جانب المعنى والمحافظة على إقامته واستيفائه، وهذا ما بعث الشيخ عبد القاهر الجرجاني حين قام ينادي بأبسط عبارة: إن الألفاظ خدم للمعاني، وإن المعاني مالكة سياسة الألفاظ، وأقام الحجة في كتابيه «دلائل الإعجاز»، و«أسرار البلاغة» على أن مزية الفصاحة إنما استحقتها الألفاظ، ووصفت بها من جهة معانيها، وأزال كل شبهة عرضت لمن اعتقد أنها مزية استحقها اللفظ بنفسه.

وأدرك غالب المحررين اليوم: أن تتبع هذه الحسنات، ومواصلة العمل بها في نظم الكلام يبدلها سيئات تشمئز منها قلوب الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه بياناً، فأقلعوا عن الإكثار منها، لا سيما في خطابات الجمهور، وزهدوا فيها، إلا ما سمح به الخاطر عفواً، ورمته الطبيعة بدون كلفة ظاهرة.

وكانت اللغة في خلال الأعصر الماضية تعلو وتضعف وتنتشر في أنحاء المعمورة على حسب كرم الدولة، وعناية رجالها بالفنون الأدبية، فارتفع ذكرها حين كان الأمير سيف الدولة يباحث أبا علي الفارسي في غوامض علم النحو، وينقد شعر أبي الطيب المتنبي بذوق لطيف، ويجازيه وغيره من الشعراء بغير حساب.

وأرتقى شأنها يوم قام القاضي منذر بن سعيد في مجلس الملك الناصر لدين الله عند احتفاله برسول ملك الروم في قصر قرطبة، وشرع يخطب من

حيث وقف أبو علي البغدادي، وانقطع به القول، فوصل منذر افتتاح أبي علي بكلام عجيب، وأطال النفس في خطبة مرتجلة، فخرج الناس يتحدثون ببديهته المعجزة، وارتواء لسانه من اللغة الفصحى، ولا مرية في أن كرم الدولة باعث على إرتقاء حال اللغة عند من التفت إلى التاريخ، وأقام الوزن بين الشعراء الناشئين في زمن أجواد العرب، وملوك آل جفنة، وملوك لخم؛ كزهير والنابغة، وبين من تقدمهم من الشعراء.

*** فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها:**

تتفرع العربية بحسب إختلاف الشعوب والقبائل إلى لغات متعددة، ولكنها متقاربة اللهجة في أوضاعها وتصاريفها وحركات إعرابها، والمغايرة بينها يسيرة جداً لا تخرجها عن اعتبارها في الأصل لغة واحدة ذات قوانين تطرد في جميعها، ما عدا لغة حِمير؛ فإنها تخالف لغة مضر خلافاً ظاهراً، ولا توافقها في أكثر أوضاعها ومقاييسها.

وأفصح لغات العرب لغة قريش، وفضلت عن سائر اللغات بوجهين:

أحدهما: بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ولهذا لم يحتج أهل الصناعة العربية إلا بلسانهم، أو ما كان قريباً منه، ولم يعتمدوا لغات القبائل التي تجاور غيرها من الأمم؛ كلغة لخم وجذام وقضاعة وغسان، ولم يخالفهم في شرطهم هذا إلا أبو عبدالله بن مالك، فنقل في كتبه لغة لخم وقضاعة وغيرهم ممن يسكن أطراف الحجاز.

ثانيهما: أن العرب كانوا يفدون عليهم في موسم الحج، ويقيمون عندهم قريباً من خمسين يوماً، فيتخيرون من لغات أولئك الوفود ما تعادلت حروفه، وخف وقعه على الأسماع، ويرفضون كل ما يثقل على الذوق، ولا يجد

في السمع مساغاً.

ولا غرابة أن تجري الألفاظ في وصف الحسن والقبح مجرى جنسها الذي هو الصوت، فمن الأصوات ما يحدث في السمع لذة، ويرتاح الخاطر بالإصغاء إليه كنغم الأوتار، وسجع البلبل من الطير، ومنها ما يرميه الطبع، وينقبض لسماعه؛ كنعيق الغراب، وصرير آلة النشر.

ويمكن الحكم على اللفظ بالحسن وضده ـ ولو من غير العارف بمعناه ـ متى كان ذوقه صحيحاً، فكل ذي ذوق سـليم يفرق بين الورد، والوردة، والخوجم والخوجمة، ويميز بين السيف والخنشليل، ولا تتشابه عنده النفس والجرشى.

وإذا كان إدراك صفة الحسن في اللفظ المفرد لا يتوقف على ملاحظة مدلوله، فيتيسر لمن لا يحسن لغة قوم أن يستمع إلى مفرداتها المستعملة عند الفحصاء منهم، ويستقرئها إلى أن يأتي على أكثرها، ثم يدخل إلى الحكم في وصفها بالفصاحة، أو الموازنة بينها وبين لغة أخرى، ولا يبالي. ومن أصغى جيداً إلى الألفاظ العربية الجارية على ألسنة الفصحاء، وجدها لذيذة في السمع، خفيفة على الأرواح.

حكى الشيخ ابن الأثير في «المثل السائر»: أنه لقي رجلاً إسرائيلياً بالديار المصرية، قال: فجرى ذكر اللغة العربية وفصاحتها، فقال ذلك الرجل من بني إسرائيل: كيف لا تكون كذلك؛ فإن واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة، فاختصر ما اختصر، وخفف ما خفف، فمن ذلك اسم الجمل؛ فإنه عندنا في اللسان العبراني: كوميل، فجاء واضع اللغة العربية، وحذف منه الثقيل، وقال: جمل، فصار عذباً حسناً، وكذلك فعل في كذا وكذا، وذكر أشياء كثيرة.

ونقل بعض المحررين أخيراً حكاية ابن الأثير، وقال: سمعت من بعض اليهود العارفين بالعبرية أن الجمل يسمى: جمال، فيكون الفرق بينهما الألف بعد الميم، وأنكر تسميته كوميلاً، إلا أن هذا يقرب من اسمه بالرومية.

ويشهد لبناء العربية على قاعدة الاعتدال: أن أكثر كلماتها وضعت على ثلاثة أحرف، وأقلوا من الرباعي والخماسي؛ لئلا يطول بهم الأمد في القول بدون فائدة، ولم يكثروا من الثنائي؛ حذراً من أن تتجاور منه عدة كلمات في خطاب واحد، فيقع في لهجته تقطع كثير يضعف بنسيجه، ويذهب بحسن تناسقه، وبهاء توسله؛ فإن المتكلم الفصيح ـ وإن وصل الجمل بعضها ببعض، ولم يقف عند انتهاء كل جملة منها ـ لا يسردها سرداً، بل يفصلها في منطقه، ويرتلها ترتيلاً يميز به المتثبت في تلقي الخطاب الكلم الداخلة في الجملة من الكلم المنفصلة عنها، وربما يتبين من هيئة نطق الفصيح نهاية الكلمات، فيميز السامع الحرف الذي هو منتهى كلمة، من الحرف الذي هو بداية لكلمة أخرى. والثلاثي يبتدئ فيه المتكلم بحرف، ويعتمد على ثان، ثم ينتهي بحرف آخر، فيكون في آلة النطق أمكن، ويساعده على أن ينحو في هيئة خطابه نحو المتانة والانسجام.

قال الباقلاني: ولضيق ما سوى كلام العرب، أو لخروجه عن الاعتدال يتكرر في بعض الألسنة الحرف الواحد في الكلمة الواحدة والكلمات المختلفة كثيراً؛ نحو: تكرر الطاء والسين في لسان يونان، ونحو الحروف الكثيرة التي هي اسم لشيء واحد في لسان الترك، ولذلك لا يمكن أن ينظم من الشعر في تلك الألسنة على الأعاريض التي تمكن في اللغة العربية. ولشدة محافظتهم على الاعتدال في الكلم يسقطون شيئاً من حروفها إذا عرض لها طول في بعض

تصاريفها؛ كحذفهم لآخر الاسم الخماسي في التصغير؛ نحو: سفرجل إذا أرادوا تصغيره يقولون: سُفيرج، وكذلك يفعلون في جمعه، فيقولون: سفارج. ثم إنك لا تجدهم يجمعون في حشو الكلمة بين ساكنين؛ لما ينشأ عن اجتماع الساكنين من البطء في التلفظ بها، ولا يوالون في اللفظة الواحدة بين أربعة أحرف متحركة؛ حذراً من الاستعجال الحاصل من كثرة الحركات المتوالية، ويزيدك بصيرة بهذا: إهمالهم للأوزان التي يتعسر النطق بها؛ نحو: فِعُل - بكسر الفاء وضم العين - رفضوه من أن يبنوا عليه شيئاً من كلمهم؛ للثقل الذي يوجبه الانتقال من الكسر إلى الضم.

وقرر الباحثون عن أسرار اللغة أن الألفاظ تختلف بطبائعها وهيئاتها مثل اختلافها بالصلابة والرخاوة، والفك والإدغام، والحركة والسكون، ولم يصرف واضع العربية نظره عن هذه الوجوه، ولاحظ في كثير من الألفاظ المناسبة بينها وبين ما يدخل في قياسها. وإن شئت مثالاً يضرب على شاكلة ما قرروه، فانظر إلى علامة النسب، فتجدها ياء شددت للمبالغة في وصف الانتساب، وتلويحاً إلى شدة رابطة المنسوب بالمنسوب إليه، فإذا استعملت في نسبة الشخص إلى عشيرته - مثلاً -، كان تشديدها؛ كالمهماز لتحريك غيرته عليهم، أو تنبيه عواطفهم للإقبال عليه.

*** حكمة تراكيبها:**

من يرجع إلى حال نفسه عند إلقاء العبارة، يشعر بأنه لا يحرك بها لسانه إلا بعد أن يتصور معانيها المفردة، ويضم بعضها إلى بعض بروابط النسب الإسنادية، أو التقييدية في ذهنه، فيأخذ كل معنى من جهة التقديم والتأخير رتبة في النفس يستحقها بطبعه؛ كالفاعل يخطر في البال قبل المفعول،

والموصوف يجري على المخيلة قبل صفته. وقد يعرض لبعض المعاني حال ينقله عن مرتبته الطبيعية، ويعطيه في نفس المتكلم منزلة ثانية؛ كالاهتمام بالمفعول به يقتضي تقديمه على الفعل.

وإذا تبين هذا، فمما يرجع إليه في وصف العبارة بحسن البيان: أن تكون ألفاظها مؤلفة على حسب ترتب معانيها في النفس، سواء كان ذلك الترتب مما دعت إليه طبيعتها، أو اقتضته الأحوال العارضة، ومن افتكر في تأليف الكلام العربي بالنظر إلى تقديم أجزائه وتأخيرها، وجده معتمداً على رعاية هذه القاعدة.

تراتيب الكلم على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما عينه الواضع، وحكم به على سبيل الوجوب، فيعد مخالفه مخطئاً، ويخرج الكلام الخالي من مراعاته عن الأسلوب العربي؛ كتأخر التمييز عن المميز، والمضاف إليه عن المضاف.

ثانيها: ما عينه الواضع أيضاً، ولكنه قضى به على وجه الأصالة، واعتبار ما هو الأولى، ولا تخرج العبارة بمخالفته عن حدود العربية؛ كتقديم اسم من صدر منه الفعل على اسم الذات الواقع عليها، والبحث عن أسرار ما كان من قبيل هذين الضربين مبثوثاً في مدارج علم النحو.

ثالثها: ما لا يقتضيه الوضع على التعيين، وجعل أمره دائراً على رعاية ما يناسب المقام، وتعيينه بحسب التراكيب المخصوصة موكول إلى ألمعية المتكلم، وحسن تصرفه؛ كتقديم المفعول على الفعل لإفادة اختصاصه به، وعدم تعلقه بغيره، والبحث في هذا القسم ووجوهِه المناسبة مندرج في موضوع علم البيان.

وكان من حق الألفاظ والجمل التي تناسبت معانيها، وتعلق بعضها ببعض أن يلاءم بينها في السبك، ولا يفرق بينها في التأليف، هذا هو الأصل الذي بنيت عليه العربية، إلا أنهم لم يغلوا في ذلك؛ لئلا يوقعوا ألسنتهم في حرج، فأباحوا الفصل في مواضع لا يؤثر فيها الفصل تعقيداً، ولا يختل به فهم المعنى، وعملوا به في موارد الجمل الاعتراضية على وجه الزينة، وشبهوا ما بلغ الغاية في الحسن والقبول بحشو اللوزينج.

ثم نظر العرب إلى الجمل تستقل كل واحدة منها بنفسها، فوجدوها تارة تتناسب، ويتشبث بعضها ببعض من جهة المعنى، فليس من الحكمة وجودةِ التصرف أن تلقى منثورة لا يراعى فيها جانب المعنى، وتستأنف واحدة بعد أخرى، فأعملوا حروف العطف وسائط في وصل الجمل ونظمها في سمط المناسبة؛ لتكون أجزاء الكلام متماسكة.

وتارة تنقطع الجملة الثانية عن الجملة قبلها، ولا يتصل حديثها، بحديثها، سوى أنه اتفق الجمع بينهما في الإخبار، وفي هذا الموضع يجب الفصل بين الجملتين، فلو ضم المتكلم الجملة الأخيرة إلى الجملة السابقة بعاطف، كان بمنزلة من عمد إلى جواهر غير متناسبة في المقدار، ولا يشبه بعضها بعضاً في الشكل، وركبها في نظام واحد.

ودعاهم اللطف ورعاية الأدب في الخطاب إلى الإغضاء عن شرط المناسبة، فأدمجوا حرف العطف بين جملتين ليس بينهما صلة مناسبة إذا كرهوا أن يسبق إلى ظن السامع خلاف ما يراد منهما لولا واسطة حرف العطف؛ كقولهم: لا، وأيدك الله.

فوضع الفصل والوصل بين الجمل على هذا الوجه وبناء حكمهما على

اعتبار المناسبة، وما يقتضيه أدب الخطاب؛ مما يوضع في ميزان العربية، ويعد من دلائل الحكمة في وضع أساليبها. ويظهر مما ذكر الجاحظ في كتاب «البيان والتبيين» «أن الفارسي سئل، فقيل له: ما البلاغة؟ فقال: معرفة الفصل والوصل» أن للغة الفارسية تعلقاً بهذا الباب.

*** تعدد وجه دلالتها:**

من المقرر أن الألفاظ لم توضع لإفادة معانيها في أنفسها ضرورة أن المخاطب يتصورها ويعرفها من حين علمه بالوضع، وإنما وضعت لإفادة النسب والربط بين موضوعاتها على وجه الثبوت أو السلب، فلا دلالة للألفاظ على شيء قبل تركيبها وارتباطها بهيئتها الصحيحة.

وللألفاظ العربية إذا ركبت دلالتان:

إحداهما: تصور مفردات على وجه النسبة بينهما، وإسناد بعضها إلى بعض؛ كدلالة قولك: «أكرمت زيداً العالم إجلالاً» على معنى صدور الإكرام منك، وتعلقه بزيد الموصوف بالعلم؛ لعلة باعثة على إكرامه هي الإجلال، والدلالة على هذه المعاني تشترك فيها جميع الألسنة، وهي الداعي الأول إلى وضع اللغات، ويمكن بالنسبة إليها نقل الكلام العربي إلى لغة أخرى، مع الإحاطة بجميع ما يراد منه ما لم يكن صالحاً لعدة معان لم يتحقق المراد في واحد منها كما يفعله البليغ بقصد الإجمال على السامع لغرض يستدعيه المقام.

ثانيتهما: الدلالة على معان زائدة على المعاني الأصلية من أحوال ترجع إلى المتكلم، أو المخاطب، أو المتحدث في شأنه، أو حال الفعل المخبر به، وغير ذلك؛ كدلالة الحذف لشيء من أجزاء الكلام على ضجر المتكلم

وسآمته، ودلالة تأكيد الجملة بالقسم على أن المخاطب ينكر مضمونها، ومن هذا إيراد المسند إليه نكرة؛ للدلالة على تعظيمه، وتقديم الفعل على المفعول ـ مثلاً ـ لاهتمام المخبر بشأنه.

وهذه المعاني الزوائد تعتبر في صورة الكلام بمنزلة الروح تسري في الجسد، فتحدث فيه منظراً بهيجاً، وعلى حسب رعايتها تتفاضل العبارات في مقام البلاغة.

قال الباقلاني: إن كثيراً من المسلمين قد عرفوا تلك الألسنة، وهم من أهل البراعة فيها، وفي العربية وقفوا على أنه ليس يقع فيها من التفاضل والفصاحة ما يقع في العربية.

ومن قصد إلى ترجمة كلام عربي، ونقله إلى لغة أخرى، لا يمكنه تأدية ما اشتمل عليه من هذه المعاني الثواني، والإفصاح بها أثناء حكايته لمعانيه الأصلية، ومع هذا لم يمنع أهل الأسلام ترجمة القرآن، وأجمعوا على جواز ترجمته؛ لإفادة ما ظهر من معانيه الأصلية لمن لا قدرة له على فهم العربية، نقل الإجماع على ذلك أبو إسحاق الشاطبي في «موافقاته»، فما نقل إلى بعض المسامرين بموت العربية من (أن ترجمة إحدى سور القرآن إلى لغة أخرى ممنوع عند المسلمين) غير مطابق للحقيقة، بل أجاز بعض الأئمة ترجمته إلى الفارسية، أوالقراءة بها عند العجز عن العربية، ولو في حال الصلاة.

ومن الآيات ما يحتمل بإعتبار معانيه الأصلية عدة وجوه، ولا يمكن نقله إلى لغة أخرى بحاله، فإذا اعتمد المترجم على أحد الوجوه، لم تكن الترجمة قرآناً بالمعنى؛ إذ يحتمل أن لا يكون مطابقاً للمراد من كلام الله تعالى، ومثل هذا لا ينبغي أن ينقل إلا على وجه التفسير والبيان؛ كأن يذكر المترجم

الآية بلفظها العربي، ويأخذ بعد ذلك في بيانها باللسان الآخر.

وصرح الغزالي في كتاب «إلجام العوام» بحرمة ترجمة الآيات المتشابهات، واستدل على ذلك بأن من الألفاظ العربية ما لا يوجد لها فارسية تطابقها، ومنها ما يوجد لها فارسية تطابقها، ولكن ما جرت عادة الفرس باستعارتها للمعاني التي جرت عادة العرب باستعارتها منها، ومنها ما يكون مشتركاً في العربية، ولا يكون في العجمية كذلك، ومثل الفارسية غيرها من لغات الأعاجم.

*** تعدد أساليبها:**

مما يشهد بارتقاء اللغة، وسعة غايتها في البيان: تعدد أساليبها، وكثرة طرق إفادتها؛ فإن العبارات إذا اختلفت في أساليبها تغاير ما تصوره في نفوس المخاطبين من المعاني، وإن كان الغرض واحداً، فصورة المعنى الذي يستفاد بطريق المجاز أو الكناية يغاير الصورة التي تؤدى بلفظ الحقيقة أو القول الصريح، بل الصورة التي يرسمها قولك: زيد كريم الطبع غير الصورة التي ينقشها قولك: زيد ذو طبع كريم، وإن اتحد أصل المراد من المثالين، وهو إثبات الكرم لطبع زيد، ولولا أن العبارات الواردة على غرض واحد مختلفة في صور معانيها، لم يظهر التفاوت والتسابق بينها في حلبة البيان.

وإذا قويت عارضة المتكلم في العربية، أمكنه أن يتصرف في الغرض الواحد، ويفرغه في أساليب مختلفة، كأن يلقيه في صورة تكلم أو خطاب أو غيبة يطابق به الحقيقة، أو يسلك به خلاف الظاهر على وجه الالتفات أو التجريد، أو ينشئ الطلب في صيغة الخبر، أو يحكي الخبر في صورة الانشاء، أو يدخل بعض كلمات في نظم الجملة؛ ليتقوى به نسجها، أو يفيد قيداً تتوفر به جزالة

معناها، وتارة يأتي بالألفاظ مساوية للمعنى المراد، ويفصلها على مقدار الحاجة، وربما كان إسقاطه لبعض الجملة أوقع في النفس، وأبعد عن اللغو، فيحذفه، وينبه على مكانه. ويعبر بلفظ مفرد إن شاء، أو مركب؛ نحو: سبقه، ووصل قبله، والمفرد إما مجرد من حرف الجر، أو موصول به؛ نحو: أخرجته، وخرجت به، أو يأتي بالمراد في سياق النفي أو الإيجاب؛ نحو: لم يشح بالتعليم، وسمحت نفسه به، أو يعبر عن الشيء وصفته بمركب إضافي، أو يركبهما على قياس النعت مع منعوته؛ نحو: يعجبني كبر همتك، أو همتك الكبرى.

ثم إن الحاذق في عمل التمثيل هو الذي يمثل لك الحزين المتضاحك، والمستبشر المتباكي، كذلك الفصيح يبرز لك الجد في صورة الهزل، أو يكسو الهزل بلباس من الجد، ويلقي المدح في قالب الذم، ويسوق الذم في معرض المديح؛ كقولهم: «أرانيه الله أغر محجلاً»؛ أي: محلوق الرأس مقيداً. وقد ينحو نحو البراعة في الصناعة وإظهار القدرة على التأنق في تأليف الكلام، فيشحنه بضروب الاستعارات، وفنون التشابيه، وغيرها من محاسن البيان التي لا يعقلها إلا الخاصة من الأدباء؛ كما فعل الحريري في «مقاماته»، أو يتخير ما كانت ألفاظه صريحة، ومعانيه واضحة يسهل مأخذها على كل من له إلمام باللغة، وذهن حاضر في الجملة، إلى غير ذلك من وجوه الاختلاف وطرق التعبير البالغة إلى غاية يقف دونها البيان.

ومن تنوع الأساليب إلى ما يفوق حد الوصف: أخذ كل شاعر وكاتب طريقة يعرف بها نظمه أو تحريره، حتى إذا تليت قصيدة لشاعر، أو رسالة لكاتب لا تعلم نسبتها إليه، وكنت عارفاً بطريقته، لم يشتبه عليك أنها من

إنشائه. يؤيد لكم هذا: أن خلف الأحمر كان يعمل الشعر على ألسنة الفحول من القدماء، فيشبه كل شعر بقوله شعر من يصطنعه عليه، ويقال: إن القصيدة المنسوبة إلى الشنفرى التي أولها:

أقيموا بني أمي صدور مطيِّكم فإني إلى قوم سواكم لأميلُ

هي له، وقال: أنا وضعت القصيدة التي أولها:

خيل صيام وخيل غير صائمة تحت العجاج وأخرى تعلك اللُّجُما

ونسبتها إلى النابغة.

وروي أن الفرزدق أنتحل بيتاً من شعر جرير، وقال: هذا يشبه شعري.

وإذا نبغ كاتب كالجاحظ، أو شاعر كالمعريّ، وابتدع لنفسه أسلوباً راق في نظر أبناء عصره، أخذوا في محاكاته، واقتدوا بالعمل على منواله، فتتماثل تحريراتهم، ويتقرر لهم أسلوب جديد.

ونقل إلى المسامر بموت العربية (أن أساليبها واقفة عند غاية لا تتجدد)، ولم يصب المبلغ له ذلك شاكلة الصواب؛ فإن من ينظر في أساليب التحريرات الراقية اليوم يجد بينها وبين أساليب المتقدمين بوناً شاسعاً، فلو جئت إلى رجل تدرب على مطالعة هذه المحررات الحديثة، وأمليت عليه صحيفة من نسجها، وهو لا يعرف من أين صدرت، ولا متى نشأت، عقل على البديهة جدتها، ولم يرتَبْ في أنها من قبيل الصنع الذي ظهر به هؤلاء الكاتبون، كما لا يشك في معرفة ما يتلى من زبر الأولين، ويدرك لأول نظرة إنشاءها على الطراز العتيق.

والناقد لأصناف الكلام يفرق بين الإنشاء الحادث والعتيق، وإن كانت المعاني فيهما متماثلة، فلا يكن في ظنك أن الطريق المعرف للمنشآت الجديدة

هو ما تتضمنه من الأسماء المستحدثة، أو الأفكار التي لم يعتن القدماء ببثها، والأساليب الخاصة بفرد، أو بأهل عصر مما يرجع في تمييزه إلى الذوق، وليس في طوق أحد أن يضبط لك أسلوباً ابتدعه كاتب أو شاعر بقواعد يدونها، حتى يمكنك إذا عرفتها أن تجري في تأليفك على نمطه بدون أن تتردد على محرراته بالنظر الجيد، وتدع في حفظك شذوراً منها، بل صاحب الأسلوب نفسه ليس في طاعته سوى أن يتصور المعنى مجملاً أو مفصلاً، ثم يطلق عليه العبارة بمقدار ما تصوره به من الإجمال أو التفصيل، فإذا وجد في أمد التعبير حرجاً، وعدم التئام مع الذوق، شعر حينئذ بأنه ذهب في غير منهجه المألوف، ولا يسعه إلا التصرف في القول بنحو تبديل الترتيب حتى يرده إلى الأسلوب.

*** طرق إختصارها:**

من البين أن الألفاظ وضعت لتنقل المعاني القائمة بالذهن إلى أفهام السامعين، لا زينة في المنطق، وحلية للألسنة كيف حضرت، وهذا ما دعا الواضع أولاً إلى التقدير في وضعها، واعتباره بمقدار الحاجة إلى الإفهام، فإذا اتفق في اللفظ القصير كفاية وغنى في الدلالة على المراد، آثره في الوضع على ما هو أبسط منه؛ حتى لا تسمع في حديث مخاطبك الحكيم لاغية.

ثم إن عقول المخاطبين تتفاوت في الاستفادة من العبارات بالنظر إلى سرعتها في الإنتقال إلى المعاني وبطئها، ومن جهة قرب غايتها في الفهم وبعدها، وربَّ خطاب يلقى إلى الغبي، فيراه أبتر عن الفائدة، لا يشفي غليل المنتظر لتحصيلها، ويوجه إلى الألمعي، فيسام لبعض كلمات أو جمل تغنيه قوة الكلام وقرينة السياق عن ذكرها الصريح.

فاقتضى تمايز المخاطبين بالفطنة والغباوة أن لا يستمر البليغ في سائر

عباراته على نسق واحد، وبيان لا يختلف، وسبيله أن يلاحظ حال المخاطب أولاً، ثم يزن العبارة بحسبها، ولم يغب هذا المعنى عن العرب، فراعوا جانبه، وأضافوا إليه في الاعتبار أن الإنسان قد تدعوه الحاجة إلى الحديث في شأن، ويضيق به الوقت عن التوسع في البيان، أو يجد في نفسه ضجراً يثقل الكلام على لسـانه، فوضعوا في الأساس الذي بنيت عليه لغتهم قاعدة الاختصار، ويجري في كلامهم على وجوه يرجع الفضل في بعضها إلى حكمة الواضع، ومنها ما تعود المزية فيه إلى اقتدار المتكلم ولطف تصرفه.

روعيت هذه القاعدة في كثير من المفردات حال وضعها، كما وضعوا الضمائر لتنوب عن الأسماء الظاهرة، وأقاموا علامة التثنية والجمع بأنواعه مقام العاطف والمعطوف، واستغنوا بتغيير الكلمة في التصغير عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه، واعتبروا في وضع أدوات الشرط زيادة على التعليق الدلالة على جنس المعلق عليه من عاقل وغيره، أو مكان أو زمان أو حال، فاكتفوا بنفس الأداة عن التصريح به من بعد، وكذلك صنعوا في أدوات الاستفهام حين أدخلوا في مفهوماتها فضلاً عن طلب الإعلام الدلالة على جنس المسؤول عنه، فإذا علمت بأن أحداً عند المخاطب، وقصدت إلى استكشاف حاله لتعرفه بعينه، فهنا لا تفيدك الهمزة في طلب تعيينه مثلما تفيدك كلمة (مَنْ)؛ إذ يلزمك مع الهمزة أن تعد الناس فـرداً فـرداً حتى تذكر الشخص المسؤول عنه، وربما لا يخطر على قلبك، أو كنت لا تعلم اسمه من قبل، فتستمر في تجديد السؤال: أزيدٌ عندك أو عمرو أو خالد؟ وهو يجيبك بالنفي إلى أن ينفد ما عندك من الأسماء، ولا يحصل لك الجواب المطابق، وليس على المخاطب أن يقول لك: عندي بكر ـ مثلاً ـ في جواب: أعندك زيد... إلخ،

وسبيله أن يجيبك بكلمة: لا، أو نعم، وكذلك القول في بقية ما يسأل عنه من مكان أو زمان أو حال أو عدد.

ومن هذا النوع: ضمير الفصل، وأدوات الاستثناء، وكلمة: إنما، فإنك تجد في ضمن استعمالها جملة ثانية تخالف الجملة المنطوق بها في الإيجاب أو السلب، وتقرب منها حروف العطف؛ لإغنائها عن إعادة العامل، ودلالتها فوق ذلك على معان أخرى؛ كمعنى الترتيب والتعقيب المستفاد من الفاء، والترتيب والمهلة المستفاد من «ثم».

وانظروا إليهم كيف خالفوا بين أواخر الكلم في هيئاتها، وأجروها على نظام محدود، فكانت أوقع في النفس، وأدعى للإعجاب؛ لما فطرت عليه النفوس المتنورة من استعظام ما يكون مرتباً على نظامات مطردة، ولو لم يجروها على قانون، ورموا بها كيف اتفق، لقل العجب بها، وفقدت من مآثر الفصاحة وجهاً بديعاً، ثم استشعروا حاجاتهم إلى التفرقة بين معان ينبني على تمايزها فهم المراد من الجملة؛ كتمييز الفاعل والمفعول والمضاف إليه، والمسند والمسند إليه، وفي طوقهم أن يضعوا للدلالة على ذلك علامات غير أحوال أواخر الكلم، ولكن جنحوا إلى طريقة الاختصار، واكتفوا بها في التمييز بين تلك المعاني، واعتمدوا في بعض الأحيان على دلالة التقديم والتأخير، وقرائن الأحوال.

وزعم ابن خلدون أن الإعراب لا يوجد إلا في لغة العرب، قال: وأما غيرها من اللغات، فكل معنى أو حال لابد له من ألفاظ تخصه بالدلالة.

وقد ثبت أن حكم الإعراب مما يوجد له أثر في اللغتين اليونانية والألمانية، وإن كانت العبرة به في لسان العرب أزيد، وعنايتهم به أقوى. ثم إن العبارة

المطابقة للمعنى المراد من نسبة أمر لآخر تقتضي بطبيعتها أن تؤلف من ثلاثة ألفاظ في الأقل، واحد للمحكوم عليه، وآخر للمحكوم به، ولفظ ثالث لإفادة النسبة بينهما، وربطِ أحدهما بالآخر طبق ما هو المنقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية، فالدال على النسبة عند الفرس لفظ: است، والموضوع لها في لغة اليونان لفظ: استين، ولكن العرب اقتصروا في تأدية ذلك المعنى على لفظين، فقالوا: زيد عالم، واستغنوا عن الرابطة بهيئة وضع التراكيب وما يجري في أواخر الكلم من علامات الإعراب.

ومن اللغات الراقية ما لا يتصرف؛ مثل: اللغة التركية، وبدخول الصرف في العربية تيسر في اللفظة الواحدة أن تدل على معان؛ مثل قولنا: تحاربوا يدل بواسطة صيغته الخاصة على وقوع الحرب بين جماعة، وطبيعة المعنى تقتضي أن لا يعبر عنه بأقل من أربع كلمات.

وينحتون من كلمتين فأكثر كلمة واحدة؛ نحو: سمعل: إذا قال: سلام عليكم، ودمعز: إذا قال: أدام الله عزك.

وقال ياقوت في «معجم الأدباء»: إن الشيخ أبا الفتح عثمان بن عيسي البلطي سأل الظهير الفارسي عما وقع في ألفاظ العرب على مثال: شقحطب، فقال: هذا يسمى في كلام العرب: المنحوت، ومعناه: أن الكلمة منحوتة من كلمتين؛ كما ينحت خشبتين، ويجعلهما واحدة، فشقحطب[1] منحوت من شق حطب، فسأله الملطي أن يثبت له ما وقع من هذا المثال ليعول في معرفته عليه، فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه.

---

(١) الكبش: له قرنان أو أربعة كل منهما كشق حطب «قاموس». جمع شقاحط وشقاطب وهو منحوت من شقّ وحطب.

ولم يقف الناس في زمن الإسلام على ما سمع منه عن العرب، فقالوا في النسبة إلى الشافعي وأبي حنيفة: شفعنتي، ولا نعد النحت من خصائص العربية، بل هو معروف في اللغات الإفرنجية، اتخذوه منبعاً يستمدون منه أسماء ما يحدث من المعاني على ممر الزمان؛ فإن جغرافيا ـ مثلاً ـ مأخوذة من جيه بمعنى أرض، وأغرافو بمعنى ارسم، وتلسكوب (المنظار الفلكي) من تيل؛ أي: بعيد، وسكوبيو؛ أي: اختبر، وجيولوجيا من جيو بمعنى أرض، ولوغوس بمعنى علم، وتلغراف مشتق من تيل؛ أي: بعيد، واغرافو؛ أي: اكتب، وتليفون من تيل؛ أي: بعيد، وفون؛ أي: صوت، وتراموای كلمة إنكليزية من ترام بمعنى قضيب منبعج، و«ويه» بمعنى طريق، إلى غير ذلك من الأسماء المحدثة.

وشرع العرب سنّة الحذف، فيضمرون الكلمة، والجملةَ فما فوقها، وينبهون على المحذوف بقرينة المقال أو المقام. وحال الحذف من مقدار اللفظ الذي يستحقه المعنى كإبانة بعض أجزاء من خلقة الإنسان، والنقص في الخلقة منه ما يكون مكروهاً؛ كقطع يد أو لسان، ومنه ما يستحب دائماً، ولا يحسن في النظر سواه؛ كتقليم الظفر، وتقصير بعض الشعر، وقد يتقارب النقص والبقاء على أصل الفطرة، فيختلف الناس في ترجيح أحدهما واختياره بحسب الأشخاص والأذواق؛ كشجة تعرض في الوجه، فتزيده حسناً، وبعض أنواع اللثغ يلذ في سماع أناس، ويؤثرونه على الحرف المتمكن في مخرجه، وكذلك الحذف يجري على هذا التقسيم، منه معيب، وهو ما اختل به أداء المعنى المراد، وفسدت به هيئة الكلام، ومنه ما يدخل في سبيل الواجب، ويعد الذكر مكانه خروجاً عن قانون العربية؛ كحذف الفعل في باب التحذير التزموه عند تكرار المحذر منه، أو العطف عليه؛ لأن التحذير إنما يقع حيث

أشرف المخاطب على مهواة خطر، أو خيف عليه من الحصول في مكروه، وهذا يوجب على المتكلم المبادرة لاستيفاء الكلام، والاختصار على قدر ما يفهم المراد؛ حذراً من طول الكلام على المخاطب حتى يغشاه المخوف منه قبل أن يأخذ في سبب النجاة، وكذلك أوجبوه على أنفسهم عند حث المخاطب وإغرائه على طلب أمر محبوب؛ فإن شدة الحرص على فوزه بمرغوب فيه، وسباقه إليه تستدعي اختصار القول له ما أمكن؛ لئلا تفوته الفرصة قبل انقضائه.

ومن الحذف ما يدخل في حكم الجائز بحسب أصل الوضع، ويفوض في ترجيحه وإختياره عن الذكر إلى نظر البليغ، وما يقتضيه مقام تلك العبارة بخصوصها؛ كالحذف مع القرائن الخفية لإختبار نباهة المخاطب، والعلم بمقدار شعوره.

ونسمع من كثير: أن العربية لا تصلح في تعليم الجند، وأمرهم بالانتظام والاستعداد والهجوم وأعمال السلاح؛ بدعوى أن عباراتها الكافية للإفهام في هذا الغرض لا تبلغ غاية الاختصار المطلوب في مواقع الحروب، وهذه غفلة منهم عن وجه الحذف الذي أوجبته العربية في مثل هذه المقامات، وعدم دراية بأن الكلم المستعملة لتنظيم حال الجيش عند الأمم الأخرى إنما دخل عليها الاختصار من باب الحذف والإضمار.

وسلك العرب في طلب الإيجاز جهة أخرى سوى طريقة الحذف هي: أن يطلقوا العبارة، فتشتمل بمفهومها على معان جمة، ولا تستطيع أن تضع يدك في حشوها، أو على موضع من جوانبها، وتشير إلى كلمة أو جملة سقطت هناك، ولكنك لو أخذت المعنى من حواشيه، وأفرغته في ألفاظ تفصلها من عندك، وتقدرها بالقياس على أفهام الأوساط أو العامة الذين لا يعقلون إلا

الصريح من القول، لاتسع مجالها، وكبرت عن طوق العبارة الأولى.

* **اتساع وضعها:**

تنقسم اللغات إلى: راقية، وغير راقية، فغير الراقية: ما كانت موادها قليلة، لا يسع التعبير بها أكثر ما تمس الحاجة إليه؛ مثل: اللغات الزنجية، ولغة بعض سكان أستراليا، وهذه الأخيرة ـ على ما نقل بعض الكاتبين ـ ناقصة جداً بحيث لا يمكنهم التفاهم بها إلا مع إشارات حسية، والعمي عندهم، والمتخاطبون ليلاً بمنزلة من في آذانهم وقر، لا يكادون يفقهون حديثاً. والراقية: ما غزرت مبانيها، واتسعت طرق دلالتها، فكانت موفية بتأدية المراد مع الاستغناء عن الإشارة، وعدم الاعتماد على قرائن الأحوال في الأكثر؛ مثل: اللاتينية، والفارسية، والعربية.

تحتوي العربية على ما يقوم بسداد الحاجة من أبنية الكلم، بل على ما تدعو إليه زيادة التحسن والتحبير، فإنا نجد المعنى الواحد قد وضعت له ألفاظ متعددة؛ لتكثر وسائل التفاهم؛ حتى لا تأخذ المتكلم حبسة في أثناء الخطاب، فإذا غاب عنه لفظ، وسعه أن يأتي بمرادفه، وإذا تعسر عليه النطق بكلمة؛ كالألثغ، عدل عنها إلى غيرها؛ كما فعل واصل الغزالي حين كان لا يحسن النطق بحرف الراء، فتركه في زوايا الإهمال، ولولا المترادف، ما أمكنه أن ينبذ الراء من كلامه جملة.

وقد يضطره الحديث إلى إعادة المعنى، فلا يؤوده أن يعيده بغير اللفظ الذي عبر به أولاً؛ مثلما قال معاوية ﷺ: من لم يكن من بني عبد المطلب جواداً، فهو دخيل، ومن لم يكن من بني الزبير شجاعاً، فهو لزيق، ومن لم يكن من ولد المغيرة تياهاً، فهو سنيد. فقال: دخيل، ثم قال: لزيق، ثم قال:

سـنيد، فخلص كلامه من كراهة التكرار، وارتفع شـأنه في الحسن درجة. وبالمترادف استعان المعتمد بن عباد ملك إشبيلية حين وقف إثر جنازة ولده في محفل عظيم من الناس قاموا لتعزيته، واقتدر على أن يجيب كل واحـد من المعزين بعبارة لم يعدها إلى غيره، مع كثرتهم، وكونه في أسف شديد.

قال الباقلاني: ويقول العارفون بألسنة الأمم: إنهم لا يجدون في تلك الألسنة من الأسماء الموضوعة للشيء الواحد ما يعرفونه من اللغة العربية.

وتجد بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمؤنث؛ كاللغة الفارسية، والتركية، والإنكليزية، وميزت العرب المؤنث عن المذكر بوضع الألف في اسم، أو التاء في اسم وفعل؛ كما فرقوا بينهما في الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة.

ومن اللغات ما وضع خالياً مما يدل على العدد؛ كاللغة الإنكليزية، فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره، ومنها ما لا يوجد فيه سوى المفرد والجمع؛ كاللغة الفارسية، وزادت العربية بما يدل على الاثنين، فميزوه عن المفرد والجمع بعلامة الألف أو الياء، وأفردوه في وضع الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة بأوضاع خاصة.

ومن خصائص هذه اللغة: جمع التكسير، وجمع الاسم الواحد على عدة أمثلة، وهذا لا يشاركها فيه غيرها، حتى اللغتان اللتان يجتمعان معها في أصل واحد: العبرانية، والسريانية، ويوجد جمع التكسير في اللغة الجيزية من لغات بلاد الحبشة؛ لأنها تفرعت في الأصل عن العربية.

ولا نجد في بعض اللغات أدوات رابطة بين الأفعال والذوات، وهي الحروف؛ مثل: اللغة الصينية، فيتكلفون في تأدية معنى «في» ـ مثلاً ـ إلى

ما يرادف كلمة: وسط، ولها في العربية محل من الاعتبار، ومدخل في الدلالة على المقصود، حتى أفردها بعضهم بالتأليف، وعدها ابن خلدون من خصائص العربية، ونفاها عن غيرها، وليس حكمه هذا بشامل؛ لأن الحروف توجد في لغات أخرى؛ مثل: اللاتينية، وما تفرع عنها.

ويحتمل الوضع العربي أن ينقل اللفظ عملاً وضع له أولاً، ويستعمل في غيره على شرط المناسبة بين المعنى الأصلي والمعنى المقصود من اللفظ، فيقال: غيث ـ مثلاً ـ ويراد: نبات، وأسد، ويراد: شجاع، وهذا ضرب من التوسع في الخطاب؛ لأنه زيد للنبات اسم هو الغيث، وجعل للشجاع اسم آخر هو الأسد، بل أسماء الغيث كلها صارت بهذه الوسيلة صالحة لأن تطلق على النبات، وجميع الألفاظ الموضوعة للأسد يصح استعمالها في الشجاع، وترجع أمثلة هذا النوع المسمى بالمجاز إلى ضربين:

أحدهما: ما كانت علاقته غير المشابهة، ويعرف بالمجاز المرسل، وقد أخبر الشيخ عبد القاهر الجرجاني بأنه لا يوجد في غير اللغة العربية.

ثانيهما: ما كانت علاقته المشابهة، ويختص باسم الاستعارة، وهذا الضرب لا تختص به العربية، بل يجري به العرف في غير اللغات الراقية أيضاً؛ فإن بعض سكان أستراليا لا يجدون في لغتهم ما يفيد معنى صلب، فإذا اضطروا إلى وصف شيء بالصلابة، قالوا: حجر.

ويتمايز هذان النوعان في الترجمة أيضاً، فلو أبدل مترجم الغيث في قولنا: رعينا غيثاً باللفظ الموضوع للنبات في اللغة المنقول إليها، لم يتغير المعنى، وكان مؤدياً للكلام بحاله، ولو أنه ترجم بحراً في قولك: رأيت بحراً يعطي الدنانير بلفظ يرادف كريماً، ولم يعبر بالاسم الذي يوافق البحر في تلك

اللغة، لأخل بجانب المعنى، ولم تكن الترجمة مطابقة، وقد تجري العادة في لسان قوم باستعارة اسم شيء لآخر، فيحسن موقعها من قلوبهم، ولا يألفها قوم في مجاري خطاباتهم، فتتبرأ منها أسماعهم، وتنفرها أذواقهم، ويمثل هذا يظهر النقص في صورة المعنى المؤدى بلهجة لغة إذا نقل إلى لغة أخرى.

ولاتساع العرب في كلامهم بهذه الوجوه: المترادف، وجمع التكسير، والمجاز، وما يشاكلها من القلب اللفظي؛ نحو: جبذ وجذب، وورود الكلمة الواحدة على عدة أحوال مختلفة بزيادة بعض الأحرف ونقصها؛ كإصبع وأصبوع، تمكنوا من بناء أشعارهم على هذه الأوزان المعتدلة، والتزموا فيها القافية ورويَّها بدون كلفة، فجاءت محكمة في وضعها، بديعة في نسجها.

قال أبو نصر الفارابي: إن الألسن العجمية متى وجد فيها شعر مقفى، فإنما يرومون أن يحتذوا فيه حذو العرب، وليس ذلك موجوداً في أشعارهم القديمة.

وتيسر للعرب بهذه الأسباب أيضاً أن يأخذوا بطريقة السجع، فيأتوا بالكلام قطعاً قطعاً، ويلتزموا في كل كلمتين منه قافية، وكان هذا النوع في زمن الجاهلية متداولاً بدون أن يتغلب على المرسل، وأكثر ما يستعمل عند أصحاب الكهانة؛ فإنهم كانوا يلتزمونه التزاماً، ثم هجره الناس في صدر الإسلام هجراً جميلاً، فلا يستعملونه إلا إذا أرسلته السجية بدون تطلب وتصنع، ثم أخذ في القرون الوسطى من العناية والحظوة ما لم يكن له في صدر الإسلام، ولا في زمن الجاهلية، فدرج الناس على سنته في خطاب الجمهور، والتزمه الكتاب في مخاطبة السلطان إلى الرعايا، وكتبوا به بعض الرسائل العلمية، وتغنت به الباعة في النداء على أمتعتها.

وبالغ بعض البيانيين في الرفع من شـأنه حتى جعل تقديم الكلمة عن موضعها لصحة السجع أو الفاصلة من وجوه البلاغة، ونبه الباقلاني على عدم استقامة هذا الوجه بالنسبة إلى الكتاب الحكيم؛ لأن صرف الكلمة عن مرتبتها في النظم؛ لتوافق شيئاً من محاسن البديع، نوع من التصنع الذي عابه علماء الفصـاحة على المولدين، ثم إن صحة السـجع إنما هي عذر يقيمونه لرفع الملامة في مخالفة ما يقتضيه السياق، وإذا ساعدتك نفسك على الاعتذار به في سجع أو قافية من كلام البشر، فلا تسمح لك بتقريره في كتاب الله الذي لا يعجزه أن يضع كل كلمة في منزلتها التي يستدعيها حال المعنى مع سلامة الفاصلة.

وأدرك كثير من المحررين اليوم أن المرسَل أوسع مذهباً في البيان، فعدلوا إلى طريقته في خطاب الجمهور، إلا إذا ساعدهم الطبع على السجع بسهولة كغيره من محاسن البديع.

*** إبداع العرب في التشبيه:**

علم من صدر هذه المسامرة: أن الباعث على التشبيه أمر فطري، وهو قصور العبارة عن إيضاح المراد، لهذا لم يختص في أصل استعماله بالبلغاء من الناس، وتناولته الأطفال في حجور أمهاتهم، وأيضاً لم تتميز به لغة دون أخرى، بل فازت اللغات السافلة منه بنصيب؛ فإن بعض سكان أستراليا لا يوجد عندهم ما يؤدي معنى مستدير، فيقولون: مثل القمر، وجرى العرب في هذا المضمار إلى الغاية القصوى، ورموا في تشابيههم إلى أغراض أخرى وراء البيان والإيضاح، منها: القصد إلى مدح المشبه وتزيينه في عين السامع؛ لتنبسط نفسه إليه، وتتقوى رغبتها فيه حيث حوكي بصورة راقية في حقيقتها، أو حسنة

في وضعها، ومما ينبئ عليه التشبيه: الاهتمام بشأن المشبه به؛ لأن صانع التشبيه يلتفت أولاً إلى ما استودعه في مخيلته من الصور، فتخطر على مفكرته، وتتسابق إليها على حسب تكررها على ذهنه، وتوجه قلبه إليها، فإذا ضرب مثلاً عند الاستغناء عنه، أو اختاره دون غيره، مع مساواته له في تحصيل الغرض، أشعر بكثرة ملابسته له، وتردده على فكره، فلا غرو أن تستفيد من تشابيه الرجل مكان همته، وإلى أين تذهب نفسه في معالي الأمور أو أسافلها، ومن الخطأ الذي يعرض للأديب هنا: أن يجري في تشابيهه على ما يلابس خاطره، ويسبق إلى قريحته، ولا يراعي في ضرب المثل حال المخاطبين، وما هو معروف لديهم.

ثم إنهم لم يقتصروا في المشبه به على حد ما تقع عليه الحاسة، أو تدركه القوة العاقلة من الحقائق الثابتة، وتعدوا إلى ما تقدره قوة الخيال من المعاني التي لم يتحقق لها أثر في الوجود. ورأوا الفضل في التشبيه البسيط غير كبير؛ إذ لا مزية تظهر للشاعر في تشبيه الشجاع بالأسد، والعزيمة بالسيف، فترقوا في ذلك إلى انتزاع الهيئات المفصلة من المركبات في الواقع، أو بواسطة الخيال؛ كتشبيههم الزرع تتخلله شقائق النعمان وهو يميس أمام الرياح بكتيبة لباسها أخضر قد انهزمت، ومن بينها جرحى كسيت بأثواب من الدماء، ولولا قوة مداركهم، ولطف تصرفها، ما رأيت فئة كثيرة من الشعراء يتواردون على تشبيه شيء واحد، فيسلك كل فرد منهم جهة لم يتعلق بها نظر غيره، كما بلغوا في تشبيه الهلال إلى ما يقارب السبعين وجهاً.

منها: قول شرف الدين بن الريان:

كأن الهلال نزيل السماء ... وقد قارن الزهرة النيره

سِــوارٌ لحــسناءَ مــن عــسجدٍ   علــى قفلــه وضــعت جــوهره

ومنها: قول بدر الدين محمد بن مكي:

كـأن الـشمس إذ غربـت غريـق   هوى في البحر أو وافـي مغاصـا

فأتبعهـا الهـلال لـدى غـروب   بزورقــه يريــد لهــا خلاصــا

فيمكنك أن تنظر إلى تشابيه الأمة وما يضربونه من الأمثال، وتجعلها عنواناً على إضاءة عقولهم، وشاهداً بالغاية التي تنفذ إليها بصائرهم؛ فإن المشبه به إذا كان نادر الحصول في الذهن، أو في ضمنه تفصيل كثير، صعب استطراده في غير موضع الحديث عنه، ولا يتمكن من قلادة التمثيل به إلى من كان له نظر واسع في تخييل المعاني القاصية، وقوة فائقة في تأليفها مع ما يجانسها في شمل واحد. وكثيراً ما يصنع الأدباء التشابيه على بساط المساجلة لمجرد الرياضة، وإظهار البراعة في الالتفات من معنى إلى آخر، وإدخاله في نسق الحديث عن غيره بمناسبة لطيفة.

فالأدباء يختلفون في مراتب التشبيه، ويتفاوتون في الغوص على لطائفة؛ مثلما يختلف المصورون من أهل السياسة في تمثيل حال أمة في سعادتها أو شقائها ـ مثلاً ـ، أو حال دولة في اتحادها مع دولة أخرى أو معارضتها، ويتفاوتون فيما يضمنونه في ذلك التمثيل من النكت السياسية.

ولم تكفهم الإصابة في وجه الشبه والتحقيق فيه، فدعاهم لطف الذوق في التمثيل إلى التحفظ في موارده عما لا يلائم الغرض منه، ألا ترى الأصمعي كيف عاب في مجلس الرشيد قول النابغة:

نظرت إليك بحاجـة لـم تقـضها   نظـر الـسقيم الـى وجـوه العُـوَّدِ

فإن النابغة ـ وإن سدد الرمية إلى وجه الشبه ـ، لكنه أورده في صورة تقتضي تشبيه المحبوبة بالسقيم، وذلك مما يتخلى ذوق الأديب عن قبوله. ونظير هذا: أن يمثل المصور السياسي أمة في سعة رفاهيتها، وسعادة حريتها، فيرسم صوراً كريهة المناظر، تمرح بملابسها الفاخرة في رياض باسمة الأزهار، ويرمز إلى روح الأمن والاطمئنان باسطة أشعتها في صدورهم بانتظام سيرهم، والسكينة في حركاتهم، فهذا المثل كما رأيته مستوف للغرض الذي رسم من أجله؛ لأن السعداء بنعمة الحرية لا يجب أن تكون وجوههم مشرقة، وأعضاؤهم متناسبة، ولكن ما ارتكز في النفوس من إعظام الحرية، وشدة الشغف بها يخيل إليها أن من لبسوا رداءها، وتحلوا بزينتها، لابد أن تلقى على وجوههم نضرة النعيم، وتعلوها وضاءة لا يبصر الناظر معها إلا حسناً، فإذا شاهد إنسان الأحرار في صور كريهة، نقص إعجابه بالحرية، أو نازع المصور في عدم إتقانه لذلك التمثيل.

واتسع العرب في هذا الباب إلى أن قال المبرد في «الكامل»: لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب، لم يبعد.

وتفننوا فيه على حسب توغلهم في الحضارة، ومشاهدتهم للصور الغريبة، ولا جرم أن يجد الناظر في تشابيه أدباء الأمة ما يطلعه على نبذة من أحوالهم المدنية؛ فإن كثيراً من الأشياء يتعالى الأديب عن الحديث في شأنها.

إذا ساقها إليك مساق التمثيل بها.

فمما يقرب معرفتك إلى هيئة لباس النساء في عهد ابن الرومي قوله يصف قوس الغمام:

يطرزها قوس الغمام بأصفر   على أخضر في أحمر وسط مبيض

كأذيال خود أقبلت في غلائل   مصبغة والبعض أقصر من بعض

ومن عرف القائل:

أأميم شاهدت يوم نزالنا   والخيل تحت النقع كالأشباح

تطفو وترسب في الدماء كأنها   صور الفوارس في كؤوس الراح

لم يبق على الجهالة بشكل الكؤوس المستعملة لذلك العصر، وعقلها على أي صورة تصنع.

ولعلك تسمع قول النور الأسعدي:

يميناً ما مدحتك من ضلال   ولي في ذاك عذر في الكمال

ولكني لأكمل منك نقصاً   كما جعل الطراز على الشمال

فتستفيد منه: أن العلامة التي تجعل في ثياب الكبراء من قبل الأمراء؛ ليمتازوا بها عن غيرهم، كانت توضع في القديم على جهة اليسار؛ كما هي عادة رجال الدول اليوم في وضع غالب النياشين التي هي بمثابة الطراز.

*** اقتباسهم من غير لغتهم:**

مما يشهد للعرب بارتقاء أفكارهم، وبعدها عن ساحة الجمود: أنهم لم يستنكفوا ـ مع إعجابهم بفصاحة لغتهم، وعلمهم بكثرة مفرداتها وتصاريفها ـ أن يضيفوا إليها من لغات الأمم ما يوفر عددها، ويزيدها سعة على سعتها، ومن هذه الألفاظ الدخيلة ما يبقونه على حالته التي كان عليها عند العجم؛ نحو: كركم، ومنه ما يغيرونه بالنقص أو الزيادة أو الإبدال، لاسيما إذا كانت حروفه مخالفة في المخارج والصفات لحروف لغتهم؛ مثل: فيروز، فاؤه عند العجم بين الفاء والباء، ومثل: الأسقف، وأصله باليونانية (إيسكوبوس)،

وربما اشتقوا منه أفعالاً على قياس ما يشتقونه من أسماء الأجناس الأصلية في أبنيتهم؛ نحو: تطليس: إذا لبس الطيلسان، وألجم الدابة: إذا وضع اللجام في فمها، واتسعوا في تصريفها إلى أن نقلوها إلى غير معناها على سبيل المجاز، فقالوا: لجمه الماء: إذا بلغ فاه.

وإذا تصرفوا فيها كما يتصرفون في أوضاع كلامهم، صارت بمنزلة الألفاظ المرتجلة عندهم. وليس بصحيح ما يزعمه بعضهم من أن إدخال الألفاظ الأعجمية على اللغة مفسد لها؛ فإن القرآن، وهو الراقي بفصاحته إلى حد الإعجاز، قد اشتمل على عدة كلمات غير عربية؛ نحو: مشكاة من الهندية، وإستبرق من الفارسية، وقسطاس من الرومية، وهذا لا ينافيه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[يوسف: ٢]؛ فإن هذه الألفاظ لما أخذها العرب، وأدخلوها في لسانهم، اختلطت بلغتهم، وصارت معدودة فيما هو عربي فصيح، فلا يخرج الكلام الشامل لها من نسبته إلى العربية.

وأنكرت طائفة ـ منهم ابن جرير الطبري ـ وقوع المعرَّب في القرآن، وادعوا أن هذه الأمثلة مما تواردت فيها اللغات، فتكلمت بها العرب والفرس أو الروم ـ مثلاً ـ بلفظ واحد من دون اقتباس، ولا يصح القول بهذا في مثل إستبرق وسندس؛ لأن الثياب الحرير ليست من مصنوعات العرب، وإنما عرفوها من الفرس.

وتجاوز كثير الحد في هذا النوع، وأتوا إلى كل لفظ عربي يعثرون عليه في لغة أخرى، وحكموا عليه بأن العرب اقتبسته من تلك اللغة، وإن كان معناه مما شأنه أن تشترك فيه الأمم، أو لا يدرى من الذي أنشاه سابقاً؛ مثل: الهرج؛ أي: الفتنة، والدرّي؛ أي: المضيء، والشطر؛ أي: الجهة،

يقول بعضهم: إن العرب أخذتها من الحبشة، ولن يجد دليلاً على ذلك؛ إذ يحتمل أن الحبشة هي التي أخذتها من العرب، أو تكلم بها الفريقان على سبيل الاتفاق.

* **ارتقاء اللغة مع المدنية:**

يعلم كل من له حظ من تعاليم هذه اللغة أن موضوعاتها لم تقف عند الحد الذي انتهت إليه قبل الإسلام، ولا في زمن نزول الوحي، فكثير من الألفاظ وقع التصرف فيها، فنقلت إلى شرائع ومعان لا تعرفها الجاهلية؛ مثل: الصلاة، والصوم، والحج، والزكاة، ومثل: المنافق، والفاسق، والمخضرم، ولما دونت العلوم على اختلاف فنونها، وحدثت معان لم تكن اشتقوا لها أسماء من اللغة، وأجروها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال، ولم يقتصروا على الاشتقاق من العربية، وسلكوا طريقة العرب في اقتباسهم من غير لغتهم، فنقلوا جملة من الكلمات الأعجمية، واستعملوها بحالها؛ كالسقمونيا، والإسطرلاب من اللغة اليونانية، والأسطوانة، والبنج من اللغة الفارسية، هذه الاصطلاحات المتجددة، وإن كان السبب الذي يدعو إلى وضعها أولاً هو الحاجة إلى التفاهم في مسائل تلك العلوم، فلا جناح على من أوردها في أغراض خارجة عن العلم متى جرت إليها مناسبة تشبيه، أو تلميح في خطاب لا يقصد به إلا الخاصة من الأدباء، وإنما يعاب استعمالها في مثل المقالات والقصائد والخطب التي يوجه الخطاب فيها إلى عامة الناس؛ لغموض معانيها، وعدم اشتهار وضعها.

وفي قصائد الشعراء ورسائل الكتاب من التلميحات والتشابيه بالمعاني العلمية ما يستحق أن يذكر في عدد حسناتهم البديعية؛ كقول بدر الدين الدماميني

في بعض قصائده:

وقد شابه الأعـداء جمعـاً مؤنثـا   لذاك غدت في حالة الفتح تكسر

وكثرت اصطلاحات الفنون، واتسعت شعوبها حتى خصصوها بمعجمات؛ مثل كتاب: «التعريفات» للجرجاني، وكتاب «الكليات» لأبي البقاء، و«كشاف اصطلاحات الفنون» للتهانوي.

فالإسلام لم يعق العربية عن النمو، ولا شد وثاقها عن الارتقاء مع المدنية كما أوحي به إلى بعض المسامرين، فقرر في سياق الاستشهاد على موت العربية: «أن المسلم الخالص يلزمه أن يبقى اللسان الذي نزل به القرآن على حاله. وتحويل الكلمة عن معناها الأصـلي إلى معنى جديـد يعـد تغييراً للغة»، فهذا لفظ الباي، والمدير، والسفير، والمشير، ومجلس الشورى، وكثير من اصطلاحات الصنائع والفنون لم تكن معروفة في صدر الإسلام بهذه المعاني الخاصة، ويستعملها الناس منذ وضعت بدون تحرج منها، أو دخول شبهة عليهم في استعمالها.

ومما يزيل هذا الغلط، ويمحي أثره: أن العربية لم يحتكرها العرب المسلمون لأنفسهم، ولا سدوا أفواه القوم المخالفين لهم عن التخاطب بها، بل لا تزال لسانَ طوائف ذات ملل مختلفة من حين بزغت شمس الإسلام إلى يومنا هذا، فعلى تسليم أن يقضي الإسلام ببقاء اللغة واقفةً عند حد، فلا يجري حكمه هذا إلا على من لبسوا هديه، وتطوقوا بقلادة شريعته؛ لأن هؤلاء الطوائف ـ وإن ضمهم الإسلام تحت حمايته ـ فإنه يطلق لهم الحرية فيما يدينون وما يصنعون، ولا يحملهم على ما يقرره من الأصول أو الفروع، فإذا قدرنا أن العربية سكنت أنفاسـها، ولحقت بأصحاب القبور كما يزعم المسامر، فهي

وسيلة من وسائل الارتقاء وسعادة الحياة، أهملتها أمة غير متحدة في الملة، فكيف يستقيم لنا أن نلقي مسؤولية ذلك على عاتق دين لا تنسحب واجباته على جميعها، وليس التصرف في ترقية حال اللغة من متعلقات السياسة خاصة حتى يقال إن أمره في يد الهيئة الحاكمة، وهي متلبسة بشعار الإسلام. فلو نهض أفراد من أمة غير مسلمة يسعون إلى عمل لا يلحق بغيرهم ضرراً؛ كإصلاح لسانهم، لم يكن للدولة الإسلامية بوصفها إسلامية أن تعاضهم، وتحول بينهم وبين ذلك المسعى، وإن كان عملاً غير صالح في شريعة الإسلام. فليس من العدل في القضية أن نسند موت اللغة ـ لو وقع ـ إلى الإسلام وحده، وهي لسان أمم لا تجمعها شريعته.

قال المسامر: إن هذه اللغة ضيقة النطاق، لا تسع تحريرات العلوم العصرية، ولا يمكن أن يوجد فيها أسماء لهذه المخترعات؛ نحو: فوتغراف، وتلفون. وهذه قضية تردها شهادة التاريخ والعلم؛ فإن علوم الحكمة والطب والهندسة والحساب والفلك والمنطق وغيرها قد ترجمت في عهد الدولة العباسية، ودونت بالقلم العربي، وأصبحت تدرس بلسان عربي مبين، وأما شهادة العلم، فانه يمكننا أن نضع لهذه المعارف الحديثة أسماء عربية، وهو أحسن الطرق وأفضلها؛ لئلا تكثر الألفاظ الدخيلة، وتتغلب على ما هو عربي، فتؤول بكثرتها إلى خروج الكلام وانسلاخه عن صبغته العربية؛ فإن اللغات تتمايز بالأساليب، وبالمفردات، إلا ما كان قليلاً.

ولما كانت العربية من اللغات المتصرفة يُشتق منها اسم الفاعل والمفعول، والمكان والآلة، سهل الطريق إلى وضع أسماء مفردة لهذه المستحدثات؛ فإن أكثرها من قبيل المكان، أو الآلة، أو الموصوف بالفعل، وهناك وسيلة

أخرى هي طريقة، المجاز، فإذا عرض لنا معنى جديد، نظرنا إلى لفظ يتناوله على وجه عام ـ مثلاً ـ أو مستعمل في معنى يقرب منه، وعلقناه عليه؛ كما فعل بعض الأذكياء في: رتل، وقطار، وبريد، ومنطاد، وعربة، ولا تثريب علينا إذا لم نهتد إلى وضع أسماء مفردة أن نعلق عليها أسماء مركبة؛ نحو: حاكي الصدى لفونغراف، وكذلك يفعل الإفرنج الآن، فأسماء المستحدثات عندهم من قبيل المركب، أو المنحوت.

وبعد هذه الوسائل، فإن العربية ـ كما علمنا ـ تتلقى ما يرد عليها من الألسنة الأخرى، وتقبله بقبول حسن بعد تنقيحه وسبكه في قالب عربي، فلا مانع من أن نقتبس أسماءها الموضوعة لها في اصطلاح مخترعيها عند استحسانها، ونهذبها، ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي فصيح.

*** اتحاد لغة العامة والعربية:**

إذا تتبعنا لغة التخاطب الآن؛ لنعلم نسبتها من العربية، وجدناها نفس العربية، ولكن طرأ عليها التحريف بنقص أحوال الإعراب، أو تغيير حروف بعض الكلم بالحركة أو السكون، أو التخفيف أو التشديد، أو الحذف أو الزيادة، أو القلب أو الإبدال، وقد يرد الخطأ عليها من ناحية الاشتقاق؛ نحو: شائب، ومهبول، ومبروك؛ فإن الصحيح عربية: أشيب، وأهبل، ومبارك.

وهناك كلمات دخيلة اقتضتها سنة المخاطبة، وقدرها بعض المحررين بالنسبة إلى ما هو عربي في لسان المصريين بخمسة في المئة، وليس التفاوت بينهم وبين التونسيين ببعيد.

ومن شواهد أن لغة العامة لسان عربي دخله التحريف: أنك تراهم يستمعون إلى القرآن الحكيم، فيفهمون ظاهراً منه، ويتأثرون لسماعه، وتسرد

عليهم القصص المؤلفة بقلم عربي، فلا يفوتهم من فهمها إلا ما كان نادراً.

واستشهد المسامر على عدم حياة العربية: بأن الجرائد المحررة بقلم راق لا يفهمها جميع الناس. وهذا مسلم في المنشآت التي يرمي فيها الكاتب إلى أنظار بعيدة عن أفكار العامة، ولا أظن العالم والأمي في أي أمة يكونان سواء في فهم التحريرات المشحونة بالأنظار العالية، وإن كانت خالية من المعاني العلمية واصطلاحاتها، وأما ما كانت معانيه قريبة التناول؛ كأخبار الوقائع والإعلانات، فلا يخفى عليهم فهمها، وإن كانت عباراتها راقية، إلا أن تشتمل على بعض مفردات غريبة وعندهم ما يرادفها من العربي صحيحاً أو محرفاً.

ولا ننسى ـ وإن نسي المسامر ـ أن لغة العامة في كل أمة لا تنطبق بجملتها على اللسان الذي يكتب به علماؤها، وإن كان الفرق بينهما في ممالك أوربا على ما ينقل أقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والعربية الفصحى؛ لأن أولي الأمر منهم في الأعصر القريبة كانوا أشد عناية بشأن التعليم، وأحرص على تعميمه بين رعاياهم، واستقامة ألسنة الأمة في اللغة على قدر ما يفتح لها من أبواب التعليم، ويتخذ فيه من الوسائل القريبة، ولهذا نرى لسان المتعلمين منا، أو من يتردد على صحبتهم أقرب إلى العربية من لسان الأميين الذين لا يحومون على ساحة التعليم.

ثم إن ما قرره المسامر في شرط حياة اللغة، وبنى عليه الحكم بموت العربية، وهو: «أن يكون لسان التخاطب بها مطابقاً للسان الكتابة تماماً» نحن في سعة واختيار من قبوله، والاعتبار بوزنه، سواء قاله من تلقاء نفسه، أو تبع فيه سلفاً على وجه التقليد؛ فإن شرطه هذا أمر وضعي لا يستند في

تحقيقه إلى حجة عقلية، فلا يكبر علينا الالتفات عنه، ونعتمد وضعاً آخر لشرط الحياة، فنقول: إن اللغة الحية هي التي يكتب بها طائفة من الأمة على وجه الصحة، ويمكنهم أن يتفاهموا بها كذلك في أي عرض يعرض، وإن كانت في نطق العامة محرفة، ونسمي ذلك التحريف: مرضاً، لا موتاً حقيقياً.

وإذا أثبت أن لغة التخاطب الآن عربية، ولكنها ابتليت بعلل يرجى برؤها منها، وعودها إلى تمام صحتها بالمعالجة شيئاً فشيئاً، فلا يحسن بنا أن نهجر اللغة الفصحى، ونسعى في تدوين لغة العامة على علاتها، فإن تحريفها يختلف بحسب اختلاف الأقطار والبلاد، حتى يكاد أهل الأقطار المتباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض، وإن اشتركوا في فهم العربية الصحيحة، وإذا أريد أن أهل كل قطر أو بلاد يدونون لسانهم المحرف، فانظروا ماذا ترون. أيجمل بنا أن نعمد إلى لغة يشترك في التفاهم بها جميع المسلمين على اختلاف أجناسهم، ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن مراكش بدون واسطة ترجمان، وبينهما من بعد المسافة مثل ما بين ملتقى الخافقين، ونفرقها الى لغات شتى تفريقاً يجعلها ـ في الأقل ـ لغات سافلة منزوعة من سر الفصاحة والرونق، ولا تجد قوة تذود بها عن حياضها كما وجدت العربية من ذات فصاحتها حانياً ونصيراً.

وللعربية في نظر المسلم موقع عظيم من الاعتبار؛ لأن الإسلام وإن لم يجعلها من شعائره، فيأمر المسلم بالتزامها في سائر خطاباته، إلا أنه استحب له تلاوة القرآن، والتدبر في معانيه؛ لمعرفة وجوه إعجازه، واستخراج عبره، والاستضاءة بأنوار هديه؛ لأن غيره من كتب الحكمة والإرشاد ليس لقولها سلطان يؤثر على النفوس، ويعمل عمل القرآن في تطهيرها عما يعرض

لها من الوساوس، وهدايتها إلى محاسن الأخلاق، ولا سبيل إلى التدبر في آياته وإدراك بلاغته إلا بعلم هذه اللغة.

ولما علم المحققون أن استنباط الأحكام التفصيلية عند الحاجة إليها يجب أن يقوم به طائفة من الأمة. والأحكام إنما تؤخذ من القرآن، وحديث الرسول ﷺ، وكلاهما وارد بلسان العرب، عدوا من فروض الكفاية التبحر في معرفة العربية، وهذا وجه نسبتها إلى الإسلام، وهو الحصن الذي يتكفل بحفظها وبقائها ما بقي دينه القويم.

وإذا كانت العربية رواية نتلقى منها علوم الدين، وبريداً يحمل إلينا علوم الدنيا، فمن واجباتها علينا أن نصرف الهمة في سبيل إصلاحها، ونعدل ألسنة الناشئين بآثارها الصحيحة؛ فإن الله لا يضيع أجر من أحسن عملاً.

*** حياة اللغة العربية:**

كان المؤلف ـ رحمه الله ـ أنشأ في رمضان سنة ١٣٣٥هـ قصيدة في حياة اللغة العربية في أسلوب رواية خيالية، ونشرت في جريدة «الزهرة» الزاهرة، وقد رأينا من المناسب إثباتها هنا إتماماً للفائدة، ونصها:

بصري يسبح في وادي النظر ... يتقصى أثراً بعد أثرْ

وسبيل الرشد ممهود لمن ... يتجافى الغمض ما اسطاع السهر

إنما الكون سجل رسمت ... فيه للأفكار آيٌ وعبر

وإذا أرخى الدجى أستاره ... هب سمعي كاشفاً عما استتر

لست أنسى جنح ليل خفقت ... فيه بالأحشاء أنفاس الضجر

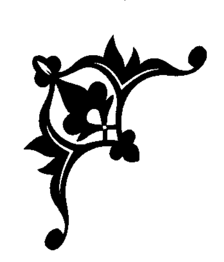
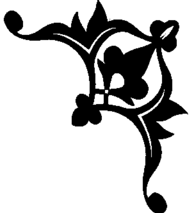
لج بي التسهيد حتى أوشكت ... غرة الإصباح أن تغشى السحر

2708

قمـت أسـعى لتقاضـي سـلوة ... ومطايـا الـسعي مرقـاة الـوطر
قمت أخطو فجرى حادي الـصبا ... بحـسيس مـن أحاديـث الـسمر
وانثنـى بـي نحـو نـاد نـشبوا ... فـي لحـاء ولجـاج منتـشر
لا تعـي مـن بيـنهم إلا وغـى ... في مـزيج مثـل ضـغث معتكـر
وإذا الخـصمان لـم يهتـديا ... سـنة البحـث عـن الحـق غبـر
هـذه طائفـة تحـدو بمـا ... في لسان العرب من فـضل ظهـر
وجفتـه فئـة فاهتـضموا ... شـأنه والجهـل مـدعاة الهـذر
وتراضـوا بعـد ذا أن نـصبوا ... حكمـاً بيـنهم فيمـا شـجر
فـانبرى فـيهم خطيبـاً بـصدى ... لهجـة فـصحى وجـأش مـستقر
لغـة أودع فـي أصـدافها ... مـن قـوانين الهـدى أبهـى درر
لغـة نهـصر مـن أغـصانها ... زهـر آداب وأخـلاق غـرر
ضاق طوق الحصر عـن بـسطتها ... ولآلـي البحـر ليـست تنحـصر
فـاض مـن نهـر مبانيهـا علـى ... فـصحاء العـرب سـيل منهمـر
فـسرت روح بيـان فـي اللهـى ... كخـصيب الأرض يحييـه المطـر
وابنهـا المنطيـق إن زج بـه ... فـي مجـال القـول جلـى وبهـر
يـسبك المعنـى متـى شـاء علـى ... صـيغ شـأن الغنـي المقتـدر
ثـم لا يعـوزه الـسير علـى ... وضـعها فـي كـل معنـى مبتكـر
فأسـأل التـاريخ ينبيـك بمـا ... أنجبـت أرض قـريش ومـضر
مـن خطيـب مـصقع أو شـاعر ... مفلـق يـسحب أذيـال الفخـر

ضربت في كل شرب ينتحى ... من فنون الحسن بالسهم الأغر
أرشفت من شنب الرقة ما ... يذهل الأسماع عن نغم الوتر
ولطيف اللفظ يسري في الحشا ... ما سرت نظرة ظبي ذي حور
وتذيب القلب رعباً بجزا ... لة أسلوب لديها محتكر
والكلام الجزل وضعاً واقع ... موقع السيف إذا السيف خطر
ضل قوم سلكوا في حفظها ... سبباً أوهن من حبل القمر
واحتست في نطق بعض أحرفاً ... من لغى أخرى فأضناها الخدر
بعض من لم يفقهوا أسرارها ... قذفوها بموات مستمر
نفروا عنها لواذاً وإذا ... جف طبع المرء لم تغن النذر
مازكا تفاح لبنان على ... حسك السعدان في ذوق مذر
هكذا في نظر الأعشى استوى ... زهر روض وهشيم المحتظر
لغة قد عقد الدين لها ... ذمة يكلؤها كل البشر
أو لم تنسج على منوالها ... كلم التنزيل في أرقى سور
يالقومي لِوفاء إن من ... نكث العهد أتى إحدى الكبر
فأقيموا الوجه في إحيائها ... وتلافوا عقد ما كان انتشر

❑ ❑ ❑

الاستشهاد بالحديث في اللغة[1]

يستند علماء العربية في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأصول النحوية، إلى القرآن المجيد، وكلام العرب الخلص، وجرى بينهم الخلاف في الاحتجاج بما يروى من الأحاديث النبوية. وحقيق بمجمع اللغة العربية أن ينظر في هذه المسألة، ويقطع فيها رأياً؛ فإن الكتب المؤلفة في الحديث وغريبه كثيرة، ومنها ما يبلغ مجلدات ضخمة.

ومتى رأينا أن الحق في جانب من يراها حجة كافية في اللغة، كان مجال البحث في علوم اللغة أوسع، ووجدنا من المساعدة على إعلاء شأن اللغة ما لا نجده عندما نقصر الحجة في القرآن الكريم، وما يبلغنا من كلام عربي فصيح.

وهذا ما دعاني إلى أن بحثت هذه المسألة، وبذلت جهداً في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم، ثم استخلصت من بين اختلافهم رأياً.

وهأنذا أعرض البحث كما اتفق لي أن سرت فيه، وأصله بإبداء ما رأيت؛ لينظر مجمعنا ماذا يرى.

---

(١) بحث قدمه الإمام إلى مجمع اللغة العربية، ونشر في الجزء الثالث من «مجلة المجمع». الصادر في شعبان ١٣٥٥ ـ أكتوبر ١٩٣٦ . ونشر في مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الجزء الثالث من المجلد العاشر الصادر في شعبان ١٣٥٦ ـ أكتوبر ١٩٣٧ .

*** ما المراد من الحديث؟**

تشـتمل كتب الحديث على أقـوال النبي ﷺ، وعلى أقوال الصحابة تحكي فعلاً من أفعاله ـ عليه السلام ـ، أو حالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من شـؤون عامة أو خاصة تتصل بالدين؛ بل يوجـد في كثير من كتب الحديث أقوال صادرة عن بعض التابعين.

وكذلك نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظاً من أقوال رسـول الله ﷺ، أو أقوال الصحابـة، أو أقوال بعض التابعيـن؛ كعمـر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة أو التابعين، متى جاءت من طريق المحدثين، تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغوي، أو قاعدة نحوية.

*** هل في الحديث ما لا شاهد له في كلام العرب؟**

يرد في الحديث ألفاظ لا يعرف لها علماء اللغة شاهداً في كلام العرب، وترد بعض الألفاظ على وجه من الاستعمال لا يعرف إلا من الحديث.

وكثيرا ما يقول شراح غريب الحديث، وهم من جهابذة علماء اللغة: هذا اللفظ لم يجئ إلا في الحديث، ولم نسمعه إلا فيه.

وقال أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري أحدُ المؤلفين في غريب الحديث: «وكذلك أشياء كثيرة لم تسمع إلا في الحديث»[١].

وتكلم أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني في كتاب «الغريب» عن

---

(١) «النهاية» لابن الاثير في مادة هرو.

الألفاظ التي لم ترد إلا في بعض روايات الحديث، فقال: وإنما أورد نحو هذه الألفاظ؛ لأن الإنسان إذا طلبه، لم يجده في شيء من الكتب، فيتحير، فإذا نظر في كتابنا، عرف أصله ومعناه.

ومن أمثلة هذا النوع كلمة «استارة» وردت في حديث: «أيما رجل أغلق بابه على امرأته، وأرخى دونها استارة، فقد تم صداقها».

لقد قال شراح الغريب: لم تستعمل «استارة» إلا في هذا الحديث(1).

ومن أمثلته كلمة «أفلج» من الفلج؛ أي: تباعد ما بين الثنايا، فقد وردت في وصف ابن أبي هالة للنبي ﷺ غير مضافة إلى الأسنان، وابن دريد، وصاحب «القاموس» يقولان: لا يقال: رجل أفلج، إلا إذا ذكر معه الأسنان.

*** الخلاف في الاحتجاج بالحديث:**

ذهب جماعة من النحاة إلى أن الحديث لا يستشهد به في اللغة؛ أي: لا يستند اليه في إثبات ألفاظ اللغة، ولا في وضع قواعدها، ومن هذه الجماعة: أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع(2)، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيان(3)، وزعم أبو حيان: أنه مذهب المتقدمين والمتأخرين من علماء العربية، فقال في «شرح كتاب التسهيل»: «إن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب؛ كأبي عمرو، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه، من أئمة البصريين،

(1) «النهاية» لابن الاثير مادة: ستر.

(2) توفي سنة ٦٨٠هـ.

(3) توفي سنة ٦٧٢هـ.

والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين، لم يفعلوا ذلك ـ أي: لم يحتجوا بالحديث ـ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم؛ كنحاة بغداد، وأهل الأندلس».

وأجاز قوم الاحتجاج بالحديث في اللغة، وعدوه في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ، وتقرير القواعد. وممن عرف بهذا المذهب: محمد بن عبدالله المعروف بابن مالك[١]، وعبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام[٢]، وممن انتصر لهذا المذهب: البدر الدماميني في شرحه لـ: «كفاية المتحفظ» المسمى بتحرير الرواية، وعد من أصحاب هذا المذهب: الجوهري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جني، وابن بري، والسهيلي، حتى قال: لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في «شرح التسهيل»، وأبو الحسن الضائع في «شرح الجمل»، وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي.

*** وجهة نظر المانعين:**

قالوا: لا يستشهد بالحديث؛ لعدم الوثوق بأن ذلك لفظ رسول الله ﷺ، وانتفت الثقة من أنه لفظ الرسول لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فتجد القصة الواحدة قد جرت في زمانه ﷺ، فتنقل بألفاظ مختلفة؛ كحديث: «زوجتكما بما معك

---

(١) توفي سنة ٧٤٥هـ.

(٢) توفي سنة ٧٦١هـ.

من القرآن»، وفي رواية أخرى: «ملكتكها بما معك من القرآن»، وثالثة: «خذها بما معك من القرآن»، وفي رابعة: «أمكناكها بما معك من القرآن». نعلمَ يقينا أنه ﷺ لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ، بل لا نجزم بأنه قال بعضها، إذ يحتمل أنه قال لفظاً آخر مرادفاً لهذه الألفاظ، فأتى الرواة بالمراد منه، ولم يأتوا بلفظه؛ إذ المطلوب إنما هو نقل المعنى. وأضافوا إلى هذا: أن الرواة لم يكونوا يضبطون الحديث بالكتابة؛ اتكالاً على الحفظ، وأن الضابط منهم من يحتفظ بالمعنى، وأما ضبط اللفظ، فبعيد جداً، ولا سيما ألفاظ الأحاديث الطويلة.

ثانيهما: أنه وقع اللحن في كثير مما روي من الأحاديث؛ لأن كثيراً من الرواة لم ينشؤوا في بيئة عربية خالصة حتى يكونوا عرباً بالفطرة، بل كانوا قد تعلموا العربية الفصحى من طريق صناعة النحو.

*** وجهة نظر المجوزين:**

يستند هؤلاء إلى الإجماع على أنه ﷺ أفصح العرب لهجة؛ كما قال ابن حزم في كتاب «الفصل» منكراً على من لم يجعلوا الحديث حجة في اللغة: «لقد كان محمد بن عبدالله قبل أن يكرمه الله بالنبوة، وأيام كان بمكة، أعلمَ بلغة قومه، وأفصح، فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه؟!».

وقالوا: إن الأحاديث أصح سنداً مما ينقل من أشعار العرب؛ كما قال صاحب «المصباح» بعد أن استشهد بحديث: «من أثنيتم عليه بشر، وجبت»، على صحة إطلاق الثناء على الذكر بشر: «قد نقل هذا العدل الضابط عن العرب الفصحاء عن أفصح العرب، فكان أوثق من نقل أهل اللغة؛ فانهم

يكتفون بالنقل عن واحد، ولا يعرف حاله».

وقد عرفت أن المانعين من الاحتجاج بالحديث معترفون بأن الرسول ﷺ أفصح العرب لساناً، وأبرعهم بياناً، ولا ينازعون في أن أسانيد الأحاديث أقوى من أسانيد الأشعار، وإنما استندوا في المنع إلى أن الأحاديث قد تروى بالمعنى، بخلاف شعر العرب، أو منثورهم؛ فإن رواته اعتنوا بألفاظه؛ لأن الغرض من روايته تقرير أحكام الألفاظ.

قال ابن ضائع في «شرح الجمل»: «لولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان أولى وأثبت في إثبات فصيح اللغة كلام رسول الله ﷺ».

وأظهر وجه يورده المجيزون: أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع، وأن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه، والتحري في نقله، ولهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه، وهذا الظن كافٍ في إثبات الألفاظ اللغوية، وتقرير الأحكام النحوية.

*** مناقشتهم لأدلة المانعين:**

يقول المانعون: إن الرواة كانوا ينقلون الأحاديث بالمعنى، فلا ثقة لنا من أن اللفظ الذي روي به الحديث هو لفظ رسول الله ﷺ.

وأجاب المجيزون على هذا: بأن كثيراً من المحدثين والفقهاء والأصوليين قد ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى، ومن أجازوا الرواية بالمعنى شرطوا لذلك أن يكون الراوي على علم بما يغير المعنى، أو ينقصه، وأن يكون محيطاً بمواقع الألفاظ، بل قال بعضهم: شرطه أن يحيط بدقائق علم اللغة، وأن تكون المحسنات الفائقة على ذكر منه، فيراعيها في نظم كلامه. على أن المجيزين

للرواية بالمعنى معترفون بأن الرواية باللفظ هي الأولى، وإذا كانت الرواية بالمعنى ليست في رأيهم سوى رخصة، فإنهم لا يحتجون لها إلا في حال ضرورة، وأضافوا إلى هذا: أن النقل بالمعنى إنما أجازه من أجازه في غير ما لم يدون في الكتب، أما ما دون في الكتب، فلا يجوز التصرف فيه بوجه، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد اللغة، وإذا كان قد وقع في الأحاديث المدونة نقل بالمعنى، فإنما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم.

وإليك ما قاله البدر الدماميني، وما حكاه عن شيخه ابن خلدون في الرد على من يمنعون الاستشهاد بالحديث، قال في «حواشيه على المغني»:

«أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيراً ما يعترض على ابن مالك في استدلاله بها، ورده شيخنا ابن خلدون بأنها ـ على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية ـ تفيد غلبة الظن بها؛ لأن الاصل عدم التبديل، لاسيما والتشديد في ضبط ألفاظها، والتحري في نقلها بأعيانها، مما شاع بين الرواة، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام، بل في الأحكام الشرعية، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب.

أما ما دُون، فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف؛ كما قاله ابن الصلاح[1]،

---

(١) قال أهل العلم بالحديث: ليس لك فيما تجده في الكتب المؤلفة من روايات من تقدمك أن تبدل في نفس الكتاب ما قيل فيه: أخبرنا، بقولك: حدثنا، ونحوه.

وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك، ثم دون ذلك البدل، ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، فبقي حجة في بابه صحيحة، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم بالمتأخر.

وقد ناقش بعض شارحي[1] كتاب «الاقتراح» ابنَ خلدون، فقال:

إن تدوين الأحاديث وقع بعد فساد اللغة، وقال: لم يحصل التدوين إلا في عصر التابعين، ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة، والرواية بالمعنى لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة.

ولا يسعنا أمام دعوى ابن خلدون، ومناقشة هذا الشارح له، إلا أن نقول كلمة في تاريخ تدوين الحديث، ونتحدث عن العهد الذي وقع فيه فساد اللغة، لعلنا نهتدي إلى ما يفيدنا في أصل البحث: «بحث الاستشهاد بالحديث في اللغة».

الواقع أن أصل كتابة الحديث وقع في عهد النبي ﷺ. وممن كان يكتب الحديث: عبدالله بن عمرو بن العاص، ولهذا كان أكثر جمعاً للحديث: من أبي هريرة. أما تدوينه في كتب، فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفى سنة ١٠١هـ، ومن المروي في الصحيح: أنه كتب إلى أهل الآفاق: أن انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ، أو سنته، فاجمعوه، أو فاكتبوه.

وأول من دون الحديث: محمد بن مسلم الزهري المتوفى سنة ١٢٤هـ، والمعروف أنه كان يروي عن الصحابة مثل: عبدالله بن عمر، وأنس بن مالك،

---

(١) هو: ابن علان، وتوجد نسخة من شرحه بالمكتبة التيمورية.

وسهل بن سعد الساعدي.

وقيل إن أول من دون الحديث: الربيع بن صبيح المتوفى سنة ١٦٠هـ، وسعيد بن أبي عروبة المتوفى سنة ١٥٦هـ.

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري؛ كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والأوزاعي، وسفيان الثوري، وحماد بن سلمة.

وكان كثير من رواة الحديث في هذا العهد يكتبون الأحاديث عند تلقيها، ولا يكتفون بحفظها عن ظهر القلب، فإنا نجد في تاريخ طائفة منهم: أن لهم كتباً كانوا يرجعون إليها عند الرواية.

ونجد في تاريخ من يروون عن أمثال الزهري: أن في مخلفاتهم أجزاء كثيرة تحتوي أحاديث أخذوها عن أولئك الأئمة. وكتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه، وحفظُه عن ظهر القلب يبعده من أن يدخله غلط أو تصحيف.

ويصل بنا البحث إلى أن مصنفات الطبقة التي جاءت بعد طبقة مالك، وابن جريج قد بلغت الغاية في جمع الأحاديث، وفي ذلك العهد صنفت مسندات كثيرة؛ كـ: «مسند أسد بن موسى الأموي» المتوفى سنة ٢١٢هـ، و«مسند عبيدالله بن موسى العيسى» المتوفى سنة ٢١٣هـ، و«مسند نعيم بن حماد الخزاعي» المتوفى سنة ٢٢٨هـ، و«مسند أحمد بن حنبل» المتوفى سنة ٢٤١هـ.

وجاء بعد هؤلاء أصحاب الكتب الستة، وأولهم: البخاري المولود سنة ١٩٤هـ، وآخرهم النسائي المولود سنة ٢١٥هـ.

وما في الكتب الستة، أو معظمه كان مدوناً في الكتب المصنفة من قبل.

ذكر الحافظ ابن حجر مصنفات أئمة الحديث في الصدر الأول، وقال:

فلما رأى البخاري هذه المصنفات، ورواها، وجدها بحسب الوضع جامعة، فألف كتابه مقتصراً على الصحيح.

وإذا رأينا أن البخاري يقول في كتابه: حدثنا فلان. فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدوناً في كتاب؛ فإنهم كانوا ـ كما عرفت آنفاً ـ لا يستغنون بالكتابة عن الحفظ، وربما قال الراوي: أملى علينا فلان كذا وكذا حديثاً من حفظه، ثم قرأها علينا من كتابه.

وهذه النظرة التاريخية تدلنا على أن ابتداء تدوين الحديث كان في أوائل القرن الثاني، وأنه لم يمض القرن الثاني حتى قيد معظم الأحاديث بالكتابة والتدوين.

ولننظر بعد هذا إلى حال اللغة من جهة ما دخلها من الفساد، وننظر ما يكون لهذا الفساد من أثر في رواية الحديث.

أخذ الفساد يدخل اللغة منذ وصلت الفتوح الإسلامية العرب بالعجم، وأسرع إلى ألسنة طائفتين من أبناء العرب، أو الناشئين في بيئتهم: طائفة كانت أمهاتهم من الأعاجم، وطائفة العامة الذين يسكنون الأمصار، وتكثر مخالطتهم للأعاجم.

وظهر اللحن بجلاء في أواخر عهد الدولة الأموية، وكان انقراضها سنة ١٣٢هـ.

وبقي بجانب هاتين الطائفتين فريقان: سكان الجزيرة البعيدون عن مخالطة الأعاجم مخالطة تمس فصاحتهم بسوء، وأبناء الخاصة من سكان الأمصار الذين لم تكن أمهاتهم من الأعاجم.

أما سكان الجزيرة، فإنهم ما برحوا على فصاحة اللغة إلى أواسط القرن

الرابع، وأما الخاصة من سكان المدن، فبقوا على فصاحة اللهجة مدة في أوائل عهد الدولة العباسية.

وذكر الباحثون في طبقات الشعراء: أن إبراهيم بن هرمة آخر من يحتج بشعرهم، وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمئة بقليل.

والذين نشؤوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة انتشاراً يرفع الثقة بفصاحة لهجتها، يوثق بأقوالهم، ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني؛ كالإمام الشافعي؛ فإنه ولد سنة ١٥٠هـ، ولكنه نشأ في بيئة عربية، وهي مكة، فيصح الاستشهاد بما يستعمله من الألفاظ.

قال الإمام أحمد: «كلام الشافعي حجة في اللغة»، وقال الأزهري في «إيضاح ما استشكل من مختصر المزني»: «ألفاظ الإمام الشافعي عربية محضة، ومن عجمة المولدين مصونة».

وإذا عدنا إلى قول ابن خلدون: «وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ الاحتجاج به»، وعرضناه على التاريخ، وجدنا التدوين وقع بعد أن دخل الفساد في اللغة، ولكن من المدونين من يحتج بأقواله؛ لأنه نشأ في بيئة عربية؛ كالزهري، ومالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، ومنهم من نشؤوا في بيئة غير عربية، أو عربية انتشر فيها الفساد، وصارت العربية الفصحى فيها إنما تدرك من طريق التعلم.

فدعوى أن الاحاديث دونت قبل فساد اللغة، وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة، غير مطابقة للتاريخ من كل وجه، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون؛ لقامت لها الحجة الفاصلة على الاستشهاد بالحديث

في اللغة من غير حاجة إلى شيء آخر يعضدها.

والذي نستفيده من حقائق التاريخ: أن قسماً كبيراً من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية، وأن كثيراً من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها، فيضاف هذا وذاك إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى، وما عرف من احتياط أئمة الحديث، وتحريهم في الرواية، فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه.

وأما قول المانعين: إنه وقع اللحن في كثير من الأحاديث، فيجاب عنه: بأن كثيراً مما يرى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه: «التوضيح في حل مشكلات الجامع الصحيح»، وذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوهاً يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح، وكثيراً ما نرى ألفاظاً من الحديث ينكرها بعض اللغويين، فيأتي لغوي آخر فيذكر لها وجهاً مقبولاً، أو يسوق عليها شاهداً صحيحاً.

ثم إن وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وإنما يحمل أمرها على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة.

وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط، أو تصحيف، فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف، وهي حجة من غير خلاف.

قال محمد بن سلام: وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر، ولا يضبط الشعر إلا أهله. وأبو أحمد العسكري الذي ألف كتاباً في تصحيف رواة الحديث، قد ألف كتاباً فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف.

أما قول أبي حيان: «إن المتقدمين من علماء العربية لا يحتجون بالحديث»، فأجاب عنه المجيزون: بأن علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث، فعلماء الحديث غير علماء العربية[1]، ثم إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، وإنما اشتهرت دواوينه، ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم من بعد، فإن سلمنا عدم احتجاجهم بالحديث، فلعدم انتشاره بينهم، لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به. على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على إثبات الكلمات بألفاظ الحديث، واللغة أخت النحو كما صرحوا به.

وكذلك نرى الإمام اللغوي أبا منصور الأزهري المولود سنة ٢٨٢هـ يعتمد في كتابه «التهذيب» على الأحاديث، ويكثر من الاستشهاد بها.

وأما ما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث، فمرود بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث. وقد استدل بالحديث الشريف: الصقلي، والشريف الغرناطي في «شرحيهما لكتاب سيبويه»، وابن الحاج في «شرح المقرب»، وابن الخباز في «شرح ألفية ابن معطي»، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله. وكذلك استشهد بالحديث: السيرافي، والصفار في «شرحيهما لكتاب سيبويه». وقال ابن الطيب: «بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام

---

(١) من علماء العربية من كانوا يعدون في رواية الحديث؛ مثل: أبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، والنضر بن شميل المازني، والخليل بن أحمد، والقاسم ابن سلام، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، والرياشي.

أبي حيان نفسه».

وقد عرفت أن مذهب البدر الدماميني صحة الاستشهاد بالحديث، وقد جرى على مذهبه في شرحه للمغني والتسهيل والبخاري.

*** تفضيل وترجيح:**

من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة، وهو ستة أنواع:

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ـ عليه الصلاة والسلام ـ؛ كقوله: «حمي الوطيس»، وقوله: «مات حتف أنفه»، وقوله: «الظلم ظلمات يوم القيامة» إلى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان؛ كقوله: «مأزورات غير مأجورات»، وقوله: «إن الله لا يمل حتى تملوا».

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أمر بالتعبد بها؛ كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم.

ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة، واتحدت ألفاظها؛ فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على ان الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها، والمراد أن تتعدد طرقها إلى النبي ﷺ أو إلى الصحابة، أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها: الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة؛ كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج، والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى؛ مثل: ابن سيرين، والقاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وعلي بن المديني.

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين.

ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث، سواء أكان سندها مقطوعاً، أم متصلاً، أما مقطوعة السند، فوجه عدم الاحتجاج بها واضح، وأما متصلة السند، فلبعد مدونها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها. وإذا أضيفت كثرة المولِّدين في رجال سند الحديث إلى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى، أصبح احتمال أن تكون ألفاظه ألفاظ النبي ـ عليه الصلاة والسلام ـ أو ألفاظ رواية الذي يحتج بكلامه، قاصراً عن درجة الظن الكافي لإثبات الألفاظ اللغوية، أو وجوه استعمالها.

والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دون في الصدرالأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفاً، وهو على نوعين:

(حديث) يرد لفظه على وجه واحد، (وحديث) اختلفت الرواية في بعض ألفاظه.

أما الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به؛ نظراً إلى أن الأصل الرواية باللفظ، وإلى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف

إلى هذا: قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد، أو اثنان، وأقصاهم ثلاثة.

ومثال هذا النوع: أن الحريري أنكر على الناس قولهم قبل الزوال: سهرنا البارحة، قال: وإنما يقال: سهرنا الليلة، ويقال بعد الزوال: سهرنا البارحة. والشاهد على صحة ما يقوله الناس حديث: أن النبي ﷺ كان إذا أصبح، قال: «هل رأى أحد منكم البارحةَ رؤيا؟»، وحديث: «وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله، فيقول: عملت البارحة كذا»؛ ففي قوله: «إذا أصبح، قال: هل رأى أحد منكم البارحةَ»، وقوله: «ثم يصبح فيقول: عملت البارحة» شاهد على صحة أن يقول الرجل متحدثاً عن الليلة الماضية، وهو في الصباح: سهرنا البارحة، أو وقع البارحة كذا.

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية، فإنا نرى من يستشهدون بالأحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روي على وجه واحد، وما روي على وجهين، أو وجوه. ويمكننا أن نفصل القول في هذا النوع، فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدثين بأنها وهم من الراوي؛ مثل كلمة: «ممثل» وردت في أشهر رواية لحديث: «قام النبي ﷺ ممثلاً»؛ أي: منتصباً، والمعروف في كلام العرب إنما هو ماثل من مثل؛ كنصَر وكرُم.

وأما يجيء في رواية شاذة، أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين: إنها غلط من الراوي، فنقف دون الاستشهاد بها، ومثال هذا كلمة: «ناعوس» وردت في إحدى روايات حديث: «إن كلماته بلغت ناعوس البحر»، ووردت

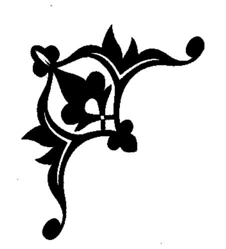
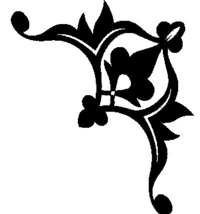
في بقية الروايات: «قاموس البحر»؛ أي وسطه ولجته. وكلمة ناعوس غير معروفة في كلام العرب.

قال أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني أحدُ المؤلفين في غريب الحديث: «فلعل الراوي لم يجود كتب كلمة قاموس».

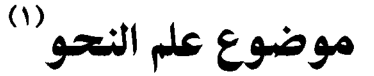
وأضعف من هذا: أن تجيء الكلمة غير معروفة في اللغة في صورة الشك من الراوي؛ ككلمة: خطيط، وردت في حديث: «ثم نام حتى سمعت غطيطه، أو خطيطه»، قال ابن بطال: لم أجد كلمة «خطيط» ـ بالخاء ـ عند أهل اللغة.

وخلاصة البحث: أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وإن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة، أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط، أو التصحيف غمزاً لا مرد له، ويشد أزرنا في ترجيح هذا الرأي: أن جمهور اللغويين، وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث، ولو على بعض رواياته.



موضوع علم النحو[1]



اطلعت على كتاب «إحياء النحو» لأحد أساتذة الجامعة المصرية، فبدا لي أن أشاركه في بعض بحوثه التي رأى أن النحاة قد غفلوا عن وجه الصواب فيها، وهو: موضوع علم النحو، وإذا نقدت بعض عبارات المؤلف، وعرضت رأياً غير رأيه، فإنما أريد طرح البحث بين أيدي القراء؛ لينظروا ماذا يرون.

قال المؤلف في (ص١): «يقول النحاة في تحديد علم النحو: إنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء»، ثم قال: «فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه، وهي الإعراب والبناء»، وقال: «غاية النحو ـ أي عند النحويين ـ بيان الإعراب، وتفصيل أحكامه، حتى سماه بعضهم: علم الإعراب»، وقال: «وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي، وتقصير لمداه، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله».

لا ندري ماذا صنع المؤلف عندما وقف على هذا التعريف الذي ساقه لعلم النحو، هل تجاوزه الى مطالعة ما كتبه أهل العلم في شرحه، أو أنه اقتصر

(١) نقد لكتاب «إحياء النحو» لمؤلفه الأستاذ إبراهيم مصطفى ـ مجلة «الهداية الإسلامية» الجزءان السابع والثامن الصادران في المحرم وصفر ١٣٥٧هـ ـ مارس وإبريل ١٩٣٨م ـ القاهرة.

على قراءته وحده، وكتب هذا الذي يقوله في الإنكار على علماء النحو، فإن كان قد اطلع على ما كتبه أولئك المحققون في شرحه، كان حقاً عليه أن يكف قلمه عن هذا الإنكار جملة، أو يترك ـ على الأقل ـ نسبته إلى النجاة في تلك العبارة الظاهرة في أن هذا هو التعريف الذي يقولونه على اتفاق منهم.

وإن لم يكن المؤلف قد اطلع عل ما كتبوه في شرح هذا التعريف، وهو في المؤلفات القريبة المنال، أفلا يكون لقارئ كتابه حق في عتبه عتباً جميلاً على عدم صرف شيء من وقته في الرجوع إلى أمثال هذه المؤلفات قبل أن يتعرض لتخطئة علماء قضوا في استنباط قواعد العربية والتفقه في أسرارها وقتاً طويلاً؟! والتحديد الذي ساقه الأستاذ، وغمره بالإنكار، قد اقتصر فيه صاحبه على أحوال الكلم مراعياً الغالب في مباحث علم النحو. قال العلامة الأمير في شرح هذا التعريف: «هو اقتصار على غالب، وإلا فيعرف به ـ أي النحو ـ أحوال غير الكلمات؛ كالجمل التي لا محل لها من الإعراب، والتي لها محل، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد، وكونها لا تكون جملة إنشائية، وكذا جملة النعت والخبر.

واقتصر في هذا التعريف على حال الإعراب والبناء، مع أن النحو يبحث فيه عن أحوال غير هذا الحال مراعاة للغالب أيضاً».

قال العلامة الأمير: «وقولهم: إعراباً وبناء اقتصار على غالب، وإلا فيعرف به أحوال الكلم من غير أحوال الإعراب والبناء، كـ «إنَّ» من جهة كسر همزها أو فتحها، أو تخفيفها، أو شروط عملها، وشروط عمل بقية النواسخ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه، وغير ذلك».

وصرح بعد هذا كثير من النحاة بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ

من حيث دلالتها على المعاني التركيبية؛ أي: المعاني التي تستفاد من إسناد بعض الكلم إلى بعض، وهذا أبو إسحاق الشاطبي يقول في «شرح الخلاصة»:

«وهو ـ أي النحو ـ في الاصلاح: علم بالأحوال والأشكال التي بها تدل ألفاظ العرب على المعاني، ويعني بالأحوال: وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية؛ أي: المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغييرات التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني»، فانظر إلى قوله «علم بالأحوال والأشكال»، وإلى تفسيره الأحوال بأنها وضع الألفاظ بعضها مع بعض، فذلك صريح بأن النحاة لا يقصرون بحثهم على الإعراب والبناء.

وهذا السيد الجرجاني قد ذكر في «شرح المفتاح» علوم الأدب التي تبحث عن المركبات، فقال: «وأما عن المركبات على الإطلاق، فأما باعتبار هيئتها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية، فعلم النحو، وأما باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى، فعلم المعاني».

فانظر كيف جعل موضوع علم النحو: المركبات باعتبار هيئتها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية، ولم يقل: يبحث عن الكلم باعتبار ما يعرض لها من الإعراب والبناء.

وكذلك ترى ابن سيده اللغوي قد تناول النحو بشرح يجعل موضوعه أوسع من أحوال الإعراب والبناء، فقال: «النحو أخذ من قولهم: انتحاه: إذا قصده. إنما هو انتحاء سمتِ كلام العرب من إعراب وغيره؛ كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والإضافة والنسب؛ ليلحق به من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها».

وكذلك يقول ابن كمال باشا في رسالة تعرض فيها للتفرقة بين موضوع علم النحو وعلم المعاني: «ويشارك النحوي صاحب المعاني في البحث عن المركبات، إلا أن النحوي يبحث عنها من جهة هيئتها التركيبية صحة وفساداً، ودلالة تلك الهيئات على معانيها الوضعية على وجه السداد، وصاحب المعاني يبحث عنها من جهة حسن النظم المعبر عنه بالفصاحة في التركيب، وقبحه»، وقال: «فما يبحث عنه في علم النحو من جهة الصحة والفساد، يبحث عنه في علم المعاني من جهة الحسن والقبح، وهذا معنى كون علم المعاني تمام علم النحو». وهذا صريح في أن بحث علم النحو لا يقف به النحويون عند حد الإعراب والبناء، ولا يجعلونه دائراً على هذا الحال كما يدعي صاحب كتاب «إحياء النحو».

وإذا رجعنا إلى الكاتبين في حقائق العلوم وموضوعاتها، وجدناهم لا يفهمون إلا أن النحاة يبحثون عن أحوال الكلم من حيث دلالتها على المعاني التركيبية، فصاحب «كشاف اصطلاحات الفنون» يقول:

«علم النحو، ويسمى: علم الاعراب ـ على ما في شرح اللب ـ، وهو: علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقماً»، ثم قال: «والغرض منه: الاحتراز عن الخطأ في التأليف، والاقتدار على فهمه، والإفهام به»، ومعنى هذا: أن النحو قوانين يعرف بها أحوال التركيب؛ من نحو: الترتيب والذكر والحذف والإعراب والبناء.

وسلك صاحب «مدينة العلوم» هذا المسلك، فعرف النحو: بأنه علم باحث عن أحوال المركبات من حيث دلالتها على المعاني التركيبية النسبية، وقال: «وغايته: الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني

الوضعية الأصلية»، ولو كان موضوع علم النحو عندهم محصوراً في حال الإعراب والبناء، لما كان علم النحو كافياً في تطبيق التراكيب العربية على المعاني الوضعية الاصلية.

وهؤلاء البيانيون يعدون فيما يخل بفصاحة الكلام التعقيد اللفظي، ويذكرون أن التعقيد يحصل بأحد أمرين:

أولهما: ضعف التأليف، وهو أن يكون الكلام مخالفاً لقوانين علم النحو؛ كالفصل بين المبتدأ والخبر، أو النعت والمنعوت، بأجنبي.

ثانيهما: اجتماع أمور كل واحد منها جائز، ولكنه خلاف الأصل؛ كتقديم المفعول على الفاعل، والمستثنى على المستثنى منه، والخبر على المبتدأ، ويقولون بعد هذا: إن كلاً من الأمرين ـ أعني: ضعف التأليف، ومخالفة الأصل ـ يعرف بعلم النحو.

ولا يصح لنا أن نتهم هؤلاء البيانيين بأنهم لم يكونوا على بينة من علم النحو، أو أنهم أحالوا عليه أشياء لا تحتوي عليها كتبه.

ثم قال المؤلف في (ص١) «فإن النحو ـ كما نرى، وكما يجب أن يكون ـ هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة، ويمكن أن تؤدي معناها».

حقق النحاة النظر في علم النحو، وعرفوه كما يجب أن يكون، وقالوا: إنه يبحث عن أحوال التراكيب، ويبين ما تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجمل، حتى يكون الكلام مطابقاً للمعاني الوضعية الأصلية.

وقال المؤلف في (ص٢): «فالنحاة حين قصروا النحو على أواخر الكلمات، وعلى تعرف أحكامها، قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا

به طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام، وأسرار تأليف العبارة».

لم يقصر النحاة النحو على أواخر الكلمات وتعرفِ أحكامها، بل بحثوا في أحكام تأليف الكلام؛ من نحو: التقديم والتأخير، والذكر والحذف، واتصال بعض الكلم ببعض، وانفصاله منه، ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من البحث في التراكيب من هذه الناحية، ولعل الدارس لعلم النحو في كتبه المبسوطة، يخرج منها وهو على ثقة من أنهم قد أعطوا ناحية تأليف الكلام حقها، فلا يعرض له أسلوب من الكلام إلا نقده بما استفاده من تلك الكتب، ويقضي بانطباقه على الأسلوب العربي، أو انحرافه عنه.

قال المؤلف في (ص٣): «فطرق الإثبات والنفي، والتأكيد والتوقيت، والتقديم والتأخير، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس، إلا ما كان ماساً بالإعراب، أو متصلاً بأحكامه، وفاتهم لذلك كثير من فقه العربية، وتقدير أساليبها».

إذا ألقينا نظرة على علم النحو، وجدناه يبحث عن أحوال الجمل والمفردات من حيث وقوعها في التراكيب، أو عن الأحوال التي يكون بها التركيب مطابقاً للمعاني الوضعية الأصلية، أما الجمل، فنحو الجملة التي تقع خبراً، أو حالاً، أو صفة، أو معطوفة، أو شرطاً، أو جزاء، أو جواب قسم، أو مضافا إليه، أو مفعولاً ثانياً لنحو: علمت وظننت، ولم يقصر النحاة بحثهم في هذه الجمل على جهة الإعراب، بل بحثوا عن أحكامها من جهات أخرى؛ ككونها خبرية أو إنشائية اسمية أو فعلية، مقيدة بنوع خاص من الألفاظ أو مطلقة، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم الكلام، أو من جهة ما تتصل

به من الألفاظ أو من جهة وجوب الحذف وامتناعه أو جوازه.

فيقولون لك ـ مثلاً ـ: إن جملة الخبر أو الوصف أو الصلة لا تكون إنشائية، وإن جملة الجزاء لا تتقدم على الشرط، وجملة الصلة لا تتقدم على الموصول، ويحدثونك عن حكم عطف الجملة الإسمية على الفعلية، وعطف الإنشائية على الخبرية، ويقولون لك: إن جملة الجزاء إذا كانت إسمية أو إنشائية، وجب قرنها بالفاء، ويدلونك على مواضع حذف جملة الشرط أو الجزاء أو جواب القسم.

وأما المفردات، فيبحثون عن المفرد الذي يقع مبتدأً أو خبراً، أو فاعلاً، أو مفعولاً، أو حالاً، أو تمييزاً، أو مضافاً إليه أو مجروراً بحرف، ولا يقصرون بحثهم فيه على جهة الإعراب، بل يبحثون عن حال المبتدأ والحال والتابع ـ مثلاً ـ من جهة التنكير والتعريف، وعن الخبر والفاعل والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير، وعن هذه الأنواع وغيرها من جهة الحذف والذكر، ويبحثون عن نوع الكلم التي يتصل بها كل من الحروف الرابطة بين الكلم، فيقولون لك ـ مثلاً ـ: إن حروف القسم، وكاف التشبيه، ومذ ومنذ لا تدخل على الضمائر، وإن «ربَّ» مختصة بالنكرات، وإن حيث وإذ لا يضافان إلا إلى جمل الأفعال، وتراهم يبسطون القول في حكم المضارع الذي يقع خبراً لكاد وعسى وأخواتها من جهة اتصاله بأَنْ.

قال المؤلف في (ص٣): «نعم، ربما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام حين يضطرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه، فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام وبعض أدوات النفي، حين أرادوا شرح التعليق، وبيان مواضعه، ولزمهم أن يحصوا من الأدوات ما يحجب ما قبله عن

العمل فيما بعده».

والمعروف أن النحاة يتكلمون عما تجب له الصدارة في أبواب غير بحث التعليق، فيقولون في باب المبتدأ والخبر: يجب تقديم المبتدأ إذا كان مشتملاً على ماله الصدر، ويجب تقديم الخبر إذا كان متضمناً ماله الصدر[١]، ويذكر بعضهم في هذا الباب بعض ماله الصدارة؛ من نحو: الشرط والعرض والتمني[٢]، ويقولون في باب الجوازم: إن الشرط له الصدارة[٣]، ويقولون في باب كم وكأين: إن كم الخبرية والاستفهامية يلزمان الصدارة.

وقال ابن حاجب في فصل عقده لحروف التحضيض: حروف التحضيض: هلا، وألا، ولولا، ولوما، لها صدر الكلام.

قال المؤلف: «وبينوا بعض الأدوات التي يجب أن يليها فعل، والتي لا يليها إلا اسم، حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال». المعروف أن النحاة يتكلمون عن الأدوات من جهة ما تتصل به من فعل أو اسم؛ في مواضع غير باب الاشتغال، فقد قالوا في بحث حروف التحضيض هلا وألا ولولا ولوما إنها تلزم الفعل لفظاً أو تقديراً، وقالوا في بحث حروف الاستفهام: إن الهمزة وهل تدخلان على الجملة الاسمية والفعلية[٤]، وقالوا في بحث لو: إنها تختص بالفعل كإن الشرطية[٥].

---

(١) «الكافية» لابن الحاجب.

(٢) الرضي في «شرح الكافية».

(٣) «الصبان على الاشموني».

(٤) «شرح الرضي للكافية».

(٥) «الخلاصة وشروحها».

وقال المؤلف: «ولكن هذه المباحث جاءت متفرقة على الأبواب، تابعة لغيرها، فلم يُستوف درسها، ولا أُحيطَ بأحكامها».

قال لنا المؤلف: إن النحاة ذكروا ما يجب له الصدارة من أسماء الاستفهام وبعض أدوات النفي في بحث التعليق، وذكروا الأدوات التي يجب أن يليها فعل، والتي لا يليها إلا اسم في باب الاشتغال، واستخرج من هذا نتيجة، هي: أنهم لم يستوفوا درس هذه المباحث، ولا أحاطوا بأحكامها، وقد عرفت أنهم تكلموا عنها في غير بحث التعليق وباب الاشتغال، وكان على الأستاذ أن يذكر لنا شيئاً من الوجوه التي فاتتهم دراستها، أو شيئاً من الأحكام التي ظفر بها من الكلام العربي، ولم يتعرضوا له، ولو فعل شيئاً من هذا، لكان قوله: «فلم يستوف درسها، ولا أحيط بأحكامها» نتيجة يعترف المنطق الصحيح بصدقها.

ثم تكلم الأستاذ على النفي من جهة أنه كثير الدوران في كلام العرب، مختلف الأساليب، متعدد الأدوات، وذكر أن النحاة درسوه مفرقاً على أبواب الإعراب، ممزقاً، وأخذ يتحدث عن هذه الأدوات التي هي: ليس، وما، وإن، ولا، وغير، وإلا، ولم، ولن، ولما. فلم يرض عن أن تدرس «لا» فيما ألحق بكان، ثم فيما ألحق بأنَّ، ولا أن تدرس «غير، وإلا، وليس» في باب الاستثناء، ولا أن تدرس «لن» في نواصب الفعل، و«لم، ولما» في جوازمه، ثم قال: «درست هذه الأدوات ـ كما ترى ـ مفرقة، ووجهت العناية كلها إلى بيان ما تحدث من أثر في الإعراب، وأغفل شر إغفال درس معانيها، وخاصة كل أداة في النفي، وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال، ولو أنها جمعت في باب، وقرنت أساليبها، ثم ووزن بينها، وبين منها ما ينفى الحال،

وما ينفي الاستقبال، وما ينفى الماضي، وما يكون نفيا لمفرد، وما يكون نفياً لجملة، وما يخص الاسم، وما يخص الفعل، وما يتكرر، لأحطنا بأحكام النفي، وفقهنا أساليبها، ولظهر لنا من خصائص العربية ودقتها في الأداء شيء كثير أغفله النحاة، وكان علينا ان نتبعه ونبينه».

شأن علم النحو البحث عن أحوال ألفاظ من حيث دخولها في التركيب؛ مثل: تقديم اللفظ أو تأخيره، واتصاله أو انفصاله، وحذفه أو إثباته، وزيادته أو إفادته لمعنى، وإعرابه أو بنائه، وعمله في غيره أو إهماله عن العمل، فإذا درس النحاة حروف النفي في أبواب متفرقة، فذلك ما يناسب موضوع علمهم، إذ يذكرون الألفاظ في مقام البحث عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب، وليس هناك حال يعرض لأدوات النفي عند التركيب، ويكون جارياً في جميع هذه الأدوات، وإنما نجد من الأحوال التي تعرض عند التركيب ما يتناول بعض أدوات النفي وغيرها من الكلم؛ كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض لفعل نفي، وهو ليس، وأحرف نفي، وهي: ما، وإن، ولا، ولبعض أفعال الإثبات، وهي: كان وبقية أخواتها.

ولا شك أن هذه الوجوه التي تشترك فيها حروف النفي مع غيرها هي أشد صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذي وضع له اللفظ.

والواقع أن البحث عن معاني الحروف والأدوات لا يدخل في صلب علم النحو؛ إذ لم يكن بحثاً عن أحوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب، بل هو بحث عن المعاني التي وضعت لها هذه الكلم ـ؛ أعني: الحروف ـ، فهو إلى علم اللغة أقرب منه إلى علم النحو، ولكن النحويين لاحظوا أن هذه

الحروف روابط للتراكيب، فتعرضوا لمعانيها عند البحث عن الحال الذي يعرض لها عند التركيب؛ كالعمل أو الإعراب أو البناء أو الزيادة.

قال المؤلف: «ومثل النفي في ذلك التوكيد، يدرسونه في «باب: إن»، ويقرنون بأن المؤكدة «أن» الواصلة، و«ليت» المتمنية؛ لأنها أدوات تتماثل في العمل، وإن تباعد ما بينها في المعنى والغرض، وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد وأحكامهما؛ لأثرهما في إعرابه، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد باباً خاصاً يذكرون فيه عدداً من الكلمات حكمها في الإعراب حكم ما قبلها، ولو جمعت أساليب التوكيد في العربية، ما ذكر هنا، وما لم يذكر، وبين ما يكون تنبيهاً للسامع، وما يكون توكيداً للخبر، وما يكون تقوية لرغبة، لكان أقرب إلى أن تدرس كل أنواع التوكيد، ويبين لكل نوع موضعه، ولكان أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرها في التعبير».

فعل النحويون في التوكيد وأدواته ما يناسب صناعتهم، قرنوا إن بأن الواصلة، وليت المتمنية؛ لاشتراك الأحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب، وهو نصب الاسم ورفع الخبر، وأوردوا الكلمات التي تستعمل للتوكيد؛ مثل: كل، وأجمع في بحث التوابع؛ لمماثلتها للتوابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب، وهو موافقة ما قبلها في الإعراب، وذكروا نوني التوكيد في بحث الفعل حيث كان لهما عند الاتصال بالفعل أحكام خاصة لا يشاركهما فيها غيرهما من أدوات التوكيد، وهو إعراب الفعل الذي يتصلان به أو بنائه على الوجه المعروف في ذلك البحث.

ولو سلك النحاة في ألفاظ التوكيد هذا الطريق الذي أشار به المؤلف، فجمعوها في باب، لم يكن من اللائق بصناعتهم أن يقتصروا على بيان معانيها

الذي هو في الواقع من موضوع علم اللغة، ولو تعرضوا في كل لفظ إلى الحكم الذي يعرض له في التراكيب؛ كأن يذكروا عمل «إن» في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد، ويذكروا عمل «ليت» كذلك في حروف التمني، وعمل «كأن» في بحث حروف التشبيه، وعمل «لكن» في بحث الاستدراك، لتشتت الكلام في الأحوال التي يعد البحث فيها من صلب علم النحو، وهي رفع: الاسم والخبر، وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف.

ثم قال المؤلف: «والزمن جعله النحاة ثلاثة أنواع: الماضي، والحال، والمستقبل، وجعلوا للدلالة عليها صيغتين فقط: الفعل الماضي، والفعل المضارع، وكفاهم ذلك؛ لأن أحكام الإعراب لا تكلفهم أكثر منه، ولم يحيطوا بشيء من أنواع الزمن، وأساليب الدلالة عليه، وهي في العربية أوسع وأدق، يدل على الزمن بالفعل وبالاسم، وبالفعل والفعل، وبالفعل والاسم وبالحرف، ولكل اسلوب من هذه جزء من الزمن محدود يدل عليه».

ثم قال المؤلف: «وليس لهذه الأبحاث من موضع يجب أن تفصل فيه وتبين أحكامها إلا علم النحو».

قد عرفت أن علم النحو أحد العلوم العربية، لا أنه كل العلوم العربية؛ فإن علماء العربية يقسمون البحث في اللغة إلى علوم، فيقولون: البحث فيها إما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها وهيئتها، فعلم اللغة، أو من حيث صورها وهيئتها فقط، فعلم الصرف، أو من حيث انتساب بعضها ببعض بالأصالة والفرعية، فعلم الاشتقاق، وأما عن المركبات فباعتبار هيئتها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية، فعلم النحو، وأما باعتبار تأديتها لمعان مغايرة لأصل المعنى، فعلم المعاني، وأما باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب

الوضوح، فعلم البيان[1].

فهناك نحو، ولغة، وصرف، ومعان، وبيان، ولكل علم من هذه العلوم حد لا يتعداه، وعلم النحو من بينها إنما يبحث عن الألفاظ باعتبار هيئتها التركيبية، وتأديتها لمعانيها الأصلية، فنظره يتوجه إلى الأحوال التي تعرض للألفاظ عند تأليفها، وهذا لا يستدعي أن تجمع الكلمات المشتركة في الدلالة على معنى وضعت له، في بحث، إلا أن تشترك بعد ذلك في وجه من الوجوه التي يتناولها موضوع علم النحو، وهي الأحوال التي تعرض للألفاظ من حيث التركيب، وتأدية المعاني الاصلية.

ثم أعاد الأستاذ دعوى أن النحاة قصروا النحو على البحث في أواخر الكلم، وقال: «قد أخطؤوا إلى العربية من وجهين»، وقال: «الأول ـ؛ أي: من الوجهين ـ أنهم حين حددوا النحو، وضيقوا بحثه، حرموا أنفسهم وحرمونا إذ اتبعناهم، من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة، ومقدرتها في التعبير، فبقيت هذه الأسرار مجهولة، ولم نزل نقرأ العربية ونحفظها ونرويها، ونزعم أننا نفهمها، ونحيط بما فيها من إشارة، وما لأساليبها من دلالة، والحق أنه يخفى علينا كثير من فقه أساليبها، ومن دقائق التصوير بها».

قد أريناك أن النحاة لم يقصروا النحو على البحث في أواخر الكلم، وأنهم بحثوا في أحوال التأليف من كل ناحية تدخل في موضوع علمهم، ولا يسلم للمؤلف أنهم حرموا أنفسهم، وحرموا من اتبعهم، من الاطلاع على كثير من أسرار العربية وأساليبها المتنوعة، واليك التحقيق:

---

(١) «شرح السيد للمفتاح».

للنظر في أسلوب الكلام العربي جهتان:

أولاهما: جهة صحة تأليف الكلام بحيث لا يعد صاحبه خارجاً عن العربية، محكوماً عليه باللحن، وبعبارة أخرى: يكون الكلام مطابقاً لأحد الأساليب التي يؤدي بها العرب المعنى الأصلي بليغاً أو غير بليغ، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها النحاة.

الثانية: جهة أخذ الكلام مرتبة من المراتب الزائدة على صحة التأليف عربية؛ أعني: مراتب حسن البيان، وهذه الجهة هي التي يبحث عنها علماء البلاغة.

وإذا درسنا كتب النحاة، وكتب البيان بإنصاف، وجدنا كلاً من الطائفتين قد قطعوا في البحث عن فقه الأساليب ودقائق التصوير بها أشواطاً واسعة، وبلغوا فيها إلى غايات بعيدة، فدعوى أنهم حرموا أنفسهم، أو حرموا أتباعهم من الاطلاع على كثير من أسرار العربية، مبنية على أن النحاة قد ضيقوا بحث علم النحو، وقد أريناك أنهم لم يضيقوه، ولكنهم لم يريدوا أن يتعدوا حدوده إلى موضـوعات يبحث عنها في علوم أخرى؛ كعلم اللغة وفقهها، أو علوم البلاغة.

وأشار الأستاذ إلى الوجه الثاني من الوجوه التي أخطأ فيها النحاة إلى العربية من أجل قصرهم النحو على البحث في أواخر الكلم، فقال: «الثاني: أنهم رسموا للنحو طريقة لفظية، فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ؛ من رفع أو نصب، من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر في المعنى. يجيزون في الكلام وجهين أو أكثر من أوجه الإعراب، ولا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسـم المعنى وتصويره. وبهذا يشـتد جدلهم، ويطول احتجاجهم،

ثم لا ينتهون إلى كلمة فاصلة».

النحاة يبحثون عن الأساليب التي لا يقال للناطق بها: قد جئت بما لا تتكلم به العرب، فإذا أجازوا في بعض التراكيب وجهين، أو وجوهاً من الإعراب، فمعنى ذلك: أن هذين الوجهين، أو تلك الوجوه قد تكلم بها العرب عند تأدية المعنى الأصلي لذلك التركيب، يقولون هذا، ولا ينفون أن يكون لكل وجه من الوجهين أو الوجوه أثر في تصوير المعنى الأصلي يغاير الآثار التي قد يحدثها غيره من الوجوه، فهم إذا اختلفوا في وجه من وجوه الإعراب يجيزه طائفة، ويمنعه آخرون، فإن اختلافهم يرجع إلى أن هذا الوجه قد نطق به العرب في مثل هذا التركيب، أو لم ينطقوا، وبعد أن يقوم الشاهد على جواز وجهين أو وجوه في التركيب، قد ينبهون إلى ما يفترق به الوجهان أو الوجوه من الأثر في رسم المعنى الأصلي وتصويره، وإن صح أنهم لم ينتهوا في جدلهم إلى كلمة فاصلة، فلأن المجيز لبعض الوجوه لم يقم الشاهد المقنع لخصمه من كلام فصيح، أو قياس صحيح.

*** وجهات البحث النحوي:**

ذكر المؤلف شدة عناية العرب بالإعراب، وساق على ذلك شواهد، وتخلص منها إلى وصف النحاة بأنهم أطالوا مراقبة أواخر الكلمات، وأنهم قد يختلفون فيها، ويتجادلون عندها، ثم قال: «وطول هذه المراقبة، ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام، ويمكن الرجوع إليها، والاحتجاج بها، وقد أعجبوا بهذا الكشف إعجاباً عظيماً، فألحوا في الدرس، وفي تتبع الأواخر، والكشف عن أسرار تبديلها، وسموا ما كشفوا أول الأمر:

علل الاعراب، أو: علل النحو، ثم لم يلبثوا أن أوجزوا، فسموها: علم النحو، أو الإعراب».

العلل التي يذكرها النحاة على أن العرب راعتها، وبنت عليها أحكام ألفاظها ترجع إلى ثلاثة أنواع:

أحدها: ما يقرب مأخذه، ويتلقاه النظر بالقبول؛ كما وجهوا تحريك بعض الحروف والساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة.

ثانيهما: ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردها على قائلها، كما أنك لا تضعها بمحل العلم، أو الظن القريب منه، كما قالوا في وجه بناء قبلُ وبعدُ: إنهما شابها الحرف في احتياجهما إلى المحذوف، وهو المضاف إليه.

ثالثها: ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل، ويسهل عليك أن ترده على صاحبه، وأنت واثق من أنك دفعت عن العلم شيئاً لا يتصل بأول منه ولا بآخر، ومن هذا القبيل ـ فيما أرى ـ: قول بعضهم في تعليل عدم جواز اتصال الضمير الثاني في نحو: أعطاه إياك، فلا تقول: أعطاهك؛ بأن الضمير الثاني أشرف أنه أعرف، فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه.

أما النوعان الثاني والثالث، فلا يدخلان في صلب العلم، ولا ملحه، وأما النوع الأول، فهو الذي يصح أن يدخل في علم النحو على أنه من أسرار أحكامه، والنحاة يعدونه في المرتبة الثانية، ومنهم من يصرح بأنه ليس من مقصود علم النحو.

قال أبو إسحق الشاطبي في «شرح الخلاصة»: «وعلم النحو يحتوي

على نوعين من الكلام»، وذكر أول النوعين، وهو إحراز اللفظ عند التركيب عن التحريف والزيغ عن معتاد العرب في نطقها، ثم قال: «والنوع الثاني: التنبيه على أصول تلك القوانين، وعلل تلك المقاييس والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذاً ذلك من استقراء كلامها، وهذا النوع مهم، وليس بواجب، ولا هو المقصود من علم النحو، فلذلك لم يتعرض له الناظم (يعني: ابن مالك)؛ إذ لا ينبني عليه من حيث انتحاء سمة كلام العرب شيء، لكن لما كان هذا النوع لائقاً بغرض الشرح، لم أخل هذا الكتاب (يعني: شرحه للخلاصة) منه».

وتحدث المؤلف بعد هذا على كتاب «مجاز القرآن» لأبي عبيدة، ووصفه بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير، أو حذف، أو غيرها، ثم قال:

«ولكن النحاة ـ والناس من ورائهم كانوا قد شغلوا بسيبويه ونحوه، وفتنوا به كل الفتنة»، وقال: «فلم تتجه عنايتهم إلى شيء مما كشف عنه أبو عبيدة في كتابه «مجاز القرآن»، وأُهمل الكتاب، ونُسي»، ثم نقل المؤلف نحو ثلاث صفحات مما جاء في مجاز أبي عبيدة، ليبين بها كيف كان أبو عبيدة يتكلم عما يتجاوز آخر الكلمة وحكم إعرابها من سر العربية، ونظم تأليفها».

لم يرد أبو عبيدة بتأليف «مجاز القرآن» البحث عن قوانين النحو، وإنما أراد بيان ما قد يخفى فهمه من الآيات، فيقف الذهن مستكشفاً عنه، فذكر وجوهاً يدل بها على المعنى الذي يطابق استعمال الكلمات أو الجمل عربية، أو وجوهاً ينبه بها القارئ على شيء من حسن بيان الآية، وأخذها

من البلاغة مكانتها السامية.

وإذا نظرنا في هذه الصفحات الثلاث التي نقلها المؤلف من كتاب «مجاز القرآن»، وجدناها تشتمل على سبعة أحكام تتعلق بالأساليب.

أولها: إيراد الضمير مفرداً في سياق الحديث عن أمرين أو أمور، فذكر أنه قد يراعى في هذا الضمير الأول؛ كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾[الجمعة: ١١]، وقد يراعى في استعماله الأمر الأخير؛ كما ورد في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا﴾[النساء: ١١٢].

وقد تعرض النحاة لمثل هذا البحث، إذ ذكروا في بحث الضمير شرط مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والإفراد والجمع، وأوردوا آيات جاء فيها الضمير مفرداً، ومرجعه فيما يظهر متعدد، وتأولوها على وجوه لا تنافي شرط المطابقة؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[التوبة: ٦٢]، ومن الوجوه التي ذهبوا إليها في الآية: أن عود الضمير على أحدهما لا يخل بالمعنى؛ لأن في إرضاء الله إرضاء الرسول، وفي إرضاء الرسول إرضاء الله.

ثانيها: ما عبر عنه أبو عبيدة بمخاطبة الغائب، ومعناه: الشاهد، وقال في قوله تعالى: ﴿الم ۝ ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[البقرة: ١ ـ ٢] مجازه: هذا القرآن.

واستعمال أسماء الإشارة الموضوعة للبعيد، في مشار إليه قريب، قد تعرض له علماء المعاني، وجعلوه من موضوع علمهم[1].

ومن النحويين من يتعرض له، ويسوقه في تأليفه النحوي على طريق البسط، ومن هؤلاء: العلامة الرضي؛ فقد بحث في وجوه استعمال الإشارة،

---

(١) بحث تعريف المسند اليه بالاشارة.

وتعرض لاستعمال اسم الإشارة البعيد في مشار إليه قريب، وقال في أثناء البحث: «ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[البقرة: ٢] من باب عظمة المشار إليه، أو المشير[١]».

ثالثها: الانتقال من مخاطبة الشاهد إلى مخاطبة الغائب، قال هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾[يونس: ٢٢]، وقد أشار بهذا إلى النوع المسمى: بالالتفات، والالتفات قد تناوله علماء الأدب في القديم؛ كابن المعتز، وقدامة، وأدخلوه في مباحث علم البيان.

وإذا ترك النحاة البحث في الالتفات إلى علماء البديع، فلأنه يرجع إلى وجه من وجوه حسن البيان، وقد وجهوا أنظارهم إلى استعمال الضمير مكان آخر يوافقه في المعنى، كما بحثوا عن صحة مثل قولك: أنت الذي أكرمتني، أو أنا الذي قمت، مكان: أنت الذي أكرمني، وأنا الذي قام، فأجازوه، وبحثوا عن مثل قولك: الذي أكرمتك أنا، أو الذي أكرمتني أنت، فمنعوه، فالحق أن النحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه نظم الكلام إلا أن يدعوه لفن يرونه أحق به من فنهم.

رابعها: التكرار للتوكيد، فقال: «ومن مجاز المكرر للتوكيد قال: ﴿إِنِّى رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِى سَٰجِدِينَ﴾[يوسف: ٤] أعاد الرؤية، وقال: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ﴾[القيامة: ٣٤] أعاد اللفظ».

وقد تحدث النحاة في باب التوكيد عن هذا النوع المسمى عندهم: التوكيد اللفظي؛ من جهة أنه يتبع المؤكد في إعرابه، أو من جهة أنه أسلوب

---

(١) «شرح الكافية» (ص٣١ ج٢).

عربي صحيح، وساقوا عليه شواهد من القرآن والحديث والشعر، وتحدث عنه البيانيون في بحث توكيد المسند إليه من جهة ما يقتضيه من الأحوال.

خامسها: تقديم المؤخر، وتأخير المقدم، وساق عليه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ﴾[الحج: ٥]، وقال: «أراد: ربت، واهتزت».

والنحاة يتعرضون لمثل هذا بما يقولونه من أن العطف بالواو لا يفيد ترتيباً، فيجوز لك أن تعطف بها المتأخر في الواقع عن المتقدم، ولا تعد بما فعلت مخطئاً الأسلوب العربي.

وإذا أجاز النحاة تقديم المؤخر على معنى أنه لا يخرج بنظم الكلام عن الأسلوب العربي الصحيح، بقي للباحث عن البلاغة النظر في وجه تقديم كذا في النظم، وهو مؤخر في المعنى.

سادسها: أن يكون الحديث عن سبب شيء، فتحول الحديث عن السبب إلى الشيء نفسه، قال: هذا في معنى قوله تعالى: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾[الشعراء: ٤]؛ فإنه حول الخبر، وهو وقوله ﴿خَاضِعِينَ﴾ عن الأعناق إلى من أضيفت إليهم الأعناق.

وقد تعرض النحاة في بحث جمع المذكر السالم لوجه ورود ﴿خَاضِعِينَ﴾ في الآية وصفاً للأعناق على خلاف المعروف من أن وصف غير العاقل لا يأتي على هذا الجمع، فقال الرضي: «وقد شبه غير أولي العلم بأولي العلم في الصفات إذا كان مصدر تلك الصفات من أفعال العلماء؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[فصلت: ١١]، وقوله: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ﴾، وقوله: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[يوسف: ٤]، ومثله في الفعل: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[يس: ٤٠].

سابعها: حذف حرف النداء، قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾[الفاتحة: ٤].

وحذف حرف النداء من الأحكام التي يذكرها النحاة في باب النداء.

ثامنها: زيادة «لا» النافية. قال في تفسير قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[الفاتحة: ٧] مجازه: غير المغضوب عليهم والضالين.

وقد بحث النحاة في حروف الزيادة، وأتوا على مواضع زيادتها، ومما تناولوه في بحثهم: زيادة حرف «لا»، وذكروا في الحديث عن مواضع زيادتها: أنها تزاد بعد حرف العطف.

ثم أخذ المؤلف في حديث عن الشيخ عبد القاهر الجرجاني، ونقل ما كتبه في «دلائل الإعجاز» عن معنى النظم، وخرج منه باعتقاد أن الشيخ قد رسم في كتابه المذكور «طريقاً جديداً للبحث النحوي، تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب».

ونحن نسوق إليك عبارات الشيخ التي حملها المؤلف على أنها تنبيه لطريق جديد للبحث في النحو، ونريك أن غرض الشيخ في ناحية غير الناحية التي نظر إليها المؤلف عند تفهم كلامه.

قال الشيخ عبد القاهر في (صفحة ٦١) من الكتاب المذكور:

«واعلم أنه ليس النظم إلا أن تضع الكلام الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت، فلا تخلّ بشيء منها».

موضوع حديث الشيخ عبد القاهر: الفصاحة التي هي بمعنى البلاغة والبراعة، وهي الوصف الذي يقع به التفاضل في خصلة البيان.

أراد الشيخ أن يحقق البحث عن منشأ هذه الفصاحة وموطنها، فأنكر أن تكون من صفات الألفاظ المفردة، والكلم المجردة، وقرر أنها من صفات الألفاظ باعتبار إفادتها المعاني عند التركيب.

وكلمة النظم يطلقها الشيخ، ويريد بها: تطبيق الكلام لمقتضى الحال، فيقول مرة: «النظم هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام»، ومعنى توخي معاني النحو: إيرادها على حسب الأغراض، ومعاني النحو هي: التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والتكرار والإضمار، والتعريف والتنكير، ونحو ذلك. ويقول مرة: «ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله».

والقوانين التي أشار إليها هي أحكام المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والحال والتمييز، والمضاف والمضاف إليه، والتوابع، والشروط والجزاء، وغيرها، وأحكام هذه الأبواب ترجع إلى الإعراب، والتقديم والتأخير، والحذف والذكر، وغير ذلك مما يبحث عنه في علم النحو.

ومعنى وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو: أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته، موضعه الذي يقتضيه علم النحو، ووضع المفردات والمركبات على وفق النحو لا يكفي لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول إلا بعد أن يفيد الأغراض التي تراد منه، ووضع المفردات والمركبات على وجه يفيد هذه الأغراض، قد تهدي إليه السليقة، وقد تساعد عليه معرفة علم المعاني.

ومعنى العمل على قوانين النحو: أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو؛ بأن لا يرتكب فيه ضعف التأليف، أو التعقيد اللفظي، ولكن

وضع المعاني النحوية التي هي الحذف ونحوه من التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير في مواضعها إنما يعرف بالملكة التي تتربى من كثرة كلام البلغاء، أو دراسة علم المعاني.

فكلام الشيخ عبد القاهر يشبه قول الزمخشري في مقدمة «المفصل» يمدح علم النحو: «وهو المرقاة المنصوبة إلى علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن».

ثم إن الشيخ عبد القاهر بعد أن قال: «أن تنظر في الخبر، وتنظر إلى الحروف؛ فتضع كلاً من ذلك في خاص معناه»، قال: «فتنظر في الجمل التي ترد، فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل، وفي الوصل موضع الواو من الفاء، والفاء من ثم، إلى غير ذلك».

والمراد: أنك بعد أن تنظر إلى الوجوه التي تذكر في النحو؛ تعرف أن لكل واحد منها موضعاً مخصوصاً عند تركيب الكلام باعتبار إفادتها الأغراض المطلوبة منها، وتجيء بكل واحد في موضع ينبغي له.

والخلاصة: أن تنظر في الجمل التي تؤلف باعتبار العوارض التي يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركه، فتعرف بالسليقة، أو بعلم المعاني موضع كل منها بحسب الأغراض المطلوبة منها، فتجيء به في موضعه.

وقد رأيت الشيخ كيف ذكر وجوهاً من تصرفات الخبر، ووجوهاً من تصرفات الشرط والجزاء، وأشار إلى حال التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإضمار والإظهار، ونبه على أن النظم أن تضع كلاً من ذلك مكانه، وتستعمله على الصحة، وعلى ما ينبغي له، ثم قال:

«ولست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه».

فالنحوي يدلك على أن المبتدأ والمفعول ـ مثلاً ـ متى فهم بقرينة حال أو مقال، جاز حذفه، ولكن هذا المعنى النحوي الذي هو الحذف لا يأخذ به الكلام حكم الصواب عند البلغاء إلا أن تصيب به موضعاً من مواضعه المعروفة لدى السليقة العربية الصحيحة، أو الملم بالقوانين المبحوث عنها في فن البلاغة.

ومن الظاهر أن الشيخ عبد القاهر عندما ذكر أن النظم توخي معاني النحو، والعمل على قوانينه وأصوله، يريد: النحو الذي كتب فيه النحاة قبله، مثل: سيبويه، وأبي علي الفارسي، وابن جني، ويريد القوانين والأصول المقررة في كتب هؤلاء وأمثالهم، وليس من المحتمل أن يريد نحواً وقوانين وأصولاً لم يتكلم أو لم يحقق البحث فيها العلماء من قبله. ننفي هذا الاحتمال؛ لأنه يذكر النحاة وأصولهم وقوانينهم ذكرَ من هو راضٍ عنها، ولم يرمِهم كما رماهم المؤلف بإزهاق روح فكرة النحو، وعدم الاهتداء في أبحاثهم النحوية، ولو أن الشيخ عبد القاهر يريد أن يرسم طريقاً جديداً للنحو، لنبه ـ ولو بايماء ولطف ـ على أن النحاة ضيقوا دائرة النحو؛ وأهملوا جانباً من معانيه وأصوله.

وقد رأينا الشيخ عبد القاهر قد ألف في النحو مثل شرحه لكتاب الإيضاح الذي سماه: «المقتصد»، وذهب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير القواعد التي يستقيم بها التركيب، ويسلم بها من آفة الفساد، تاركين النظر فيه من جهة الفصاحة وحسن البيان إلى علماء البيان.

وإذا قال الشيخ: إن النظم يعني البلاغة والبراعة أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، فهذا القول لاغبار عليه، ولا يقتضي أن رعاية قوانين النحو وحدها كافية في صوغ الكلام البليغ، أو فهم ما في الكلام من بلاغة عند سماعه، ذلك لأن النحو كما قدمنا يبحث عن المفردات والجمل من حيث هيئاتها التركيبية؛ فيفتح أمامك طرقاً متعددة للتعبير عن المعاني الوضعية، وليس من شأنه التعرض للأغراض التى يستدعي كل واحد منها طريقاً خاصاً، فما من غرض يعرض لك إلا وجدت له في النحو طريقاً تعبر به عنه، ولكن معرفة أن هذا الغرض يؤدى بهذا الطريق تحتاج فيه إلى وسيلة أخرى هي السليقة، أو تتبع علم المعاني، ونريد من الأغراض التي ليس من شأن علم النحو أن يبحث عنها: ما يسميه علماء البلاغة: المعاني التابعة؛ كالتعظيم يؤدى بالتركيب الذي يعبر فيه باسم الاشارة للبعيد، والتحقير يؤدى بالتركيب الذي يحذف فيه المسند إليه.

ودلالة الألفاظ على هذه الأغراض لم تكن بطريق الوضع، ولهذا لا يبحث عنها علماء اللغة أيضاً.

ذكر المؤلف: أن الشيخ عبد القاهر قد بلغ أقصى الجهد في تصوير رأيه وتوضيحه، وقال «فجمهور النحاة لم يزيدوا به في أبحاثهم النحوية حرفاً، ولا اهتدوا منه بشيء».

لم يزد النحاة بكتاب «دلائل الإعجاز» حرفاً؛ لأنه لم يؤلف في علم النحو، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة، وليست مباحثه مما تهدي إلى شيء من علم النحو.

وكيف يستقيم رأي المؤلف في أن عبد القاهر يقصد رسم طريق جديد

في النحو، وعبد القاهر يدلنا في فاتحة كتابه أنه مؤلف في فن البيان؛ إذ قال بعد الحديث عن شرف العلم: «ثم إنك لا ترى علماً هو أرسخ أصلاً، وأبسق فرعاً، وأحلى جنى، وأعذب ورداً، وأكرم نتاجاً، وأنور سراجاً، من علم البيان الذي لولاه، لم تر لساناً يحوك الوشي... الخ».

وسمى الشيخ علم البيان: علمَ الفصاحة، فذكر أن القرآن كان معجزاً بالمزايا التي ظهرت في نظمه، والبدائع التي راعت العرب، وأنه يجب على العاقل أن يبحث عن تلك المزايا والبدائع ما هي؟ ولم هي؟ وكيف هي؟ ثم قال:

«ولا يمكن ذلك إلا بالبحث عن حقيقة المجاز والحقيقة، والاستعارة والتشبيه والتمثيل، وحقيقة النظم، والتقديم والتأخير، والإيجاز والحذف، والوصل والفصل، وسائر وجوه المحاسن المعتبرة في النظم والنثر»، ثم قال: «وإذا ثبت ذلك، كان العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة، والكاشف عن ماهيتها، والمتفحص عن أقسامها؛ والمستخرج لشرائطها وأحكامها، والمقرر لمعاقدها وفصولها، والملخص المحرر لفروعها وأصولها، باحثاً عن أشرف المطالب الدينية، وأرفع المباحث اليقينية».

قال المؤلف: «وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبد القاهر بياناً لرأيه، وتأييداً لمذهبه، وجعلوها أصول علم البلاغة، سموه: علم المعاني، وفصلوه عن النحو فصلاً أزهق روح الفكرة، وذهب بنورها، وقد كان أبو بكر يبدي ويعيد أنها معاني النحو، فسموا علمهم: «المعاني»، وبتروا هذا الاسم البتر المضلل».

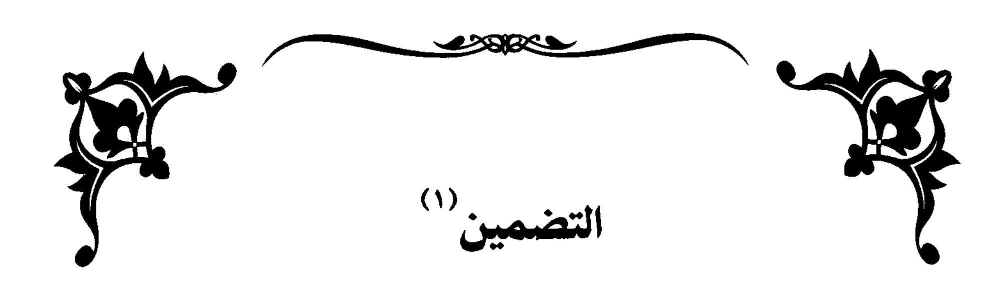
قد أريناك أن الشيخ عبد القاهر قد ذكر علم النحو، وقرر أن هناك علماً

يسمى: علم البيان، وهو العلم الذي تحدث عنه بعدُ بأنه العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة، وذكر في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم: المجاز والاستعارة، والتشبيه والتمثيل، وحقيقة النظم، والتقديم والتأخير، والإيجاز والحذف، والفصل والوصل... إلخ.

ولا يصح أن يكون المراد من علم البيان: علم النحو؛ فإنه عد في موضوع علم البيان: المجاز والاستعارة، والتشبيه والتمثيل، ولا أظن المؤلف يقدم على دعوى أن هذه المباحث من قبيل علم النحو، فإن ظهر للمؤلف أن يترك المجاز والاستعارة ونحوها إلى علم البيان، ويأخذ مباحث التقديم والتأخير ونحوها إلى علم النحو، فإن هذا رأي المؤلف، لا رأي الشيخ عبد القاهر، وإذا كانت أحوال التركيب في الواقع نوعين:

أحوال يخلص بها الكلام من فساد البنية وعيب اللحن، وأحوال يرتفع بها شأن الكلام في الحسن، فليس لنا أن ننكر على علماء العربية إذا فصلوا بين النوعين، وجمعوا مباحث كل نوع منهما على جانب، وعدُّوه علماً مستقلاً، ذلك أن هذا الصنيع أقرب إلى تنظيم العلوم، ووضع مسائلها في سلك محكم من التناسب.





التضمين[1]

للتضمين غرض هو: الإيجاز، وللتضمين قرينة هي: تعدية الفعل بالحرف، وهو يتعدى بنفسه، أو تعديته بنفسه، وهو يتعدى بالحرف.

وللتضمين شرط هو: وجود مناسبة بين الفعلين، وكثرة وروده في الكلام المنثور والمنظوم تدل على أنه أصبح من الطرق المفتوحة في وجه كل ناطق بالعربية، متى حافظ على شرطه، وهو مراعاة المناسبة.

فإذا لم توجد بين الفعلين العلاقة المعتبرة في صحة المجاز، كان التضمين باطلاً، فإذا وجدت العلاقة بين الفعلين، ولم يلاحظها المتكلم، بل استعمل فعل أذاع ـ مثلاً ـ متعدياً بحرف الباء على ظن أنه يتعدى بهذا الحرف، لم يكن كلامه من قبيل التضمين، بل كان كلامه غير صحيح عربية.

فالكلام الذي يشتمل على فعل عُدي بحرف، وهو يتعدى بنفسه، أو عدي بحرف، وهو يتعدى بغيره، يأتي على وجهين:

الوجه الأول: أن لا يكون هناك فعل يناسب الفعل المنطوق به، حتى تخرج الجملة على طريقة التضمين. ومثل هذا نصفه بالخطأ، والخروج

---

(١) بحث لغوي ألقاه الإمام في «مجمع اللغة العربية»، ونشر في مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الجزء الخامس من المجلد السابع ـ الصادر في ذي القعدة ١٣٥٣هـ القاهرة.

عن العربية، ولو صدر من العارف بفنون البيان.

الوجه الثاني: أن يكون هناك فعل يصح أن يقصد المتكلم لمعناه مع معنى الفعل الملفوظ، وبه يستقيم النظم، وهذا إن صدر ممن شأنه العلم بوضع الألفاظ العربية، ومعرفة طرق استعمالها، حمل على وجه التضمين الصحيح، كما قال سعد الدين التفتازاني: «فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم»، والتشمير لا يتعدى بإلى، فيحمل على أنه قد ضمن شمر معنى الميل الذي هو سبب التشمير عن ساق الجد.

فإن صدر مثل هذا من عامي، أو شبيه بعامي؛ أي: ممن يدلك حاله على أنه لم يبن كلامه على مراعاة فعل آخر مناسب للفعل الملفوظ، كان لك أن تحكم عليه بالخطأ، فلا جناح عليك أن تحكم على قول العامة ـ مثلاً ـ: أرجو الله قضاء حاجتي، باللحن، والخروج عن قانون اللغة الفصحى؛ لأن فعل الرجاء لا يتعدى إلى مفعولين، وليس لك أن تخرجه على باب التضمين؛ كأن تجعل «أرجو» مشرباً معنى «أسأل» بناء على أن بين الرجاء والسؤال علاقة السببية، فإن هذا الوجه لم ينظر إليه أولئك الذين استعملوا فعل «أرجو» متعديا إلى المفعولين.

ومن هنا نعلم أن من يخطئ العامة في أفعال متعدية بنفسها، وهم يعدونها بالحروف، مصيب في تخطئته، إذ لم يقصدوا لإشراب هذه الأفعال معاني أفعال أخرى تناسبها، حتى يخرج كلامهم على باب التضمين.

وليس معنى هذا أن التضمين سائغ للعارف بطرق البيان دون غيره، وإنما أريد: أن العارف بوجوه استعمال الألفاظ، لا نبادر إلى تخطئته، متى وجدنا لكلامه مخرجاً من التضمين الصحيح. أما غيره؛ كالتلاميذ، ومن يتعاطى

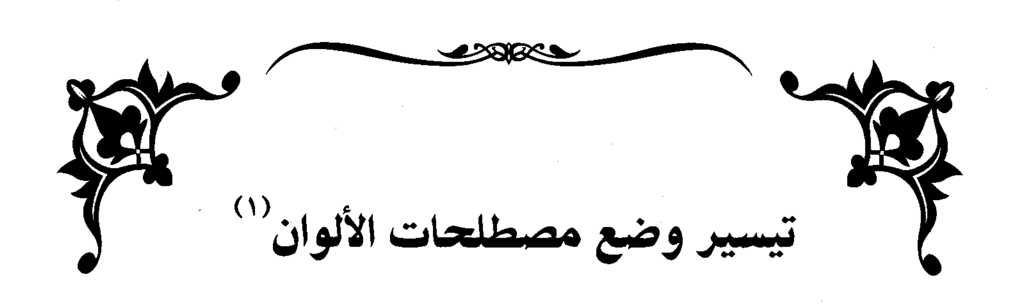
الكتابة من غير أن يستوفي وسائلها، فإن قام الشاهد على أنه نحا نحو التضمين؛ كما إذا اعترضت عليه في استعمال الفعل المتعدي بنفسه متعدياً بحرف، فأجاب بأنه قصد التضمين، وبين الوجه، فوجدته قد أصاب الرمية، فقد اعتصم منك بهذا الجواب المقبول، ولم يبق لاعتراضك عليه من سبيل.

وإن قام شاهد على أن المتكلم لم يقصد للتضمين، وإنما تكلم على جهالة بوجه استعمال الفعل، كان قضاؤك عليه بالخطأ قضاء لامرد له.

فمصحح ما يكتبه التلاميذ ونحوهم، يجب عليه أن يرد الأفعال إلى أصولها، ولا يتخذ من التضمين وجهاً لترك العبارة بحالها، والكاتب لا يعرف هذا الوجه، أو لم يلاحظه عند الاستعمال.

فللتضمين صلة بقواعد الإعراب من جهة تعدي الفعل بنفسه، أو تعديه بالحرف، وصلة بعلم البيان من جهة التصريف في معنى الفعل، وعدم الوقوف به عند حد ما وضع له، ومن هذه الناحية لم يكن كبقية قواعد علم النحو، قد يستوي في العمل بها خاصة الناس وعامتهم.





تيسير وضع مصطلحات الألوان[1]

حمداً لمن علم البشر أسماء الكائنات، وجعل لغة العرب أفضل اللغات، وصلى الله على سيدنا محمد أفصح الناطقين لساناً، وأبدعهم بياناً، وعلى آله وصحبه وسلم.

كثرت ضروب الألوان، بما ينشأ من مزج لون بلون، وبظهور اللون الواحد في درجات متفاوتة، فاحتاج كل لون يحصل من امتزاج لونين إلى اسم، كما احتاج كل لون إلى أن يكون له في كل درجة اسم يمتاز به.

وقد عنيت اللغات الحية بوضع أسماء تأتى على الألوان أصولها وفروعها، وربما بدا لذي النظرة القصيرة أن اللغة العربية فقيرة من أسماء الألوان، وأننا في حاجة إلى أن نستمد للألوان مصطلحات من لغات أخرى.

وهذا ما دعاني الى أن أحرر مقالاً، ترى فيه كيف وسعت العربية بما تحتويه معجماتها من الكلم، وبما تقرر في علم صرفها من المقاييس كلَّ ضرب من ضروب الألوان المختلفة بأصباغها، أو أشكالها أو درجاتها.

---

(١) بحث قدمه الإمام إلى المؤتمر الطبي العربي الثالث، والمنعقد في القاهرة في (ذي الحجة سنة ١٣٥٨هـ، يناير سنة ١٩٤٠م)، لمناسبة انتدابه لتمثيل المجمع اللغوي في المؤتمر، ونشر في مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الجزآن السابع والثامن من المجلد الثاني عشر ـ الصادران في المحرم وصفر ١٣٥٩هـ ـ فبراير ومارس ١٩٤٠م.

يقع نظري عندما أتصفح بعض المعجمات على كثير من أسماء الألوان، أو الأسماء التي روعي عند وضعها لون ما وضعت له، حتى وثقت بأن الألوان أخذت من اللغة حظاً وافراً.

ثم ألقيت نظرة على ما بين يدي من الكلم العائدة إلى الألوان، أو الكلم المراعى في وضعها لون، فلمحت أصولاً لا يمكن الاستعانة بها على توسيع دائرة مصطلحات الألوان كلما دعت الحاجة.

وها أنا ذا أعرض عليك أصنافاً من أسماء الألوان، وأصنافاً من الأسماء التي روعي في وضعها لون، وأحدثك عقب كل صنف عن مزيته، أو عما ينبه له من الأصول الميسرة لوضع مصطلحات جديدة:

*** أسماء الألوان:**

الاسم إما أن يدل على لون ساذج، وإما أن يدل على هيئة مركبة من لونين، أو ألوان، وكل من النوعين إما أن يكون مصدراً يؤخذ منه فعل، واسم فاعل، وإما أن يكون غير قابل للتصريف.

*** القابل للتصريف من أسماء الألوان الساذجة:**

أريد من اللون الساذج: ما يشمل اللون الأصلي؛ كالسواد، والفرعي؛ كالشهبة، وإليك جملة من هذا الصنف القابل للتصريف:

١ ـ الأُدمة: لون بين البياض والسواد، ويراد بها في وصف الإبل: البياض الواضح. يقال: أدِم وأدُم فهو آدم، والمؤنث أَدماء.

٢ ـ البرغثة: لون شبيه بالطحلة، ومنه اشتقاق البرغوث.

٣ ـ البضَاضة: شدة البياض. يقال: أبيض بَضٌّ: شديد البياض.

٤ ـ البُغثة: بياض يضرب إلى الخضرة، أو إلى الحمرة، فهو

أبغث، وهي بغثاء.

٥ ـ البُهمة: اللون الذي لا يخالطه غيره، فهو بهيم.

٦ ـ البياض: معروف.

٧ ـ الثقابة: شدة الحمرة، ثُقب، وهو ثقيب.

٨ ـ الحُتْمَة: السواد، والأَحتم: الأسود، والحاتم: الغراب الأسود.

٩ ـ الحُمرة: معروفة، احمرَّ الشيء، فهو أحمر، وهي حمراء.

١٠ ـ الحُلْبَة: سواد صرف، حَلِبَ، فهو أَحلب، وحلوب، ويقال: أسود حُلبوب: حالك.

١١ ـ الحُلكة: شدة السواد، حَلِك، فهو حالك، ويبالغ به، فيقال: أسود حالك.

١٢ ـ الحُمة: السواد، وقد يبالغ به في السواد، ويقال: أسود أحمُّ.

١٣ ـ الحَنْط: شدة الحمرة، يقال: حَنَطَ الأَديم، فهو حانط: احمرَّ، وقد يبالغ به في الحمرة، فيقال: أحمر حانط؛ أي: قانئ.

١٤ ـ الحَور: البياض، يقال: احوَّر الشيء: ابيضَّ، والحُوَّارَى: الدقيق الأبيض، وامرأة حوارية: بيضاء، وهو في العين شدة بياضها في شدة سوادها.

١٥ ـ الحُوَّة: حمرة تضرب إلى سواد، وسموا كل أسود غير شديد السواد: أحوى.

١٦ ـ الخَضْب: الخضرة تظهر في الشجر، يقال: خضَب الشجر، أو الأرض: اخضرَّ، فهو خاضب، وهي خاضبة.

١٧ ـ الخُضرة: معروفة، خَضِرَ، فهو أخضر، والمؤنث: خضراء،

وخضـِرة، وهو في الخيل: غُبرة تخالطها دهمة، وقد يطلق على السواد، فيقال: اخضرَّ الليل؛ أي: اسود.

١٨ ـ الدُّبْسة: حمرة مشربة سواداً، دبس، فهو أدبس، وهي دبساء، والدَّبس: الأسود من كل شيء.

١٩ ـ الدُّجة: في الأصل: شدة الظلمة، وجاءت بمعنى السواد، فقالوا للجبال السود: دُجُج، وقالوا: دُجدج ودَجوجى: شديدالسواد.

٢٠ ـ الدُّجنة: أقبح السواد: دَجِنَ فهو أدجن، وهي دجناء.

٢١ ـ الدُّخنة: كُدرة في سواد، دَخِنَ فهو أدخن، وهي دخناء.

٢٢ ـ الدُّسمة: غبرة إلى سواد، دَسِمَ، فهو أدسم، وهي دسماء؛ والديسم: السواد.

٢٣ ـ الدُّعجة: السواد، أو شدة السواد، دَعِجَ، فهو أدعج، وهي دعجاء، وقيل: شدة سواد العين وشدة بياضها، فيدخل في القسم الآتي، وهي أسماء ما ركب من لونين.

٢٤ ـ الدُّهسة: لون الرمل يعلوه أدنى سواد، يقال: ادهاست الأرض، أو العنز: صارت دهساء اللون.

٢٥ ـ الدُّكنة: لون يضرب إلى الغبرة ـ بين الحمرة والسواد ـ دكِن، فهو أدكن، وهي دكناء.

٢٦ ـ الدُّلمة: لون الفيل، والدَّلام: السواد، فهو أدلم، ودلماء.

٢٧ ـ الدُّهمة: السواد، يقال: ادهمَّ وادهامَّ، فهو أدهمُ، وهي دهماء، ويوصف به الضأن، فيراد به: الخالصة الحمرة.

٢٨ ـ الرُّبدة: لون الرماد «كدرة في سواد»، وقد اربدَّ، وارباذَّ، وهو

أربد، وهي ربداء.

٢٩ ـ الرُّبْسة: مثل الدُّبْسة، يقال: داهية دبساء، وربساء، وجاء بأمور رُبْس: سود.

٣٠ ـ الرُّمدة ـ لون الرماد، يقال: نعامة رمداء، وثوب أرمد.

٣١ ـ الرُّمكة: سواد مشرب كُدرة «لون الرماد»، يقال: ارمكَّ الجمل، فهو أرمك.

٣٢ ـ الرَّهرهة: حسن بصيص البشرة ونحوه، وترهره الجسم: ابيضَّ من النعمة.

٣٣ ـ الزُّهرة: البياض، والأزهر: الأبيض، وهي زهراء، وقد يبالغ به في لون الحمرة، فيقال: أحمر زاهر.

٣٤ ـ السُّحمة: السواد، يقال: سَحِم فهو أسحم، وهي سحماء.

٣٥ ـ السُّخمة: السواد، سخِم، فهو أسخم، والسَّخام: سواد القدر.

٣٦ ـ السُّدفة: في الأصل: الظلمة، وتستعمل في السواد، وأشار صاحب «القاموس» إلى هذا بقوله: والأسدف: الأسود.

٣٧ ـ السُّعرة: لون يضرب إلى السواد فويق الأُدمة، يقال: سَعِر، فهو أسعر.

٣٨ ـ السَّفَر: بياض النهار.

٣٩ ـ السُّفعة: سواد مشرب بحمرة، وقيل: سواد مع لون آخر، يقال: سفع، فهو أسفع، وهي سفعاء.

٤٠ ـ السُّمرة: لون بين البياض والسواد، يقال: سمُر، فهو أسمر، وهي سمراء.

٤١ ـ الشَّرَق: اشتداد الحمرة، يقال: شرق الشيء: اشتدت حمرته، وأشرقته بالصبغ إذا بالغت في حمرته، وثياب مشرقة؛ أي: محمرة.

٤٢ ـ الشُّقرة: بياض تعلوه حمرة، وهي في الخيل حمرة في مُغرة، يقال: شقِر، فهو أشقر، وهي شقراء.

٤٣ ـ الشُّكلة ـ حمرة وبياض مختلطان، وقيل: بياض يضرب إلى حمرة، وفي الإبل: ما يخالط سواده حمرة.

٤٤ ـ الشُّهْبة: بياض يغلب على السواد، يقال: شَهِب وشَهُب، فهو أشهب، وهي شهباء.

٤٥ ـ الصُّبْحة: سواد يضرب إلى حمرة، يقال: صَبُح، فهو أصبح، وهي صبحاء.

٤٦ ـ الصُّحْرة: غبرة في حمرة خفيفة إلى بياض قليل، وهو أصحر، وهي صحراء.

٤٧ ـ الصُّحْمة: سواد إلى صفرة، أو غبرة إلى سواد قليل، أو حمرة في بياض، وهو أصحم، وهي صحماء.

٤٨ ـ الصُّدأة: شقرة إلى سواد، وهو أصدأ، وهي صدآء.

٤٩ ـ الصُّفرة: معروفة، وقد اصفرَّ واصفارَّ، فهو أصفر، وهي صفراء.

٥٠ ـ الصُّهبة: حمرة في سواد، أو شقرة في الشعر، صَهِب، فهو أصهب، وهي صهباء.

٥١ ـ الضحاء: البياض أو الشهبة، والأضحى من الخيل: الأشهب، والأنثى ضحياء: قال أبو عبيدة: لا يقال للفرس إذا كان أبيض: أبيض، ولكن يقال له: أضحى، وليلة ضحياء ـ بيضاء.

٥٢ ـ الطّحْلة: لون بين الغبرة والبياض بسواد قليل «لون الرماد»، وفي «أساس البلاغة»: «شراب أطحل: كدر على لون الطحال».

٥٣ ـ الطُّلسة: غبرة إلى سواد، وهو أطلس.

٥٤ ـ الطُّهمة: سمرة تجاوزت إلى سواد.

٥٥ ـ الظَّمى: السمرة، يقال: رمح أظمى: أسمر، وقد يراد به السواد، يقال: ظل أظمى، وبعير أظمى: اسود.

٥٦ ـ العَتك والعتوك: الاحمرار، يقال: عتك الرمل، والدم: اشتدت حمرتهما، والعاتك في الألوان الخالص، ومن النساء: المحمرة أو المصفرة من كثرة الطيب.

٥٧ ـ العَشرقة: الاخضرار، يقال: عشرق النبت، أو الأرض: اخضرَّ.

٥٨ ـ العُفرة: بياض تعلوه حمرة، أو بياض ليس بشديد.

٥٩ ـ العِيْسة: بياض يخالطه شيء من شقرة، وقيل: لون أبيض مشرب صفاء في ظلمة خفيفة.

٦٠ ـ الغُبرة: لون شبيه بالغبار، والأغبر: الذئب؛ لغبرة لونه، وهي غبراء.

٦١ ـ الغُبسة: بياض فيه كدرة «لون الرماد»، فهو أغبس.

٦٢ ـ الغُثرة: الغبرة: أو الغبرة تضرب إلى خضرة، أو إلى حمرة.

٦٣ ـ الغُربة: بياض صرف، والمُغرب: الأبيض وما كل شيء منه أبيض، يقال: أسود غربيب: حالك.

٦٤ ـ الغُرَّة: البياض، والأَغَر: الأبيض من كل شيء، ويقال: غَرَّ غَراً وغُرَّةً: ابيضَّ، والغرة في الفرس: بياض في جبهته.

٦٥ ـ الفُحومة: السواد: فَحُم، فهو فاحم، وفحيم.

٦٦ ـ الفُضحة: الغُبرة في طُلحة، يكون في ألوان الإبل والحمام، فضح، فهو أفضح، وهي فضحاء، وقال أبو عمرو: سألت أعرابياً عن الأفضح، فقال: هو لون اللحم المطبوخ.

٦٧ ـ الفُقوع: شدة الصفرة، وأصفر فاقع مبالغة، وقد يبالغ به في كل ناصع اللون من بياض وغيره.

٦٨ ـ القُتمة: سواد ليس بشديد، كسواد ظهر البازي، قَتِم، فهو قاتم، وقَتُم فهو أقتم، وهي قتماء، وقيل: القُتمة: حمرة وغبرة، ويقال: أحمر قاتم: شديد الحمرة، كما يقال: أسود قاتم.

٦٩ ـ القُثمة: الغبرة، قَثُم: اغبرَّ.

٧٠ ـ القُلْبة: الحمرة، يقال: قلبت البسرة: احمرت.

٧١ ـ القُمرة: شدة البياض، ومنه اشتق القمر، أو بياض يضرب إلى خضرة، أو بياض فيه كدرة، ويقال للسحاب الذي يشتد ضوؤه لكثرة مائه: سحاب أقمر، وهي قمراء، وقمرة.

٧٢ ـ القُنوء: اشتداد الحمرة، يقال: قَنَأ، وهو قانِئ، وهي قانئة، ويبالغ به في الحمرة، فيقال: أحمر قانئ.

٧٣ ـ القُهبة: بياض تعلوه كدرة، قَهِب فهو أقهب، وهي قَهِبة.

٧٤ ـ الكُدرة: لون ينحو نحو السواد والغبرة، كدِر، فهو كدر.

٧٥ ـ الكُلفة: لون بين البياض والسواد، والكَلَف: السواد في صفرة، ويقال: بعير كَلِف: للبعير الذي يخالط حمرته سواد.

٧٦ ـ الكُمتة: حمرة يخالطها سواد، كمت فهو كُميت.

٧٧ ـ الكُمْدة ـ تغير اللون وذهاب صفائه، قالوا: مالي أراك أكمدَ اللون؟ وكمِد الثوب: تغير لونه من إخلاق.

٧٨ ـ الكُهبة: غيره مشربه سواداً.

٧٩ ـ اللُّهبة: بياض ناصع نقي، والملهَّب من الثياب: ما لم تشبع حمرته.

٨٠ ـ اللَّهَق: شدة البياض، وهو لَهِق، وقيل: اللهق: بياض ليس بذي بريق.

٨١ ـ المُعرة. لون يضرب إلى الحمرة.

٨٢ ـ المُغرة: لون ليس بناصع الحمرة، أو شقرة بكدرة، والأَمغر الذي في وجهه حمرة في بياض صاف.

٨٣ ـ المَقَه: بياض في زرقة، أو حمرة في غبرة، أو غبرة إلى البياض، مَقِه مَقْهاً، فهو أمقهُ، وهي مقهاء.

٨٤ ـ المُلحة: بياض يخالطه سواد، وهو أملح، وهي ملحاء، وقد يطلق على أشد الزرق.

٨٥ ـ المُهْقة: بياض في زرقة، أو شدة البياض، مَهِق مَهَقاً فهو أمهق، وهي مهقاء.

٨٦ ـ النَّصاعة: شدة البياض، يقال: نصَع لونه؛ أي: اشتد بياضه، ويبالغ به في البياض، فيقال: أبيض ناصع، وقد يبالغ به في الحمرة، فيقال: أحمر ناصع؛ أي: قانىء.

٨٧ ـ النَّضْرة: الحسن والبهجة، والناضر: شديد الخضرة، ويبالغ به في كل لون، فيقال: أخضر ناضر، وأحمر ناضر، وأصفر ناضر.

٨٨ ـ النُّعوج: البياض الخالص، يقال نَعَجَ؛ أي: ابيضَّ، فهو ناعج، وهي ناعجة.

٨٩ ـ النُّفوض: ذهاب بعض لون الصبغ، نفَض الثوب، فهو نافض: (باهت).

٩٠ ـ النَّوَق: بياض فيه حمرة يسيرة.

٩١ ـ الوُردة: حمرة تضرب إلى الصفرة، يقال وَرُد، فهو وَرْد، وهي وردة.

٩٢ ـ الوُرقة: بياض يضرب إلى سواد «لون الرماد»، وهو أورق، وهي ورقاء.

٩٣ ـ الوَضَح: بياض الصبح: والواضح من الإبل: غير شديد البياض، والوضاح: الأبيض اللون، الحسنه.

٩٤ ـ اليُقوقة: البياض، يقال: يَقَّ: ابيضَّ، فهو يَقِق، ويبالغ بها فيه، فيقال: أبيض يقق.

فقد رأيت من هذه الكلم، كيف كان واضع اللغة العربية يضع للألوان أسماء يؤخذ منها أفعال وأسماء الفاعل، ورأيته كيف كان يدل على اللولين يمتزجان بلفظ واحد، وفي ذلك كله تيسيرٌ على الناطق بها، وتَحَرٍّ لوجه من وجوه الإيجاز البديع.

ومن مزايا هذا النوع من الكلم: أنه يؤخذ منه لايجاد اللون مصادر، وأفعال، وأسماء فاعل، وأسماء مفعول، فيقال: بيَّض الشيء تبييضاً، فهو مبيِّض، والشيء مبيَّض، وكذلك قالوا: حمرته، وسودته، وصفرته، وخضَّرته، ووردته، وقنأته.

وتعدية الفعل الثلاثي اللازم بالتضعيف إلى المفعول، مقيسٌ عند طائفة من علماء العربية، وإذا رأيت في هذا النوع ألفاظاً مترادفة على لون واحد، فلواضع المصطلحات أن يخص كل لفظ من هذه المترادفات بدرجة من درجات اللون الذي فسر به.

وما كان ينبغي لواضع مصطلحات أن يعدل عن هذه الأسماء إلى غيرها من الأسماء التي لا تتصرف، أو الألفاظ التي لا تشعر باللونين الممتزجين إلا أن تمكون مركبة.

*** أسماء الألوان الساذجة غير القابلة للتصريف:**

في أسماء الألوان الساذجة ما لا يساعد على أن يؤخذ منه فعل، أو اسم فاعل، كالأرجوان للحمرة[١]، والجريال لحمرة الذهب[٢]، والعوهق للون كلون السماء مشرب سواداً.

ومن هذا القبيل الألفاظ التي تدل على لون بإلحاق ياء النسبة إلى اسم شيء عرف بذلك اللون؛ كما قالوا: الزنجارية[٣] للون الكُهبة، والكراثية[٤] لخضرة تضرب إلى سواد، والنيلية[٥] للكراثية مع قليل من الحمرة، والبنفسجية لما يشبه لون البنفسج؛ وقال العرب: أسود لوبيّ، وأرادوا باللوبي: شديد السواد، نسبة إلى اللوبة، وهي الأرض ذات الحجارة السود، وقالوا: فرس

---

(١) قد يبالغ به في الحمرة، فيقال: أحمر أرجوان.

(٢) قد يطلق على ما خلص من لون أحمر.

(٣) نسبة إلى الزنجار.

(٤) نسبة إلى الكراث: ضرب من النبات.

(٥) نسبة إلى النيل، وهو نبات يصبغ به.

صنابيّ اللون: بين الصفرة والحمرة: نسبة إلى الصناب، وهو الخردل مع الزبيب، وقالوا حمام ورسيّ: أصفر: نسبة إلى الورس، وهو نبات أصفر تصبغ به الثياب، وقالوا: تِبْنِيّ: أصفر كالتبن.

والوصول إلى التشبيه من طريق النسبة غير عزيز، فقول الناس: برتقالي، ورمادي، وسماوي، غير خارج عن مقاييس اللغة.

*** أسماء هيئات الأشياء المركبة من ألوان:**

نريد من هذا النوع: الاسم الذي يدل على هيئة مركبة من لونين يمتاز كل منهما عن الآخر بصبغة وموضعه نحو: الرُّقطة، وتلحق بهذا ما يدل على لون يستلزم لوناً آخر، كاللُّمظة، وهذا النوع يأتي مصدراً يؤخذ منه فعل، واسم فاعل، ويأتي اسماً غير قابل للتصريف.

*** أسماء الألوان المركبة القابلة للتصريف:**

يوجد من هذا النوع أسماء كثيرة، وإليك طائفة مما وقع عليها نظرنا في المعجمات:

١ ـ الأُرْثة: بياض وسواد، وهي الرقطة، يقال: كبش آرث، ونعجة أرثاء.

٢ ـ البُرشة: أن يكون في الشيء ألوان مختلفة، يقال: مكان أبرش: مختلف الألوان، والبَرَش في شعر الفرس: نكت صغار تخالف سائر لونه.

٣ ـ البَرص: بياض يظهر في البدن، وجاوز العرب به هذا المرض، فقالوا للحية فيها لمع بياض: البرصاء، بل سموا القمر بالأبرص.

٤ ـ البُغثة: سواد يشوبه نقط بياض؛ أو بياض يشوبه نقط سواد، بغِث فهو أبغث، وهي بغثاء.

٥ ـ البَقَع: بياض يخالطه لون آخر، وهو أبقع، ومبقَّع: فيه موضع بياض، وموضع غيره.

٦ ـ البُلقة: سواد وبياض، بَلُق، فهو أبلق، وهي بلقاء، والفرس الأبلق: ما ارتفع تحجيله إلى فخذيه.

٧ ـ الخصاف: أن يجتمع لونان من سواد وبياض، والأخصف من الخيل والغنم: الأبيض الخاصرتين والجنبين، ومن الجبال: ما فيه بياض وسواد، ورماد خصيف: فيه سواد وبياض، وسماء مخصوفة: ذات لونين، وخصَّف الشيبُ لمته: جعلها خصيفة: ذات بياض وسواد.

٨ ـ الخُلسة: أن يكون السواد أكثر من البياض، يقال: أخلس الشعر، فهو مخلس، وخليس: إذا ابيض بعضه، وأخلس النبت: إذا كان بعضه أخضر، وبعضه أبيض.

٩ ـ الخَيَف: أن يكون إحدى عيني الفرس أو غيره زرقاء، والأخرى كحلاء، فهو أخيف، ويقال: تخيَّف ألواناً؛ أي: تغير.

١٠ ـ الخال: الشَّامة في الجسد، والأخيل: كثير الخيلان، وهي خيلاء، (وقد نص صاحب «اللسان» على أنه لا فعل له).

١١ ـ الدُّرعة: أن يكون رأس الفرس أو الشاة أسود، وسائره أبيض، دَرِع، فهو أدرع، وهي درعاء.

١٢ ـ الدغمة: أن يضرب وجه الفرس وجحافله إلى سواد أشد من سواد سائر جسده، ويقال: ادغامَّ، فهو أدغم، وهي دغماء.

١٣ ـ الرُّبشة: اختلاف اللون، يقال: رجل أربش: مختلف اللون.

١٤ ـ الرُّثمة: بياض في جحفلة الفرس العليا، أو بياض في الأنف،

رِثم، فهو أرثم، وهي رثماء، ونعجة رثماء: سوداء الأرنبة، وسائرها أبيض.

١٥ ـ الرُّقش: نقط أو خطوط سود وبيض، يقال: حية رقشاء؛ لترقيش ظهرها بخطوط ونقط. والرقشاء من المعز: التي فيها نقط من سواد وبياض.

١٦ ـ الرُّقطة: سواد يشوبه نقط بيض، أو بياض يشوبه نقط سود، ارقَطَّ وارقاطَّ، فهو أرقط، وهي رقطاء.

١٧ ـ الرَّمش: رجل أرمش: مختلف اللون، وأرض، أو سنة رمشاء: كثيرة العشب.

١٨ ـ الرَّمَل: خطوط في قوائم الثور أو البقرة الوحشية تخالف سائر لونه، وهو أرمل، وهي رملاء، ونعجة رملاء: سوداء القوائم، وسائرها أبيض.

١٩ ـ الشُّمَط: بياض الرأس يخالطه سواد، والشميط: ذئب فيه سواد وبياض.

٢٠ ـ الصُّقعة: أن يكون في وسط رأس الفرس أو الطير أو غيره بياض، وهو أصقع، وهي صقعاء.

٢١ ـ العُرمة: تنقيط ببياض وسواد، ومن غير أن يتسع كل نقطة، وهو أعرم، وهي عرماء، والحية العرماء: التي فيها نقط سود وبيض.

٢٢ ـ العُصمة: أن يكون في ذراعي الظبي أو الوعل، أو في إحدى ذراعيه بياض، وسائره أسود أو أحمر، وهو أعصم، وهي عصماء.

٢٣ ـ الكَحَل: سواد يعلو جفون العين خِلقة، والكحلاء: الشديدة سواد العين، ومن النعاج: البيضاء السوداء العين.

٢٤ ـ اللُّمْظة: بياض في جحفلة الفرس السفلى، فهو ألمظ.

٢٥ ـ اللَّمى: سمرة في الشفة، لَمِيَ، فهو ألمى، وهي لمياء، واستعملوها في شديد السمرة، فقالوا: رمح ألمى: شديد السمرة.

٢٦ ـ النَّبَطُ: أن يكون في بطن الفرس أو شاكلة الشاة بياض، يقال: فرس أنبط: أبيض البطن، وشاة نبطاء: بيضاء الشاكلة.

٢٧ ـ النَّشَم: أن يكون في الثور نقط بيض وسود، يقال: نشِم، فهو نشيم.

٢٨ ـ النَّكتة: النقطة من أي لون كان، يقال: في العين نكتة بياض، أو حمرة، ويقال: هو كالنكتة البيضاء في الثور الأسود، ونكَّت البُسر: بدا فيه نقط من الإرطاب، فهو منكِّت، والبسرة منكِّتة (بصيغة اسم الفاعل).

٢٩ ـ النُّمرة: النكتة من أي لون كان، ولكنهم يقولون: الأنمر: ما فيه نكتة بيضاء، وأخرى سوداء، ومنه سمي السبع المعروف بالنَّمر، ويقال نَمِر (كفرِح) السحابُ: صار على لون النمر، فهو نِمر وأنمر، وهي نَمِرة ونمراء.

٣٠ ـ الوبَش: الرَّقَط من الجرب، وَبِش البعير، فهو وَبِش.

٣١ ـ الوَدَق: نقط حمر تخرج في العين من علة كدم تشرق به، ودِقت، فهي ودِقة.

٣٢ ـ الوَكتة: النقطة في الشيء من غير لونه، يقال: وكَّت البُسْر: بدت فيه نقط من الإرطاب، فهو موكِّت، والبسرة موكِّتة (بصيغة اسم الفاعل).

وفي هذا النوع المزايا التي نبهنا لها آنفاً من صوغ الأفعال، وأسماء الفاعل، ومن دلالة الكلمة الواحدة على هيئة شيء ذي لونين.

*** أسماء الألوان المركبة غير قابلة التصريف:**

نريد من هذا: ما كان نحو الخِلقة، وهو كل لونين اجتمعا.

ويمكن صوغ أسماء للألوان المركبة بوسيلة النسبة التي يراد بها التشبيه؛ كأن تريد الدلالة على حال ما يركب من سواد وبياض في هيئة الجِزْع «وهو: خرز يماني فيه سواد وبياض»، فتقول: الجزعية، وذو اللون جزعي، ولو أردت الدلالة على حال ما يركب من ألوان متعددة مختلفة بهيئة قوس قُزَح، لساغ لك أن تقول القزحية، وذو اللون قزحي، وتقول على هذا النمط: النرجسية، متى أردت تشبيه حال ما اجتمع فيه بياض وصفرة على هيئة النرجس، والعرب يشبهون العيون بالنرجس، وشبهوا عيون الوحش بالجَزْع.

*** الأسماء المراعى في معانيها لون:**

في اللغة أسماء يلاحظ عند وضعها، أو عند استعمالها لون من الألوان، دون أن نجد لها في المعجمات مصدراً، أو فعلاً يدل على نفس اللون.

أولاها: أسماء لا يوجد في مادتها مصدر، أو فعل يدل على نفس اللون، ويصح أن تكون مأخوذة منه على وجه مقيس، وهذه إما أن تكون موضوعة، أو مستعملة لمجرد الدلالة على الاتصاف بلون.

وأمثلتها:

الدَّيجور: الأغبر الضارب إلى السواد.

الدِّحمس: الأسود من كل شيء.

الذريحي: يبالغ به في الحمرة، فيقال: أحمر ذريحي؛ أي: أرجوان.

الأصبغ: المبيضّ طرف الذنب، يقال: طائر أصبغ، وعنز صبغاء.

المُصْمَت: ما لا يخالط لونه لون آخر، يقال: ثوب مصمت؛ أي: بلون واحد لا شِيَة فيه.

الصَّمعريُّ: الخالص الحمرة.

الصَّيعريُّ: يبالغ به في الحمرة، يقال: أحمر صيعري؛ أي: قانئ.

المضرحيُّ: الأبيض من كل شيء.

الغُداف: الأسود، يقال: شعر غداف، وجناح غداف: أسود، ويقال للغراب الأسود غداف، وأغدف الليل: إذا أظلم.

الغضْب: الشديد الحمرة.

الغيهب: شديد السواد من الخيل.

الفَدْم: الأحمر المشبع حمرة، أو ما لم تكن حمرته شديدة.

القَرَّاص: القانئ، يقال: أحمر قراص: قانئ.

القهْبَلس: الأبيض تعلوه كدرة.

الكرك: الأحمر، وأكثر ما يوصف به الثياب، واستعمل في الخوخ، فقالوا: خوخ كرك: فيه حمرة.

اللُّهاثي: الكثير الخيلان الحمر في الوجه، واللُّهاث: النقط في الخوص.

الماذي: الأبيض، قالوا: عسل ماذيّ؛ أي: أبيض، ودرع ماذيَّة: بيضاء.

الأمرخ: المنقط ببياض وحمرة، قالوا: ثور أمرخ؛ أي: به نقط بيض وحمر.

الماريَّة: البيضاء البراقة (لؤلئية اللون) يقال: امرأة أو قطاة مارية؛ أي: بيضاء براقة.

اليلَق: الأبيض من كل شيء، ويقال: أبيض يلق: متناهٍ في البياض.

وإما أن يجري مجرى اسم العين، فلا يقع وصفاً لغيره، وهو الذي يقول فيه أصحاب المعجمات: هو اسم لاصفة.

وأمثلته:

البرّكان والبرنكان: الكساء الأسود.

الشَّمرساء: السحابة البيضاء.

الصبير: السحابة البيضاء.

العلجوم: الظبي الآدم.

العوهج: الظبية في كشحيها خطتان سوداوان.

الغَمِرة: ثوب أسود يلبسه الخدمة.

القصيم: الجلد الأبيض يكتب فيه.

ثانيتها: أسماء تدل على ذي لون أو لونين، وهي مأخوذة من اسم عين؛ كاسم الموضع الذي يقع عليه أحد اللونين.

أمثلته:

الأصدر: الأبيض لبة الصدر من الغنم والخيل.

المطرَّف: أبيض الطرفين: الرأس، والذنب، أو أسودهما، وسائر لونه يخالف ذلك.

الأعنق: الكلب في عنقه بياض.

المعضَّد: ثوب له علم في موضع العضد.

أو اسم ما يشبهه اللون في صبغه أو هيئته.

وأمثلته:

الآزر: يقال: فرس آزر: إذا كان لون فخذيه أبيض، ولون مقاديمه أسود، أو أي لون كان، فكأن بياضه إزار، والمؤزرة: نعجة كأنها أزرت بسواد.

المحجَّل: يقال: فرس محجَّل: إذا ابيضت قوائمه، وجازوا البياض إلى نصف الوظيف (ما فوق الرسغ إلى الساق) كأن بياضه حجل (والحجل: الخلخال).

المتبَّن: الأصفر في لون التبن.

المدنَّر: الفرس فيه نكت فوق البرش (تشبه الدنانير).

المرجَّل: يقال: بُرد مرجل: فيه صور الرجال.

المرحَّل: برد مرحل: فيه صور الرحال.

المسروَل: يقال: فرس مسرول: إذا جاوز بياض تحجيله العضدين والفخذين؛ كأنه لبس السراويل.

المسهَّم: يقال: برد مسهم: إذا كان فيه وشي كالسهام.

المشجَّر: ما نقش بهيئة الشجر من الديباج.

المضلَّع: ثوب فيه خيوط تشبه الأضلاع.

المطبَّل: ثوب عليه صورة الطبل، يقال: برزوا في أردية الطبل.

المطيَّر: ما نقش فيه صورة الطيور.

المعمَّم: الأبيض الرأس، يقال: فرس معمَّم؛ أي: أبيض الرأس دون العنق، ودون سائر جسده، كأن بياضه عمامة، وهي ما يلف على الرأس.

المعيَّن: ثوب في وشيه ترابيع صغار كعيون الوحش.

المقفَّص: يقال: ثوب مقفص؛ أي: مخطط بهيئة القفص.

المفوَّف: الثوب الذي فيه خيوط بيض كالفُوف، والفوف: نقط بياض في أظفار الأحداث.

المقفَّز: ما كان بياض تحجيله في يديه إلى المرفقين؛ كأنه لبس القفاز.

المُمَرجَل: ثوب فيه صور المراجل؛ أي: القدور.

المكعَّب: الموشَّى على هيئة الكعاب.

الممغَّر: ما لونه كلون المغرة.

المنطَّقة: ما علم عليها بحمرة في موضع النطاق.

الوشحاء: العنز التي يكون بياضها المخالف لسائر لونها؛ كالوشاح لها.

وما جاء على وزن مفعَّل من هذا الضرب يصح لواضع المصطلحات أن يقيس عليه، فيقول ـ مثلاً ـ: مسوَّر، أو مسمَّك، أو مسيَّف، لما نقش عليه صور أسورة، أو اسماك، أو سيوف.

ومن قبيل الأسماء المأخوذة من اسم عين ما يؤخذ من اسم الموضع الذي ينتهي إليه اللون نحو:

١ ـ المجبَّب: يقال: فرس مجبب: إذا ارتفع البياض منه إلى الجبُب (جمع: جبة، وهو موصل ما بين الساق والفخذ).

٢ ـ المجوَّف: الذي يصعد البلق فيه حتى يبلغ الجوف (البطن).

٣ ـ مرفَّقة: وصف للشاة التي يبلغ بياض يديها إلى مرافقها.

ومن هذا القبيل ما يؤخذ من اسم الصبغ الذي يعطي اللون، نحو:

١ ـ المجسَّد: الأحمر، يقال: ثوب مجسد؛ أي: أحمر، وأصله: المصبوغ بالجساد، وهو الزعفران، أو العصفر.

٢ ـ المضرَّج: الأحمر، قيل: مأخوذ من الإضريج، وهو صبغ أحمر.

٣ ـ المُمَصَّر: يطلق على ما فيه حمرة خفيفة من الثياب، وقال بعض

علماء اللغة: الممصَّر: المصبوغ بالمصر، وهو الطين الأحمر، ومن فسروا الممصر بما فيه صفرة خفيفة لم نرهم تعرضوا لوجه اشتقاقه.

٤ ـ المُهَرْوَد: ما فيه صفرة خفيفة في الثياب، وقال بعض علماء اللغة: المهرود: الثوب الذي يصبغ بعروق يقال لها: الهُرد.

ويدخل في هذا الباب الاسم الذي يؤخذ من اسم البلد الذي يصنع فيه ذو اللون.

ومثاله:

مهراة: صفراء، يقال: عمامة مهراة؛ أي: صفراء، وكان سادات العرب يلبسون العمائم الصفر، قال بعض علماء اللغة: مهراة، : نسبة إلى هراة، لأن هذه العمائم كانت تجلب منها.

*** أسماء ايجاد الالوان:**

ذكرنا أن أسماء الألوان يشتق منها مصادر وأفعال للدلالة على إيجادها؛ نحو: بيَّض وحمَّر وسوَّد، وللعرب بعد هذا ألفاظ للدلالة على إيجاد الألوان.

وأمثلتها:

البرقشة: النقش بألوان شتى، وتبرقش الرجل: تزين بألوان شتى مختلفة، وتبرقش النبت: إذا اختلفت ألوانه.

الدِّخلة: تخليط ألوان في لون.

الدَّمّ: طلاء الشيء بأي لون كان، دمَّه بالدمام (الطلاء)، فهو مدموم، ودميم.

الرَّقْم: تخطيط في الثوب وغيره كالترقيم.

الترقين: الترقيم.

الزَّبرقة: تصفير الثوب.

الزَّهلقة: تبييض الثوب.

التزويق: النقش والتزيين.

التضريج: صبغ الشيء بحمرة.

النقش: تلوين الشيء بلونين.

الوشي: الرقم والنقش.

هذا ما أردنا عرضه من أسماء الألوان، وأسماء ما يراعى في استعماله لون يقوم به، وقد رأيت فيما عرضناه من أسماء الألوان ما يذكر علماء اللغة في تفسيره لونين، أو ألواناً، ولواضع المصطلحات أن يقصر اللفظ المشترك على أحد معانيه؛ كما قالوا: الجون: الأحمر والأبيض والأسود، فله أن يخصه بأي لون شاء.

ورأيت فيما عرضناه من الأسماء ما يختلف علماء اللغة في تعيين اللون المراد منه، ولواضع المصطلحات فيما إذا اختلفوا، ولم يظهر وجه لترجيح رأي على غيره: أن يأخذ بالرأي الذي يناسب الاصطلاح، كما اختلفوا في «الممصر» هذا يقول: ما فيه حمرة خفيفة، وهذا يقول: ما فيه صفرة خفيفة، فله أن يخص الممصر بما شاء من ذي حمرة خفيفة، أو ذي صفرة خفيفة.

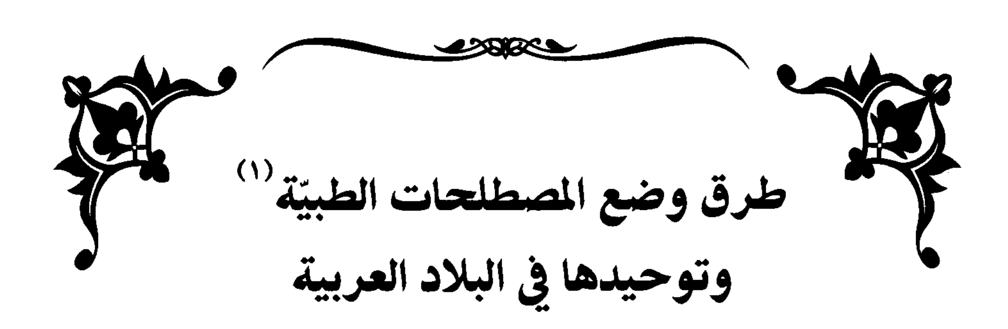
ويشابه هذا أن يختلف اللغويون في درجة اللون الذي وضع له الاسم، كما اختلفوا في «الفدم»، هذا يقول: المشبع حمرة، وهذا يقول: ما حمرته غير شديدة، فلواضع المصطلحات أن يخص كلمة الفدم بذي الحمرة الشديدة، أو ذي الحمرة الخفيفة.

ورأيت فيما عرضناه عليك أسماء تخصها المعجمات بنوع من الأشياء؛

كالثياب، أو الحيوان، أو النبات، وهذا النوع من الأسماء يصح لواضع المصطلحات التصرف فيه باستعماله على وجه المجاز فيما بينه وبينه علاقة من نحو مشابهة، أو إطلاق، أو تقييد.

وملخص البحث: أن اللغة العربية تسع ـ بغزارة مفرداتها، ومساعدة أصول صرفها ـ كلَّ ما يحتاج إليه من المصطلحات العائدة إلى الألوان، وقد رأيتها كيف تدل على الألوان بالألفاظ الكثيرة التصرف، ورأيتها كيف فتحت أبواباً يمكن الدخول منها إلى وضع مصطلحات حاجات العلوم والمدنية، دون أن نضطر إلى ترقيعها بكلمات من لغات غير عربية.





طرق وضع المصطلحات الطبيّة[1] وتوحيدها في البلاد العربية

شرف الأمة في رقي لغتها، ورقي لغتها في مسايرتها للعلوم والفنون، واتساعها لأن تخوض في بحث كل علم أو فن، وتشرح مسائله، وإن بلغت في كثرتها وغموضها أقصى غاية.

كانت العلوم والفنون على اختلاف موضوعاتها، قد وجدت من بيان اللغة العربية معيناً لا ينضب، فلم تلبث أن لبست من ألفاظ هذه اللغة وأساليبها حللاً ضافية.

ومن بين العلوم التي وجدت في اللغة العربية بغيتها في علم الطب، فتقبلته، وتقبلت كل ما يدخل فيه أو يتصل به من فنون.

وجد هذا العلم في اللغة أيام انتقاله إلى العرب مادة غزيرة، واستطاع أن يأخذ منها كل ما يسد حاجته، ويجعل العرب والمستعربين يتدارسونه بلسان عربي مبين.

انتقل هذا العلم إلى العرب وهو يعتزون بلغتهم، ويحرصون على أن تكون لغة العلم، كما كانت لغة السياسة والأدب والاجتماع، فالتفت علماء

---

(١) بحث قدمه الإمام إلى المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة ١٩٣٩ بصفته مندوب المجمع اللغوي. ونشر في مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الجزء الثامن من المجلد الحادي عشر ـ الصادر في صفر ١٣٥٨هـ ـ مارس ١٩٣٩م ـ القاهرة.

الطب إلى الألفاظ العربية التي وضعت لمعان تدخل في علمهم، أو تتصل به من نحو: أسماء العلل[1]، وأسبابها، وأعراضها، وأطوارها، وآثارها[2]. وأسماء الأعضاء والأجزاء منها، ظاهرة كانت أو باطنة، وأسماء ما يركب منه الأدوية من نحو: النبات، والمعادن، والأحجار، وأسماء الأدوات التي يستعان بها على المداواة[3].

التفتوا إلى هذه الكلمات، واستعملوا كثيراً منها في معانيها المعروفة في اللغة، ولعلي لا أكون مخطئاً إذا قلت: أن علم الطب قد وجد في اللغة العربية مدداً أكثر مما وجده غيره من العلوم المنقولة إليها ووجد علماء الطب بعد ذلك المدد أصولاً في اللغة تسمح لهم بوضع مصطلحات لمعان طبية لم يتقدم للعرب أن وضعوا لها أسماء؛ مثل: أصول الاشتقاق والمجاز والنقل، فصاروا يضعون مصطلحات زائدة على ما تكلمت به العرب في هذا العلم، وصارت كتب الطب تصدر في عبارات عربية فصحى.

فإذا ألقينا نظرة على كتب الطب المؤلفة فيما سلف بأقلام عربية فصيحة، وجدناها قائمة على كلمات مستعملة فيما وضعها له العرب من المعاني الطبية، وكلمات اشتقها أولئك الأطباء لمعان يتحقق فيها معنى الفعل الذي

---

(١) معظم أسماء العلل جاء على وزن فُعال؛ نحو: (صداع)، أو وزن فعل؛ نحو: (بهق).

(٢) نريد من آثارها ما يعقبها من نحو: «الندبة» لأثر الجرح بعد برئة، ونحو: «المهج» لحسن الوجه بعد علة.

(٣) نحو: «الميجر» لما يصب به الدواء في الفم، و«المسعط» لما يصب به الدواء في الانف، و«الدسلم» لما يسد به الجرح من نحو الفتيلة.

اشتقت منه، كما سموا العرض دليلاً، نظراً إلى مطالعة الطبيب إياه، ومعرفته ماهية المرض منه.

وكلمات نقلوها من معانيها المعروفة عند العرب إلى معان تربطها بتلك المعاني مناسبة، كما استعملوا الرسوب في كل جوهر أغلظ قواماً من المائية، وإن لم يرسب.

قال ابن سينا في كتاب «القانون»: إن اصطلاح الأطباء في استعمال لفظة: الرسوب، والثفل قد زال عن المجرى المتعارف؛ لأنهم يقولون: رسوب وثفل، لا لما يرسب فقط، بل لكل جوهر أغلظ قواماً من المائية متميزاً عنها، وإن طفا.

وكلمات صاغوها على مثال الإضافة؛ كما قالوا: حمى الدق، وهي الحمى المعروفة «أنطيقوس».

أو على مثال تركيب الصفة والموصوف؛ كما قالوا: الشريان الصاعد، والشريان النازل، أو على مثال النسب الذي يقصد به التشبيه؛ كما سموا أحد أنواع النبض الموجي؛ لأنه يشبه الأمواج إذ يتلو بعضها بعضاً على الاستقامة، مع اختلاف بينها في السرعة والبطء.

وقد نبه أبو علي بن سينا في كتاب «القانون» على وجوه تسمية الأمراض، فقال: قد تلحقها التسمية من وجوه:

إما من الأعضاء الحاملة[1] لها؛ كذات الجنب، وذات الرئة، وإما من

---

(١) اشتق العرب من بعض الأعضاء أسماء للعلل التي تصيبها، وهي: القلاب لداء يصيب القلب، والكباد لداء يصيب الكبد، والنكاف لداء يصيب النكفتين، وهما غدتان يكتنفان الحلقوم من أصل اللحي، والقوام لداء يصيب الشاة في قوائمها.

أعراضها؛ كالصرع، وإما من أسبابها؛ كقولهم: مرض سوداوي، وإما من التشبيه؛ كقولهم: داء الأسد[١]، وداء الفيل[٢]، وإما منسوباً إلى أول من يذكر أنه عرض له؛ كقولهم: قرحة طيلانية منسوبة إلى رجل يقال له: طيلانس، وإما منسوباً إلى بلدة يكثر حدوثه فيها؛ كقولهم: القروح البلخية، وإما منسوباً إلى من كان مشهوراً بالإنجاح في معالجتها؛ كالقرحة السيروتية، وإما من جواهرها وذواتها؛ كالحمى، والورم.

وتجدد لذلك العهد أسماء عربية لأدوات طبية؛ كأسماء آلات الكي والجراحة التي ذكرها أبو القاسم خلف بن عباس الزهراوي [٣]في كتابه المسمى: «التصريف»[٤]؛ فإنه رسم في هذا الكتاب صور الآلات، وذكر لكثير منها أسماء مناسبة؛ نحو: المكواة، والزيتونية، والمنشارية، والهلالية والمسارية.

ودخل في مصطلحاتهم كلمات مولدة؛ ككلمة «بحران» للتغير الذي يحدث للعليل دفعة في الأمراض الحادة، وكلمة «تفسرة» لماء المريض المستدل به على علته، يقال: أرسل فلان تفسرته إلى الطبيب، ونظر الطبيب

---

(١) الجذام لأن وجه المبتلى به ليشبه وجه الأسد في كراهة منظره.

(٢) زيادة في القدم والساق، وسمي داء الفيل؛ لأن رجل المريض به تشبه رجل الفيل، ومن هذا القبيل اسم السرطان فإنه في الأصل اسم لدابة نهرية، وسمي به الداء المعروف؛ لانه اذا كبر، ظهر عليه عروق حمر وخضر تشبه أرجل الدابة التي تسمي: السرطان.

(٣) ذكره ابن حزم في رسالة أودعها مؤلفات الأندلسيين، وقال: قد أدركته. وابن حزم توفي سنة ٣٩٩هـ.

(٤) طبع بالعربية واللاتينية في اكسفورد، وتوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية.

في تفسرة المريض.

ومن أسباب أخذ علم الطب فيما سلف مكانة في اللغة الفصحى: أن كثيراً من رجال هذا العلم كانوا قد درسوا اللغة العربية إلى أن صاروا من أئمتها، أو صاروا من كبار أدبائها، تجدون الحديث عن هؤلاء الرجال، والتنبيه على رسوخهم في علم الطب واللغة، في كتب طبقات الأطباء، وطبقات اللغويين والأدباء؛ مثل: الرئيس أبي علي الحسين بن سينا، برع في الطب، وأتقن الأدب، وبلغ في اللغة مرتبة عليا، وله في الطب مؤلفات كثيرة، منها: كتاب «القانون»، وله مؤلف في اللغة يسمى: «لسان العرب».

ومثل أبي بكر محمد بن أبي مروان بن زهر[١]؛ فقد كان ـ كما قالوا ـ بمكان من اللغة مكين، ومورد من الطب عذب معين، وكان يحفظ شعر ذي الرمة، مع الإشراف على جميع أقوال أهل الطب[٢].

ومثل محمد بن أحمد بن رشد[٣]؛ فقد جمع إلى الطب والفلسفة التضلع في علوم العربية، وله في الطب مؤلفات منها كتاب «الكليات»، وله في العربية الكتاب المسمى: «الضروري».

ونرى طائفة ممن بلغوا في علوم الشريعة مرتبة الاستنباط ـ ولا يبلغ مرتبة الاستنباط في الشريعة إلا من كان له في علوم اللغة قدم راسخة ـ قد برعوا في علم الطب، ومن هؤلاء: الإمام أبو عبدالله محمد بن عمر المازري[٤]، كان

---

(١) توفي سنة ٥٩٦هـ.

(٢) «نفح الطيب» للمقري.

(٣) توفي سنة ٥٩٥هـ.

(٤) توفي سنة ٥٣٦هـ.

يعد في طبقة المجتهدين، ودرس علم الطب، وألف فيه، وقالوا في ترجمته: «كان يفزع إليه في الطب كما يفزع اليه في الفتوى[١]».

ولا عجب أن يقبل الفقهاء على علم الطب، فإنهم يرونه من العلوم التي رفع الشرع الإسلامي منزلتها، حتى إنهم بنوا كثيراً من الأحكام الشرعية على رعايته، واستعانوا في بيان أسرار الأوامر والنواهي بشيء من مسائله، ومثال هذا: أن النبي ـ صلوات الله عليه ـ قال: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم، فليغسله سبعاً إحداهن بتراب»، والعلامة محمد بن رشد جد الفيلسوف ابن رشد أول من نبه ـ فيما بلغنا ـ على أن هذا الامر مراعى فيه وجهة طبية، هي ما يخالط لعاب الكلب من مواد ضارة تعرض له عند ما يصاب بداء الكلب، وإصابته بهذا الداء قد تكون خفية، فلا تظهر لكل ناظر[٢].

فلولا أن علم الطب قد وقع فيما مضى بأيدي علماء اللغة، ما ظفر هذا العلم بتلك المصطلحات التي ترتبط باللغة ارتباطاً محكماً.

ويدلكم على أن أولئك الأطباء اللغويين كانوا يجتهدون في أن يخرج علم الطب في لسان عربى فصيح: تحريهم العربية الفصحى في ألفاظ مؤلفاتهم، نجد في ترجمة الطبيب اللغوي مهذب الدين عبد الرحيم بن علي: أنه كان إذا تفرغ من افتقاد المرضى من أعيان الدولة وغيرهم، يأتي إلى داره، ويأتيه طلاب علم الطب قوماً بعد قوم، وكان إلى جانبه ـ مع ما يحتاج إليه من الكتب الطبية ـ كتب اللغة: «الصحاح» للجوهري، و«المجمل» لابن فارس، وكتاب «النبات» لأبي حنيفة الدينوري، فكان إذا جاءت في الدرس

---

(١) كتاب «الديباج» لابن فرحون.

(٢) «بداية المجتهد» للحفيد الفيلسوف ابن رشد.

كلمة لغوية محتاج إلى كشفها وتحقيقها، نظرها من تلك الكتب.

ومن يطالع شيئاً من مؤلفات أولئك الأطباء، ويمعن النظر فيما يستعملون من أسماء الأمراض وغيرها من المعاني المتصلة بعلم الطب، يعرف أن أولئك المؤلفين كانوا على اطلاع واسع في اللغة، وبذلك أمكنهم أن يجعلوا اللغة تسير مع علم الطب جنباً لجنب.

ينبئنا بهذا: أننا نجد جانباً عظيماً من الألفاظ العربية غير الكثيرة الاستعمال مبثوثة في هذا العلم، ومنظومة في سلك مصطلحاته؛ ككلمة: «الحصف» للجرب اليابس، وكلمة: «الشرى» لبثور صغار حكاكة، وكلمة: «الحرصان» للحمة دقيقة لاصقة بحجاب البطن، وكلمة: «الصاخة» لورم يكون في العظم من صدمة أو كدمة[١]، و«القطرب» لنوع من الماليخوليا[٢].

وقف علم الطب بعد هذا في الشرق عند حد، وتناوله الغربيون من مؤلفات علمائنا، وأوسعوه بحثاً، وقطعوا فيه أشواطاً بعيدة المدى، وصارت المصطلحات العربية التي وضعت له من قبل لا تفي بما تجدد فيه من آراء ومستكشفات.

ظل هذا العلم يتقدم بخطوات سريعة، وبقيت لغتنا واقفة دونه بمراحل، ولما أقبل أبناء العربية على دراسته، اضطروا إلى أن يدرسوه بلغات أجنبية، وأصبح علم الطب وهو في ديارنا يدرس بلسان غير عربي.

وإذا وجد فيما سلف لغويون أطباء استطاعوا أن يسيروا بعلم الطب تحت ظلال اللغة ومقاييسها، فإن علم الطب الحديث واسع المباحث،

---

(١) التأثير فيه بنحو حديدة.

(٢) الماليخوليا: المزاج السوداوي.

كثير الفنون، فلا يتيسر لعلماء اللغة اليوم أن يبرعوا فيه كما برع فيه كثير من اللغويين من قبل إلا بمجهود كبير، وعناية متناهية.

ومن هنا شعر الناس في هذا العصر بالحاجة إلى إنشاء مجمع لغوي عربي يقوم بوضع مصطلحات العلوم؛ كي تسير اللغة الفصحى مع العلوم كتفاً لكتف.

وأخذ مجمع اللغة العربية يعمل لهذه الغاية المنشودة، ووجد في ميسوره أن ينقل العلوم ـ وبينها علم الطب على اختلاف فنونه، وكثرة مصطلحاته ـ إلى العربية الفصحى. تجد في المعاجم ألفاظاً كثيرة تتصل بهذا العلم، وهذه الألفاظ إما أن تكون نصاً في المعنى الطبي؛ نحو: «مثير» بمعنى الموضع الذي تلد فيه المرأة، فلو أطلقناه على الحجرة، أو الغرفة المعدة في المستشفى للولادة، كان استعمالاً للفظ في معناه العربي من غير تصرف فيه.

وأذكر بهذه المناسبة أني رأيت الطبيب أبا المؤيد محمد بن الصائغ الجزري ينهى في وصية له طبية عن أن يلتزم الإنسان في غذائه طعاماً خاصاً، فيقول:

إيـاك تلـزأ كـل شـيء واحـد   فتقـود طبعـك لـلأذى بزمـام

ووجدت لهذا المعنى بعد ذلك كلمة عربية هي: المرازمة، فقد شرحتها المعاجم بأن لا يداوم الإنسان في عيشه على طعام خاص.

ويلحق بمثل هذه الألفاظ المطابقة لمعناها: أن تذكر المعاجم في بيان مفهوم اسم المرض ـ مثلاً ـ سبب المرض، كما قالت: «السواد»: داء يأخذ الإنسان من أكل التمر يجد منه وجعاً في كبده، فنرى أن ذكر السبب لا يجعل الاسم خاصاً بما ينشأ عن هذا السبب، فإذا ظهر من طريق علم الطب

أن هذا الداء بنفسه وأعراضه قد يحصل في الكبد من سبب آخر غير أكل التمر، صح أن نطلق عليه لفظ: «السواد»، وإن لم يحدث عن أكل التمر، ولا نعد هذا الإطلاق من نوع التصرف بإخراجها عن موضوعاتها اللغوية.

وأنبه هنا على أن المعاجم قد تذكر للكلمة الواحدة معاني طبية متعددة، كما قالوا: «الذرب»: فساد الجرح، وفساد المعدة، والمرض الذي لا يبرأ.

والمجمع يتجنب في وضع مصطلحات العلوم أن يكون بينها لفظ مشترك، ويحافظ على أن يكون للاسم الواحد في العلم الواحد معنى واحد.

وقد تذكر المعاجم للمعنى الطبي الواحد، ـ مثلاً ـ، أسماء متعددة توردها على أنها مترادفة، كما قالوا لما يقاس به غور الجرح: سبار، ومسبار، ومحراف، وقالوا لذلك المرض: السل، والسحاف، ولواضعي المصطلحات وجه من الحق في تخصيص كل اسم بنوع من أنواع ذلك المعنى متى تعددت أنواعه، وقد سلك المجمع هذا المسلك في طائفة من مصطلحات العلوم.

وقد تشير المعاجم إلى اختلاف اللغويين في معنى الاسم، كما قال صاحب «القاموس»: السلعة: خراج في العنق، أو غدة في العنق، أو زيادة في البدن كالغدة تتحرك إذا حركت.

وقد جرى المجمع على أن يأخذ في مثل هذا بالقول الذي يسد حاجة العلم.

ووجد المجمع في مؤلفات الأطباء فيما سلف مصطلحات محكمة الوضع، وخطته أن يحافظ على المصطلحات القديمة ما وجد لها وجهاً تدخل به في حدود العربية.

ووجد في علم العربية مقاييس تساعده على أن يصوغ للمعاني التي

حدثت أو تحدث أسماء عربية، فلو اتخذ في المستوصف ـ مثلاً ـ محل خاص ينزع فيه المريض ثوبه، ووجد العرب قالوا: ثرب فلان المريض يثربه: نزع ثوبه، صح أن يسمى ذلك المحل: «مثرباً».

ولم يقتصر المجمع على الأصول المعروفة بأنها مقيسة؛ نحو: الاشتقاق من المصادر أو الافعال، ونحو المجاز والنقل، بل نظر في طريق آخر سلكه العرب في وضع كثير من المفردات، وهو الاشتقاق من أسماء الأعيان كما قال العرب: جلده، ورأَسه وبَطَنه، وصَمَخه؛ أي: أصاب جلده ورأسه، وبطنه، وصماخه، وقالوا: رمحه، وسهمه، وسافه؛ أي: أصابه بالرمح، والسهم، والسيف، ومنه: أبرته العقرب؛ أي: أصابته بإبرتها، وقالوا: لبنه وعسله ولحمه، وشحمه؛ أي: أطعمه اللبن والعسل واللحم والشحم[1]، وقالوا: جدر، وبأر؛ أي: صنع الجدار والبئر.

وقد قرر المجمع صحة الاشتقاق من أسماء الأعيان في مصطلحات العلوم عند الحاجة، وجرى على هذا في وضع طائفة من مصطلحات العلوم.

ومن الطرق التي تتسع بها اللغة، وأخذ بها المجمع في وضع المصطلحات العملية: طريقة المصدر الصناعي، وهو المصدر الحاصل من إلحاق ياء النسب لأسماء الفاعلين والمفعولين، وغيرهما، نحو العالمية، والمعلومية، والجاذبية، والمجذوبية، وقد استعمله علماؤنا من مناطقة وفلاسفة وغيرهم في مؤلفاتهم كثيراً.

ويمتاز هذا المصدر الصريح بأنه يدل على معنى الوصف من حيث

---

(١) نص ابن مالك في كتاب «التسهيل» على أن هذه الأنواع الثلاثة مطردة، فيصح القياس عليها.

صدوره عن الفاعل، أو وقوعه على المفعول، بخلاف المصدر الصريح، فإنه لا يدل على هذه الناحية الخاصة بنفسه.

ويمتاز هذا المصدر الصناعي عن المصدر الصريح من وجه آخر: هو أنه يدل على المبالغة متى كان المنسوب إليه من صيغ المبالغة، فالعلامية أبلغ من العلم، وقد رأينا الأطباء السابقين يقولون: المصحاحية، والممراضية، وهاتان الصيغتان من قبيل المصدر الصناعي، فالمصحاحية تدل على الصحة التامة؛ لأنها نسبة إلى مصحاح، وهو كثير الصحة، والممراضية تدل على المرض الشديد أو الكثير؛ لأنه نسبة إلى ممراض، وهو شديد المرض أو كثيره.

وفي المصدر الصناعي سعة من جهة أخرى هي: أنا نتوصل به إلى وضع أسماء لمعان يشير إليها اسم العين، فإذا أردنا أن نتحدث عن كون الشيء إنساناً، أو حيواناً، أو نباتاً، أو حجراً ـ مثلاً ـ قلنا: الإنسانية والحيوانية والنباتية والحجرية.

ووجد المجمع المعجمات قد تقتصر في بعض المواد على ذكر المصدر أو الفعل أو الوصف، فوضع المجمع قواعد لتكميل المادة الناقصة، مستمداً هذه القواعد من أقوال علماء العربية، فإذا وجدنا المعجمات تقول ـ مثلاً ـ المؤتنب: من لا يشتهي الطعام، صح لنا أن نسمي علة انقطاع شهوة الطعام «ائتناباً»، وإذا وجدنا المعجمات تقول: سنَّني هذا الشيء؛ أي: شهى إلي الطعام، صح لنا أن نزيد فيها فعيلاً، ونسمي الدواء الذي يقوي شاهية الطعام سنيناً وإذا وجدنا المعاجم تقول: القامح: الكاره للماء لأي علة، صح لنا أن نسمي علة انصراف النفس عن شرب الماء: «قماحاً».

ومن المعروف في وضع المصطلحات تفضيل اللفظ المفرد على المركب، والمجمع يحافظ على هذا القصد، فيؤثر المفرد على المركب إلا أن يكون في المركب مزية تدعو إلى اختياره، فلو أراد المجمع أن يضع لفظاً للموضع الذي يتداوى فيه بحرارة الشمس، لا أحسبه يعدل عن كلمة «المشرقة» إلى لفظ آخر مركب، فإن المشرقة موضع القعود في الشمس للتمتع بدفئها، وهذا المعنى متحقق فيما يقال له: الحمام الشمسي، ورأيت ابن سينا في «القانون» يعبر بالتضحي إلى الشمس عن التعرض للشمس بقصد التداوي.

والألفاظ العربية تختلف من حيث أنسُ السمع بها، وإساغة الذوق لها، والمجمع يلاحظ هذا فيما يضعه من المصطلحات، فإذا وجد في المعجمات ـ مثلاً ـ: توحش فلان؛ أي: أخلى معدته من الطعام لشرب الدواء، آثر عليها كلمة: تحامى للدواء؛ لأن الذوق يسيغها أكثر من كلمة توحش.

ومع ما أحرزته اللغة من الثروة الواسعة، والمقاييس التي يمكننا أن تتصيد بها من الأسماء ما نشاء، لم يقف المجمع وقفة الرافض لكل مصطلح علمي أجنبي، بل أبقى باب التعريب أمامه مفتوحاً، حتى إذا دعته ضرورة إلى قبول اسم غير عربي، وإلحاقه بالمصطلحات العربية الصميمة، أجاب داعي الضرورة، وله بالعرب في القديم أسوة، إذ قالوا: الترياق[١]، والقولنج[٢]، والنقرس[٣]، والكيموس[٤]، والكلمات الأربع يونانية، وقالوا: «البرسام» لذلك

---

(١) دواء مركب من أجزاء كثيرة، ويطلق على ماله نفع عظيم سريع.

(٢) مرض معوي.

(٣) مرض في مفاصل الكعبين، أو أصابع الرجلين.

(٤) الغذاء بعد أن تهضمه العصارة المعدية.

المرض الصدري، والكلمة فارسية.

ومن ينظر في كتب الطب أيام رقيه في البلاد العربية يرى المؤلفين فيه قد يختلفون في بعض المصطلحات، فابن سينا ـ مثلاً ـ يستعمل البرسام، والشوصة، وذات الجنب على أنها أسماء مترادفة، وغيره يجعل كل واحد من هذه الأسماء اسماً لمرض مختص به[1].

وإنما جرى مثل هذا الاختلاف بينهم؛ لأن المصطلحات في ذلك العهد لا تصدر عن مجمع أو مؤتمر ينعقد لها.

والقصد من إنشاء المجمع اللغوي: توحيد المصطلحات العلمية، ودليل هذا: أن المجمع لم يؤلف من أعضاء مصريين فقط، بل ألف من أعضاء يمثلون البلاد العربية من نحو المغرب والشام والعراق.

وصفوة ما كنت أقول أن الطموح إلى عزة ليس بعدها عزة، يقضي علينا بأن نعيد علم الطب وسائر العلوم والفنون إلى لغتنا العربية، وأن هذه اللغة تسع ـ بما آتاها الله من غزارة العلم، وحكمة المقاييس ـ كل ما تدركه الأبصار والعقول.

ولم يبق علينا إلا أن نرجع إلى معجمات ومصطلحات علمائنا، ومقاييس لغتنا، ونتعاون على أن تكون مصطلحاتنا العلمية واحدة.



(١) يخص البرسام بالمرض العارض للحجاب الذي بين الكبد والمعدة، و«الشوصة» بالورم العارض في أضلاع الخلف، و«ذات الجنب» بالورم العارض للغشاء المستبطن للأضلاع والحجاب، انظر: «كشاف مصطلحات العلوم».



حول تبيسط
قواعد النحو والصرف والرّد عليها[1]

أصدر بهي الدين بركات عندما تولى وزارة المعارف في مصر قراراً بتأليف لجنة للنظر في تبسيط قواعد النحو والصرف والبلاغة، واللجنة مؤلفة من: الدكتور طه حسين، والأساتذة أحمد أمين، وعلي الجارم، ومحمد أبي بكر إبراهيم المفتش بالوزارة، وإبراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب، وقد قدمت اللجنة تقريراً يشتمل على اقتراحات. وقد قام الإمام بتقديم ملاحظاته عليها.

*** اقتراحات اللجنة في النحو والصرف والرد عليها:**

*** باب الإعراب:**

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري، والإعراب المحلي؛ فإن مثل (الفتى) يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر، ومثل (القاضي) تقدر فيه حركتا الرفع والجر، ويقال: منع من ظهورها الثقل، ومثل (غلامي) تقدر فيه الحركات الثلاث، ويقال: منع من ظهورها حركة مناسبة، وفي تقدير الحركات، وفي الإشارة إلى سبب التقدير مشقة يكلفها

---

(١) ملاحظات الإمام محمد الخضر حسين على تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ـ مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الجزءان الثاني والثالث من المجلد الحادي عشر ـ الصادران في شعبان ورمضان ١٣٥٧هـ ـ سبتمبر وأكتوبر ١٩٣٨م ـ القاهرة.

التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة، أو في تصحيح إعراب.

كذلك الإعراب المحلي: فمثل (هذا هدى) ـ هذا: مبني على السكون في محل رفع، ومثل (يا هذا) ـ هذا: مبني على ضم مقدر منع منه سكون البناء الأصلي في محل نصب، وكذلك (يا سيبويه) مبني على ضم مقدر منع من ظهوره حركة البناء الأصلي في محل نصب، وهذا عناء مضاعف، وجهد يبذل لغير شيء. واللجنة ترى أن يستغنى عن الإعراب التقديري، وعن الإعراب المحلي في المفردات وفي الجمل، ويوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء.

*** العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية:**

جعلت بعض علامات الإعراب، أصلية وبعضها فرعية، فتنوب الحروف عن الحركات، وتنوب الحركة عن الحركة في أبواب معدودة معروفة، ويعرب (الزيدان) مرفوعاً بالألف نيابة عن الضمة، و(مسلمات) منصوباً بالكسرة نيابة عن الفتحة.

ولا ترى اللجنة هذا التمييز، ولا تلك النيابة، بل تجعل كلاً في موضعه أصلاً، وتقسم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية:

١ ـ اسم تظهر فيه الحركات الثلاث، وهو أكثر الأسماء.

٢ ـ اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مدها، وهو الأسماء الخمسة.

٣ ـ اسم تظهر فيه حركتان: ضم وفتح، وهو الممنوع من التنوين.

٤ ـ اسم تظهر فيه حركتان: ضم وكسر، وهو الجمع بألف وتاء.

٥ ـ اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح، وهو ما آخره ياء لينة (المنقوص).

٦ ـ اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون، وهو المثنى.

٧ ـ اسم تظهر فيه واو ونون، أو ياء ونون، وهو المجموع بهما.

ويستغنى بهذا عن الإعراب التقديري، وعن القول بنيابة علامة عن أخرى.

*** ألقاب الاعراب والبناء:**

جعل النحاة لحركات الإعراب ألقاباً، ولحركات البناء ألقاباً.

فحركات الإعراب: الرفع، والنصب، والجر، والجزم.

وحركات البناء: الضم، والفتح، والكسر، والسكون.

وعلى هذا، (فمحمد) مرفوع، و(قبلُ) مضموم، و(محمداً) منصوب و(الآن) مفتوح.

وهذه التفرقة دعتهم إليها الدقة، بل الإفراط في الدقة، والسخاء في الاصطلاحات، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة، واستعمل ألقاب نوع في غيره.

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي البناء، وأن يكتفى بألقاب البناء.

*** الجملة:**

تتألف الجملة من جزأين أساسيين، ومن تكملة تذكر حين يحتاج إليها، وقد يستغنى عنها تبعاً لغرض المتكلم، ولما يريد أن يعرب عنه. وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو.

*** تسمية الجزأين الأساسيين:**

كان أمام اللجنة أن تسميهما بالأسماء الآتية:

أولاً: مسند إليه، ومسند كما اصطلح علماء البلاغة، وكما عبر بعض علماء النحو قديماً منذ سيبويه.

ثانياً: الموضوع، والمحمول. كما اصطلح علماء المنطق.

ثالثاً: الأساس، والبناء.

رابعاً: المحدث عنه، والحديث.

والأخيران: اصطلاح جديد قد يكون أوضح في معناه.

وقد عرضت اللجنة هذه الأسماء، ثم فضلت اصطلاح المناطقة، وهو: الموضوع والمحمول؛ لأنه أوجز، ولأنه لا يكلفنا اصطلاحاً جديداً.

*** أحكام إعرابهما:**

الموضوع: هو المحدث عنه في الجملة، وهو مضموم دائماً، إلا أن يقع بعد إنَّ أو إحدى أخواتها، والمحمول: هو الحديث، وهو الركن الثاني من ركني الجملة.

أ ـ ويكون اسماً، فيضم، إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها، فيفتح.

ب ـ ويكون ظرفاً فيفتح.

ج ـ ويكون فعلاً، أو مع حرف من حروف الإضافة، أو جملة، ويكتفى في إعرابه ببيان أنه محمول.

*** الترتيب بين الموضوع والمحمول:**

الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة، فلا تلزم أحد الركنين موضعاً واحداً، وقد ساعدتها تلك المرونة على أداء معان خاصة دقيقة، وإنما يغلب أن يتأخر الموضوع فيما يأتي:

أ ـ إذا كام المحمول فعلاً.

ب ـ إذا كان الموضوع نكرة.

* **المطابقة بين الموضوع والمحمول:**

أولاً: في النوع إذا كان الموضوع مؤنثاً، كان في المحمول علامة التأنيث.

ثانياً: في العدد إذا كان المحمول متأخراً، لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع، وإذا كان متقدماً، لم تلحقه، فيقال: الرجال قاموا، وقام الرجال.

وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع: الواو للذكور، والنون للإناث. وفي المثنى: الألف لهما، وفي المفرد: التاء للواحدة.

وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الإمام المازني القائل: إنها علامات، لا ضمائر!!

وبهذا النحو من تقسيم الجملة إلى موضوع ومحمول، واعتبار إشارات العدد علامات لا ضمائر، يسرت اللجنة الإعراب، ونائب الفاعل، وقللت الاصطلاحات، وجمعت أبواب الفاعل والمبتدأ، واسم كان واسم إن في باب الموضوع، وجمعت أبواب خبر المبتدأ، وخبر كان وخبر إن في باب واحد هو المحمول، وخففت عن المعلمين والمتعلمين بردِّ باب ظن إلى الفعل المتعدي.

* **متعلق الظرف وحروف الإضافة:**

يقسم النحاة هذا المتعلق إلى قسمين:

الأول: متعلق عام؛ كمتعلق (زيد عندك، أو في الدار)، ويقدرونه (كائن، أو استقر) وهو عندهم واجب الحذف، ويعربونه هنا خبراً.

الثاني: متعلق خاص، ولا يفهم الكلام إذا حذف؛ مثل: (أنا واثق بك)، والخبر هو المتعلق، والظرف فضلة.

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر، وأن المحمول في مثل: (زيد عندك، أو في الدار) هو الظرف، أما النوع الثاني، فهو كما قرر النحاة: المتعلق هو المحمول، والظرف تكملة، ويجيء إعرابها فيما بعد.

*** الضمير**:

من أصول اللجنة أن تلغي الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً، فمثل (زيد قام): الفعل هو المحمول، ولا ضمير فيه، وليس بجملة كما يعده النحاة، وهو كمثل: (قام زيد)، ومثل: (الرجال قاموا) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد، ولا يعتبر جملة.

ومثل (أقوم) و(نقوم) مما يقدر فيه الضمير مستتراً وجوباً: الفعل محمول، والهمزة أو النون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه، وكفى ذلك في إعرابه.

الضمير المتصل البارز ـ منه الدال على العدد، وقد اعتبر إشارة لا ضميراً، واتبع فيه مذهب المازني. وغير الدال على العدد؛ مثل: (قمت) أو (قمتَ)، (وقمتم): الضمير موضوع، والفعل قبله محمول. وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل، فهو تقوية له؛ مثل: (قمت أنا)، و(أنا قمت).

*** التكملة**:

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة، وحكم التكملة أنها مفتوحة أبداً، إلا إذا كانت مضافاً إليها، أو مبسوقة بحرف إضافة.

*** أغراض التكملة**:

وتجيء التكملة لبيان الزمان أو المكان، ولبيان العلة، ولتأكيد الفعل،

أو بيان نوعه، ولبيان المفعول، أو لبيان الحالة، أو النوع.

وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب؛ كالمفاعيل، والحال، والتمييز تحت اسم واحد، وهو: التكملة، دون ان نضيع غرضاً.

*** الأساليب:**

في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها، وفي تخريجها على قواعدهم: مثل: التعجب، فله صيغتان هما: (ما أجملَ زيداً) و(أَجْمِلْ بزيد). ومعروف خلاف النحاة في إعرابها، وعناء المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها. وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها، ويقاس عليها. أما إعرابها، فسهل (ما أحسنَ): صيغة تعجب، والاسم بعدها المتعجَّب منه مفتوح، و(أحسنْ) صيغة تعجب أيضاً، والاسم بعدها مكسور مع حرف الاضافة.

ومثل هذا: التحذير، والإغراء كما في (النارَ)، أو (إياك النارَ)، أو (النارَ النارَ): هو أسلوب، والاسم فيه مفتوح، والاسمان مفتوحان أيضاً، وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال، لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها، وقد جمعت أمثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوجه.

*** ملاحظات الإمام على الاقتراحات:**

اطلعت على تقرير اللجنة التي ألفتها وزارة المعارف للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة، فمررت في أثناء قراءته على عبارات يخالطها شيء من الغموض، وآراء لا يظهر لها وجه في تيسير القواعد، بل آراء أرادت اللجنة أن تستبدلها بأصول اتفق عليها النحاة، ولم يكن بجانب هذه الآراء

ما يجعلها أرجح من تلك الأصول المتفق عليها.

ومن المعقول أن تيسير القواعد باختيار المذهب السهل، أو ابتكار مذهب سهل يقوم عليه الشاهد، وتؤازره الحجة، وليس من المعقول أن يلقن الناشئ رأياً في أنظمة اللغة الفصحى بدعوى أنه أيسر، حتى إذا قوي في العلم، رأى رأي الباصرة كيف يسقط هذا الرأي أمام الشاهد والدليل. وسواء علينا مست اللجنة اقتراحاتها أصلاً من أصول اللغة، أم لم تمس تلك الأصول من قريب أو بعيد فشأننا نقد هذه الاقتراحات اجابة لرغبة وزارة المعارف، وإبداء ما رأيناه فيها من وهن، أو حيدة عن الأصول الثابتة بمكانها.

*** الاقتراحات:**

تعرضت اللجنة للإعراب التقديري، والإعراب المحلي، وبعد أن ساقت أمثلة من المعتل والمضاف والمبني، وذكرت ما يقوله النحاة في إعرابها، قالت: واللجنة ترى أن يستغنى عن الإعراب التقديري، وعن الإعراب المحلي في المفردات وفي الجمل، ويوفر على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء.

قرر النحاة الإعراب التقديري، والإعراب المحلي، ذلك أن تتبع كلام العرب دلهم على أن الكلمة إذا وقعت مسنداً إليها ـ مثلاً ـ، كان حالها في الإعراب الرفع، فإذا ورد مسند إليه لم يظهر عليه حال الإعراب لعلة خاصة في ذلك اللفظ؛ كعدم قبول الحرف الأخير لحركة الضم، سلكوا به في الإعراب مسلك أمثاله من الكلم المسند إليه، وعدوه من قبيل المرفوعات، وقالوا: إن الضم مقدر؛ أي: منوي، وملاحظ.

وهذا حال الجملة الواقعة موقع المفرد المعروف بنوع من الإعراب؛ كالجملة الواقعة موقع الخبر المعروف بالرفع إذ يرون أن مقتضى الرفع الظاهر

في المفرد، وهو الخبرية، متحقق في الجملة، فيعطون المقتضى أثره الذي هو الرفع، غير أن هذا الأثر يكون ملاحظاً لا ظاهراً، وذلك معنى قولهم: إن الجملة في محل رفع.

ولم يكن إجراء افراد المسند إليه في الإعراب على طريقة واحدة هو الداعي الوحيد إلى تقرير الإعراب التقديري، أو المحلي، بل دعاهم إليه داع آخر، هو ما يرد بعد المقصور والمنقوص، والمضاف والمبني؛ من نحو: النعت والعطف والتوكيد؛ فإن توابع هذه الأنواع تجري في إعرابها على الحركات التي تظهر فيها عندما تكون تابعة لاسم معرب صحيح الآخر غير مضاف، وهذا معروف في القرآن الكريم وغيره من الكلام العربي الفصيح.

فإذا وقع المقصور أو المضاف أو المبني أو الجملة موقعاً يقتضي وجهاً خاصاً من الإعراب؛ كالفاعلية والخبرية، ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص، وهو الضم، أفلا يكفي هذا دليلاً على أن الوجه نفسه ملاحظ في المقصور وما عطف عليه من الألفاظ التي لا يظهر فيها أثر الإعراب؛ وإذا اقتضى حال البادئ ألا يتعرض في تعليمه للإعراب التقديري، والإعراب المحلي، فإن عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الإعراب، لا تنحل إلا بمراعاتهما، فليس في الاستغناء عنهما توفير لعنائهما على العلم كما تقول اللجنة.

*** العلامات الأصلية للإعراب والعلامات الفرعية:**

خالفت اللجنة النحاة في أن يكون للإعراب علامات أصلية وعلامات فرعية تنوب عنها، وقالت: «لا ترى اللجنة هذا التمييز، ولا تلك النيابة، بل تجعل كلاً في موضعه أصلاً»، ثم قسمت الاسم المعرب إلى سبعة أقسام، وأشارت إلى إعراب الأسماء الخمسة، فقالت: «اسم تظهر فيه الحركات الثلاث

مع مدها، وهي الأسماء الخمسة»، وأشارت إلى إعراب المثنى والجمع، فقالت: «اسم تظهر فيه ألف ونون، او ياء ونون، وهو المثنى، واسم تظهر فيه واو ونون، أو ياء ونون، وهو المجموع بهما».

يقول النحاة: الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، ويكون بالرفع والضم، والنصب والفتح، والجر والكسر، ذلك أن الحركة أخف من الحرف، ثم هي أبين في الدلالة على المعنى المقصود بالإعراب؛ لظهور زيادتها على بنية كاملة، وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها، بخلاف الحرف؛ كألف المثنى، وواو الجماعة؛ فإن لها دخلاً في الدلالة على مفهوم الكلمة؛ إذ بسقوطها يختل المفهوم، والعلامة التي تختص بالدلالة على معنى لا تتعداه إلى غيره أقوى من علامة تشعر به مع دلالتها على شيء آخر.

ثم إن الرفع بالضم، والنصب بالفتح، والجر بالكسر، هي إعراب أكثر الألفاظ الدائرة في الكلام العربي، فلم يخرج عن الرفع بالضمة شيء مما يعرب بالحركات، ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث السالم، ولم يخرج عن الجر بالكسر سوى الممنوع من الصرف.

ولكون الإعراب بالحروف، والنصب بالكسر، والجر بالفتح على خلاف الأصل، ترى العرب يرجعون إلى الأصل المشار إليه في كثير من الأحوال؛ كالمجرور بالفتح «ما لا ينصرف» يرجعون به إلى الأصل في حال الإضافة، وحال اتصاله بأداة التعريف، والأسماء الخمسة يرجعون بها إلى الأصل إذا جردت عن الإضافة، أو أضيفت إلى ياء المتكلم، و«كلا وكلتا» يرجعون بهما إلى الأصل إذا أضيفا إلى اسم ظاهر.

وفي بعض ما خرج عن الأصل لغات تجري على الأصل؛ كالأسماء

الخمسة، ولو في حال إضافتها إلى غير ياء المتكلم، ورجعوا بما لا ينصرف إلى الأصل لداعي ضرورة أو تناسب، وورد في هذا كثير من أشعارهم، وحكى قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة قوم.

وفي بعض ما خرج عن الأصل أقوال تجيز إعادته إلى الأصل، كما أجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بالفتح على الأصل.

ومجمل القول: أن الوجوه التي دعت علماء العربية إلى تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية وجوه لا يستهان بها، ومن هنا نشأ بحثهم عن أسباب عدول العرب في بعض أنواع الكلم عن تلك الأصول إلى غيرها.

وفي إعراب الأسماء الخمسة مذاهب اختارت اللجنة منها أنها معربة بالحركات الظاهرة، والواو والألف والياء حروف مد «إشباع»، وهو مذهب المازني، وإذا ذهب المازني إلى هذا الوجه، مع ما فيه من دعوى الإشباع الذي يعد من الأحوال الشاذة في الكلام العربي، فلأن الحركات عنده هي العلامات الأصول، فلا يعدل في الإعراب إلى الحروف إلا حيث يتعذر تخريجه على الأصول، أما اللجنة، فإنها ترى الواو والألف والياء علامات أصول، فما الذي دعاها إلى العدول عن أصول لا شذوذ معها، إلى أصول يصحبها شذوذ؟

*** ألقاب الاعراب والبناء:**

ذكرت اللجنة أن النحاة جعلوا لحركات الإعراب ألقاباً هي: الرفع والنصب والجر والجزم، ولحركات البناء ألقاباً هي: الضم والفتح والكسر والسكون، ثم قالت: «ومن النحويين من يلتزم هذه التفرقة، واستعمل ألقاب نوع في غيره، وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب

والبناء، وأن يكتفى بألقاب البناء».

للرفع والنصب والجر والجزم في اصطلاح النحويين وجهان تستعمل ألقاباً لما تحدثه العوامل في آخر الكلمة من حركات وسكون وما ناب عنهما، فالضمة بمقتضى هذا الاصطلاح رفع، والواو رفع، وهكذا سائرها تطلق على الحكم الذي يحدثه العامل، والضمة والواو وغيرها من العلامات دالة عليه، وكل من الاصطلاحين يجري عليه الإعراب في انتظام، أما اللجنة، فقد أحدثت لنفسها اصطلاحا هو استعمال الضم والفتح والكسر ألقاباً للإعراب والبناء، مع إلغاء ألقاب الرفع والنصب والجر، فلم تنتظم عباراتها في الحديث عن حال الإعراب، ذلك أن الاسم المعرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع ولا النصب ولا الجر، وإنما يقال في إعرابه: مضموم ومفتوح ومكسور، وهذا يستقيم في نحو المفرد، وأما المثنى والجمع؛ كالفاعل في نحو: جاء الزيدان، أو الزيدون، فإنه لا يقال فيه: مرفوع؛ لأن اللجنة ألغت الرفع، ولا يقال: مضموم؛ لأنها لما قسمت علامات الإعراب، بنت تقسيمها على حسب ما يظهر في آخر الاسم، فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة؛ كالاسم المفرد، ومنها ما تظهر فيه ألف ونون، وهو المثنى، أو واو ونون، وهو الجمع، قالت هذا، وصرحت بأن كلاً من الألف والواو أصل في الإعراب، وأنكرت أن يقال: إنهما نائبان عن الضم. ولا ندري ماذا تقول اللجنة في وجه ضم التابع المعرب بالحركات إذا كان متبوعه معرباً بالحروف؛ نحو: جاء الزيدون كلُّهم؛ فإن الفاعل في هذا المثال بمقتضى اصطلاح اللجنة ليس بمرفوع ولا مضموم، ففي أي شيء تبع هذا التأكيد المضموم ذلك الاسم المؤكد، وهو غير مضموم؟ أما النحاة، فإعرابهم للمثال منتظم؛ فإن التابع والمتبوع يشتركان في الرفع على كلا الوجهين من اصطلاحهم، فالرفع على

الوجه الأول لقب يتناول النوعين: الضم، والواو، وهو على الوجه الثاني: حكم، والضم والواو يدلان عليه.

*** تسمية الجزايين الأساسيين للجملة:**

ذكرت اللجنة اصطلاح أرباب العلوم في تسمية الجزأين الأساسيين للجملة، وقالت: «وقد عرضت اللجنة الأسماء، ثم فضلت اصطلاح المناطقة، وهو: الموضوع والمحمول؛ لأنه أوجز، ولأنه لا يكلفنا اصطلاحاً جديداً».

نظر النحاة إلى ما يسميه المناطقة موضوعاً، فوجدوا محموله إما اسماً، أو جملة اسمية، أو فعلية، وإما فعلاً أو وصفاً متقدماً عليه، ووجدوا هذين النوعين يختلفان في أحكام شتى، فرأوا أن اختلافهما في الأحكام يناسب أن يكون لكل منهما باب يجمع مباحثه، واسم يمتاز به، فسموا الأول: مبتدأ، والثاني: فاعلاً، ووضعوا لكل منهما باباً خاصاً.

وإذا كان للجزء الأول اسم واحد عند المناطقة هو الموضوع، واسم واحد عند البيانيين هو المسند إليه، فلأن أنواعه لا تختلف بالنظر إلى الأحوال المبحوث عنها في ذينك العلمين اختلافاً يقتضي تقسيماً مثل التقسيم الواقع في علم النحو.

*** أحكام إعرابها:**

قالت اللجنة: «الموضوع هو: المحدث عنه في الجملة، وهو مضموم دائماً، إلا أن يقع بعد إنَّ أو إحدى أخواتها.

صرحت اللجنة قبل هذا بأن الألف في المثنى، والواو في الجمع كلّ منهما أصل في الإعراب، وخالفت النحاة في قولهم: إن الضم أصل، والألف والواو نائبان عنه، فكان على اللجنة إذ حكمت على الموضوع بالضم الدائم

أن تستثني المثنى والجمع؛ لأنهما لا يظهر في آخرهما ضم، ولا شيء ينوب عن الضم.

وتحدثت اللجنة عن إعراب المحمول ذاكرة له ثلاثة أقسام، فقالت: فيكون اسماً، فيضم، إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها، ويكون ظرفاً، فيفتح، ويكون فعلاً، أو مع حرف من حروف الإضافة، أو جملة، ويكتفى في إعرابه ببيان أنه محمول».

كان على اللجنة ان تحافظ على اصطلاحها السابق؛ من أن الألف في المثنى، والواو في الجمع علامتان أصليتان، فتقول: فيضم، أو يظهر في آخره ألف ونون، أو واو ونون، واكتفاء اللجنة في إعراب المحمول الواقع فعلاً أو جملة ببيان أنه محمول مبني على إلغائها للإعراب المحلي، وقد أريناك أن الجملة الواقعة موقع المفرد لا تستغني عن الإعراب المحلي؛ إذ عليه يقوم إعراب تابعها؛ نحو: (زيد أبوه كريم، وعالم أخوه)، ولم يجر - فيما نعلم - خلاف بين النحاة في فصاحة هذا الأسلوب، أما اكتفاؤها في إعراب المحمول المصاحب لحرف الإضافة ببيان أنه محمول، فمبني على ما ذهبت إليه اللجنة من عدم تقدير المتعلق العام، وجعل الجار والمجرور نفس المحمول، وسننبه على مكان هذا المذهب من الضعف، والحق أن الجار والمجرور الواقعين بمكان الخبر متى صرف النظر عن متعلقهما، أخذا حكم الخبر، وكانا بمحل رفع، ووردت التوابع بعدهما على رعاية هذا المحل؛ كأن تقول (زيد في الدار أو مسافر).

*** المطابقة بين المحمول والموضوع:**

قالت اللجنة: «وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع: الواو

للذكور، والنون للاناث، وفي المثنى: الألـف لهما، وفي المفرد: التـاء للواحدة، وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الإمام المازني القائل: إنها علامات لا ضمائر».

يقول جمهور النحاة: إن الواو في نحو: الزيدون قاموا، والنون في نحو: الهندات قمن، والألف في نحو: الزيدان قاما، هي ضمائر، وهي المسند إليها الفعل، ويقول المازني: «هي علامات، وفي الأفعال ضمائر مستكنة هي المسند إليها الفعل»، أما اللجنة، فتراها علامات كما يراها المازني، ولكنها ترى الأفعال خالية من ضـمائر على ما تصـرح به بعد من إلغائها للضمائـر المستترة.

فرأي اللجنة في إعراب الأفعال التي تلحقها الواو والنون والألف لا يطابق مذهب المازني من كل وجه، ولهذا نجد رأيها قد يترلزل أمام نقد يثبت أمامه مذهب المازني.

ماذا تقول اللجنة حين تُسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى: «فسجدوا» من آية: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟﴾[البقرة: ٣٤]؟ وعن الموضوع في مثل: جفوني من قول الشاعر:

جفوني ولم أجف الأخلاء إنـني ... لغير جميـل مـن خليلـي مهمـل

وعن الموضوع في مثل: «هويننى» من قول الشاعر:

هـويننى وهويـت الغانيـات إلـى ... أن شبت فانصرفت عنهن آمـالي

لا يستقيم لها أن تقول: الموضوع في الآية لفظ: الملائكة، وفي البيت الأول لفظ: الأخلاء، وفي البيت الثاني: الغانيات، كما قالت: الموضوع في نحو: الزيدون قاموا، والهندات قمن، والزيدان قاما: هذا الاسم الظاهر؛

لأن لفظ الملائكة مكسور، ولفظ الأخلاء مفتوح، ولفظ الغانيات ظاهرة في آخره كسرة، والموضوع ـ على ما تقول اللجنة ـ مضموم دائماً.

ولا يشكل علينا إعراب هذه الأسئلة على مذهب المازني؛ لأنه يقول: المسند إليه هو الضمير المستتر، والواو والنون من قبيل العلامات المشيرة إلى العدد.

*** متعلق الظروف وحرف الإضافة:**

ذكرت اللجنة ما يقول النحاة في متعلق الظروف وحروف الإضافة، وتقسيمهم له إلى: متعلق عام، ومتعلق خاص، ثم قالت: «وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر، وأن المحمول في مثل: زيد عندك، وفي الدار، هو الظرف».

لاحظ النحاة أن الجملة ذات المبتدأ والخبر المفرد لا يستقيم معناها إلا على معنى أن هذا المحمول عين الموضوع؛ نحو: زيدٌ إنسان، أو قائم، فإذا ورد بعد المبتدأ ظرف؛ نحو: زيد: أمامك، فالظرف من قبيل الاسم الجامد، ولا يستقيم معنى الجملة على أن هذا الخبر هو عين المبتدأ؛ إذ الظرف الذي هو المكان ليس عين زيد، ولما كانت حكمة العرب تأبى لهم أن يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه، وثق النحاة بأن العرب لابد أن يكونوا قد لاحظوا عند النطق بهذا الترتيب كلمة أخرى يصح حملها على المبتدأ، وحذفوها على عادتهم في حذف ما تشير القرائن إلى مكانه، والتركيب ينساق بسامعه إلى معنى أن زيداً موجود وكائن أمام المخاطب، فقالوا: إن المحمول هو هذا اللفظ الملاحظ في نظم الكلام، والظرف قيد له.

ولاحظ النحاة أيضاً أن حروف الإضافة وضعت لتربط بين الأسماء والأفعال، وأنه لا يتحقق معنى حرف الإضافة في الجملة إلا إذا تعلق بفعل،

أو ما يقوم مقامه في الدلالة على الحدث، فإذا جاءتهم جملة تشتمل على حرف الإضافة، وليس هناك فعل، أو ما يشبهه؛ نحو: زيد في الدار، ذكروا قاعدة وضع حروف الإضافة، وما تجري عليه في الاستعمال، وعرفوا بذلك أن العرب لا يستعملون حرف الإضافة دون أن يكون له متعلق من العقل أو نحوه، فوثقوا من أن في الجملة متعلقاً لحرف الإضافة ملاحظاً في نظم الجملة، وأول ما ينساق إليه ذهن سامع الجملة هو معنى موجود وكائن، فإذا قال النحاة: إن لحرف الإضافة في نحو: زيد في الدار متعلقاً منوياً هو من معنى الكون العام، فقد جروا في إعراب الكلام على ما تقتضيه قاعدة وضع الحروف، ونبهوا على لفظ لا يظهر معنى الجملة في صورته الجلية إلا بملاحظته.

هذا وقد جرى بعض النحاة على ظاهر حال الجملة، وقالوا كما قالت اللجنة: إن الظرف والجار والمجرور هو الخبر، ولا حاجة إلى تقدير متعلق، غير أن هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم: إن الضمير الذي كان في المتعلق انتقل إلى الظرف والجار والمجرور، وصار ملاحظاً معه، ولم يبق للمتعلق حظ من الإعراب، واللجنة التي تنكر الضمير المستتر في: زيد قام، لا تسيغ أن يكون في الظرف والجار والمجرور هذا الضمير.

وورد في الشواهد العربية الصحيحة نحو: «فإن فؤادي عندك الدهرَ أجمعُ»، وهذه الطائفة من النحويين يقولون: إن أجمع توكيد للضمير الملاحظ في الظرف، وماذا ترى اللجنة في وجه ضم أجمع، ولم يسبقه على مقتضى رأيهم مؤكد مضموم؟

*** الضمير:**

قالت اللجنة: «من أصول اللجنة أن تلغي الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً، فمثل: زيد قام، الفعل هو المحمول، ولا ضمير فيه، وليس بجملة

كما يعده النحاة، وهو كمثل: قام زيد».

أنكرت اللجنة الضمير المستتر جوازاً ووجوباً، ووجه ما يقوله النحاة: أنهم وجدوا في بعض الجمل أفعالاً لم يذكر معها اسم ظاهر، ولا ضمير بارز يصلح لأن يكون فاعلاً «موضوعاً» لها.

فقالوا: إن الفاعل ضمير مستتر؛ أي: ملاحظ في ذهن المتكلم عند إلقاء الجملة، ولم يذكره استغناء عنه بالقرينة المشيرة إليه، فنحو «كتب» من قولك: أمرت زيداً بالكتابة، فكتب، فعل لم يذكر معه اسم ظاهر، ولا ضمير بارز يصلح لأن يكون فاعلاً له، ولكل فعل فاعل، فالنحاة يقولون: إن الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد، والقرينة تقدم الأمر له بالكتابة، وإذا أرادوا التنبيه لهذا الضمير الذي أسند إليه الفعل، دلوا عليه بلفظ الضمير المنفصل، فقالوا: «هو». ليس بمعقول أن تقول اللجنة: إن لفظ: كتب في المثال مسند إلى زيد المتقدم.

وهو مفتوح على أنه مفعول به تكملة؛ فإنه سبق لها أن قالت: «والموضوع مضموم دائماً».

ومما يساعد النحاة على تقدير الضمير مع الفعل الذي لم يذكر بعده اسم ظاهر، ولا ضمير بارز: أنهم وجدوا بعض العرب قد أتوا بعد الفعل بمعطوف لا يستقيم عطفه إلا على ضمير ملاحظ في الفعل؛ نحو قول جرير:

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ... ما لم يكن وأبٌ له قد نالا

فإن قوله: «وأب له» لا يستقيم عطفه إلا على الضمير المستكن في قوله: لم «يكن».

ومن هذا قول عمر بن أبي ربيعة:

قلــت إذ أقبلــت وزهــر تهــادى   كنعــاج الفــلا تعــسفن رمــلا

فإن قوله: «زهر» معطوف كذلك على الضمير المستتر في قوله: «أقبلت».

وقد اتفق علماء العربية فيما نعلم على أن نحو: «رأيت الذي سافر يوم الجمعة وزيد» أسلوب عربي فصيح.

وقالت اللجنة: «ومثل: أقومُ، ونقوم؛ مما يقدر فيه الضمير مستتراً وجوباً الفعل محمول، والهمزة أو النون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه، وكفى ذلك في إعرابه».

يقول النحاة في الأفعال المشار إليها في هذه العبارة: الفاعل ضمير مستتر وجوباً، وتقول اللجنة: «والموضوع أشارت إليه الهمزة والنون، فأغنت فيه»، وقد ظنت اللجنة أنها يسرت بهذا الصنع قاعدة من قواعد النحو، ولا أظنها فعلت؛ إذ معنى الإشارة إلى الموضوع لا يقل عن قول النحاة: إن الموضوع مستتر؛ أي: ملاحظ في نفس المتكلم، والنحاة يفسرون الضمير المستتر بالضمير المنفصل. فيقولون: تقديره: أنت، أو نحن، ولا ندري ماذا يكون جواب اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذي أشارت إليه الهمزة أو النون، ولعلها تضطر فتذكر هذه الضمائر التي يذكرها النحاة، وإذا استطاع التلميذ أن يفهم إعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير إلى الموضوع، لم يعسر عليه أن يفهم إعراب جملة مركبة من فعل وضمير مشار إليه بحرف، ولم تحدثنا اللجنة عن الحرف الذي يشير إلى الموضوع في فعل الأمر نحو: «اكتب»، وفي اسم الفعل نحو: صَهْ، وأُفّ.

وقالت اللجنة: «الضمير المتصل البارز منه الدال على العدد، وقد اعتبر إشــارة لا ضميراً، واتبع فيه مذهــب المازني. وغير الدال على العدد مثل:

«قمت، أو قمتم» الضمير موضوع، والفعل قبله محمول، وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل، فهو تقوية له مثل: قمت أنا وأنا قمت».

نبهنا فيما سلف على الفرق بين رأي اللجنة ومذهب المازني في نحو: «الزيدان يقومان، والزيدون يقومون، والنسوة يقمن»، وقول اللجنة هنا: وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل، فهو تقوية له، عبارة غير واضحة؛ لأن موضوع بحثها الإعراب، ومقتضى موضوع البحث أن تريد من التقوية التوكيد المعروف في علم النحو، وهذا ظاهر في مثل: «قمت أنا»، أما نحو: «أنا قمت»، فالضمير المنفصل لا يدخل في باب التوكيد المعدود من التوابع، وإنما هو مبتدأ أخبر عنه بجملة، وحصل توكيد النسبة من تكرر الإسناد؛ لأن فعل القيام أسند إلى الضمير المتصل على وجه الفاعلية، وأسند إلى الضمير المنفصل في ضمن الجملة على وجه الخبرية.

فإذا كانت اللجنة تريد أن تخالف النحاة فيما قرروه من وجوب تأخير التأكيد عن المؤكد، فلتكن عباراتها أوضح مما كتبت، حتى يكون للناقد رأي في هذه المخالفة.

* **التكملة:**

اختارت اللجنة أن تسمي كل ما عدا الموضوع، والمحصول: تكملة، ثم قسمت التكملة بالنظر إلى أغراضهما إلى تكملة لبيان الزمان أو المكان: «المفعول فيه»، ولبيان العلة: «المفعول المطلق»، ولبيان المفعول: «المفعول به»، أو لبيان «الحال»، أو لبيان النوع: «التمييز»، ثم قالت اللجنة: وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب؛ كالمفاعيل، والحال، والتمييز تحت اسم واحد هو: التكملة دون أن نضيع غرضاً.

إذا كان الناشئ يلقن أغراض التكملة، وكان إعراب التكملة يستدعي ذكر الغرض منها، فإن اللجنة لم تأت بشيء سوى أنها استبدلت بالمصطلحات النحوية كلمات ليست بأوجز منها، ففي نحو: جاء زيد راكباً يقول النحاة: راكباً حال. وتقول اللجنة: راكباً تكملة لبيان الحالة، وفي نحو: عندي عشرون كتاباً يقول النحاة: كتاباً تمييز، وتقول اللجنة: كتاباً تكملة لبيان النوع، فالذي نرى أن المصطلحات النحوية تشعر بالأغراض مع الإيجاز، فلا داعي إلى أن نستبدل بها مصطلحات أخرى.

*** الأساليب:**

قالت اللجنة: إن النحاة تعبوا كثيراً في إعراب أنواع من العبارات، وفي تخريجها على قواعدهم؛ مثل: التعجب، ثم قالت: «وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها أساليب يبين معناها، واستعمالها، ويقاس عليها، أما إعرابها، فسهل «ما أحسن»: صيغة تعجب، والاسم بعدها المتعجبُ منه مفتوح «وأحسنْ»: صيغة تعجب، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة».

صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب، وتتعلق بها أحكام خاصة، ولذلك عقد لها النحاة في كتبهم باباً قائماً بنفسه، وما ذكرته اللجنة لا يكفي في إعراب هذه الصيغة، بل هو إهمال لإعرابها؛ إذ أقل ما يجب في إعراب الجملة أن يبين فيها الموضوع والمحمول، وإعراب جملة التعجب على الوجه الذي ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع، ولا المحمول، وإذا كان النحاة قد تعبوا كثيراً في إعرابها، وتخريجها على قواعدهم، فمن السهل على اللجنة أن تختار وجهاً من الوجوه التي تعبوا فيها، وتقتصر عليه في إعراب الجملة، وإذا بدا للجنة أن النحاة لم يصيبوا في تخريج صيغة التعجب على

قواعدهم، أو أن قواعدهم التي خرجوا عليها الصيغة غير صحيحة، أو غير ميسرة، فلتورد على وجه الاجتهاد تخريجاً غير تخريجهم، ووجهاً من الإعراب أيسر من وجوههم.

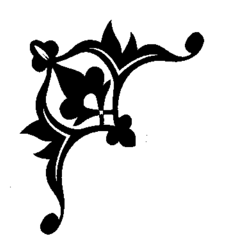
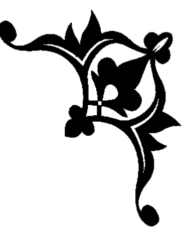
وقالت اللجنة: «ومثل هذا التحذير والإغراء؛ كما في: النارَ، أو إياك والنارَ، أو النارَ النارَ، وهو أسلوب، والاسم منه مفتوح، والاسمان مفتوحان أيضاً، وإنما توجه اللجنة العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال، لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها».

إذا قيل للتلميذ في درس النحو: إن النار «في نحو النارَ النارَ»، وأخاك في نحو «أخاك أخاك» مفتوح، يذهب ذهنه، وإن لم يكن نبيهاً، إلى أن هذه الكلمات تكملات من تكملات الجملة، ويتشوف لمعرفة ركني الجملة: «الموضوع، والمحمول»، فماذا يكون جواب المعلم له؟ «أيقول له: هذه صيغة لا محمول لها، ولا موضوع، أو يقول له: لها موضوع ومحمول لا حاجة بك إلى معرفتهما؟

ثم إن درس أسلوب التحذير والإغراء يستدعي بيان معنى الصيغة، وإذ استبان معناها، كان من أسهل ما يلقنه التلميذ أن هذه الأسماء المفتوحة تكملات لفعل وفاعل: «موضوع، ومحمول» جرت العرب على حذفهما؛ لقيام ما يدل عليهما.

ولا أظن اللجنة تريد من مثل هذا الاختصار البالغ في الإعراب صرف المعربين عن حديث تقدير مفرد أو جملة في الكلام، ولو في مثل هذه الصيغ التي لا يجد التلميذ في معرفة الفعل والفاعل المقدرين فيها أدنى صعوبة.

هذا ما أردت تقديمه لوزارة المعارف، ولله الأمر من قبل ومن بعد.

الإمتاع[1]
بما يتوقف تأنيثه على السماع

الحمد لله العلي الأعلى، والصلاة والسلام على مرشد الأمم إلى الطريقة المثلى، والرضا عن آله الأبرار، وصحبه الأخيار.

أما بعد:

فهذه رسالة في الألفاظ المؤنثة سماعاً، جمعتها مرتبة على حروف المعجم؛ لتكون تذكرة لي ولمن شاء أن يذكر بها من الكتاب والأدباء بعدي.

وقد أخذت فيها على القلم أن يستشهد على كل كلمة بنص إمام من أئمة اللغة، وستجد فيها ما ينبهك على أن الشيخ ابن الحاجب وغيره قد أوردوا كلمات فيما يجب تأنيثه، والتحقيق أنها مما يجوز فيها التذكير والتأنيث، وإليك ما تقصيت أثره ووقعت عليه يدي من هذه الاسماء.

حرف الهمزة

(الإبْطُ): هو باطن المنكب، وتكسر الباء، قد يؤنث. «قاموس». وقال ابن جني: يذكر ويؤنث، وتذكيره أجود. قال أبو حاتم: سألت بعض فصحاء

---

(١) بحث نشره الإمام في رسالة صغيرة مطبوعة. ونشر في مجلة «الهداية الإسلامية» ـ الجزء السادس من المجلد الثاني عشر الصادر في ذي الحجة ١٣٥٨ ـ يناير ١٩٤٠. والجزء الأول من المجلد الثالث عشر ـ الصادر في رجب ١٣٥٩ ـ أغسطس ١٩٤٠ ـ القاهرة.

العرب عن تأنيث الإبط، فأنكره أشد الإنكار، فقلت: إنه حكي لنا أن بعض العرب قال: وقع السوط حتى برقت إبطه، فقال: ليس هذا من العربية، إنما هو: حتى وضح إبطه. «المخصص».

(الإبْهَامُ): أكبر الأصابع، وقد تذكر. «قاموس». وقال ابن جني: الإبهام يؤنث، وتذكيره لغة لبني أسد.

(الأُذُنُ): الأذن ـ بالضم ـ وبضمتين معروفة مؤنثة. «قاموس». وفي «لسان العرب»: وأذن كل شيء: مقبضه؛ كأذن الكوز والدلو على التشبيه، وكله مؤنث.

(الأَرْنَبُ): عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه، وعده صاحب «المكمل» فيما يؤنث. وظاهر عبارة المبرد في «الكامل» أنه يؤنث إذا قصد به أنثى ويذكر إذا أريد به ذكر، قال: إن العقاب يقع على الذكر والأنثى، وإنما ميز باسم الإشارة كالأرنب.

(أَرْوَى): هي جمع، أو اسم لأروية، وهي الأنثى من الوعول، عدها صاحب «المكمل» فيما يؤنث. وفي «اللسان»: والأروى مؤنث.

(الأزْيَبُ): السرعة والنشاط مؤنث، يقال مرَّ فلان وله أزيب منكرةٌ: إذا مر مراً سريعاً من النشاط. «لسان العرب».

(الإزَارُ): الملحفة، ويؤنث. «قاموس». والإزار: الملحفة، يذكر ويؤنث عن اللحياني. «لسان العرب». وقال ابن سيده: وقول أبي ذؤيب «وقد علقت دم القتيل إزارها» يجوز أن يكون على لغة من أنث الإزار.

(الاسْتُ): عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه. وأورده صاحب «المكمل في شرح المفصل» في قبيل المؤنث السماعي.

(الإصْبَعُ) أشار صاحب «القاموس» إلى وجهي التأنيث والتذكير بقوله: وقد تذكر. وقال ابن فارس: الأجود في أصبع الإنسان التأنيث. وقال الصاغاني: يذكر ويؤنث، والغالب التأنيث.

(الأشْفى): المثقب والسراد يخرز به، ويؤنث. «قاموس».

(الأَضْحَى): جمع أضحاة، وهي الذبيحة يذكر ويؤنث. ومن ذَكَّر، ذهب بها إلى اليوم. «لسان العرب»، و«أدب الكاتب» لابن قتيبة.

(الأَفعى) ذكرها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه، وكذلك أوردها صاحب «المكمل» في حساب ما يؤنث.

(الألفُ) الألف من العدد مذكر، ولو أنث باعتبار الدراهم، لجاز. «قاموس». وقال ابن جني: الألف من العدد مذكر، فإن أنث، فإنها يذهب بها إلى الدراهم.

(الآلُ): هو السراب، أو خاص بما في أول النهار، ويؤنث. «قاموس». وقال ابن جني: الآل الذي يشبه السراب مذكر، وتأنيثه لغة.

حرف الباء

(بَشَرٌ) أورده صاحب «المكمل» فيما يؤنث ويذكر، ومعناه أنه يقع على الأنثى والذكر، ولكن يقال: هي بشر، وهو بشر؛ كما في «لسان العرب».

(البطن) خلاف الظهر مذكر. «قاموس». ومثله في «لسان العرب»، ثم قال: وحكى أبو عبيدة أن تأنيثه لغة.

(البلد) بلد يذكر ويؤنث. «مصباح». قال سيبويه: هذه الدار نعمت البلد، فأنث حيث كان الدار. «لسان العرب».

(البنصر) البنصر مؤنثة. «قاموس». ومثله في «اللسان».

(البِيرُ) هي أنثى. قاموس. ومثله في «اللسان».

حرف التاء

(تمر) يذكر ويؤنث. «المكمل في شرح المفصل».

حرف الثاء

(الثدي) أشار صاحب «القاموس» إلى وجه التأنيث بقوله: ويؤنث. وقال النووي في «شرح مسلم»: الثدي مذكر، وقد يؤنث في لغة. وفي «المحكم»: الثدي معروف يذكر ويؤنث.

(ثعلب) عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه.

حرف الجيم

(الجحيم) عده ابن قتيبة وابن الحاجب فيما يؤنث. وقال ابن جني. الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر، وسائر أسمائها مؤنث.

(الجَزُور) يقع على الذكر والأنثى، وهو يؤنث؛ لأن اللفظة مؤنثة، تقول: هذه الجزور، وإن أردت ذكراً. «لسان العرب».

(الجِعَارُ) حبل يشد به المستقي وسطه إذا نزل في البئر لئلا يقع فيها. عده صاحب «المكمل في شرح المفصل» مما يؤنث.

(الجناح) عده صاحب «المكمل في شرح المفصل» فيما يؤنث. وقال صاحب «اللسان»: جمع الجناح أجنحة، وأجنح، حكم الأخيرة ابن جني، وقال: كسروا الجناح وهو مذكر على أفعل، وهو من تكسير المؤنث؛ لأنهم ذهبوا بالتأنيث إلى الريشة.

(الجن) عده صاحب «المكمل» في جملة ما يؤنث. وفي «اللسان»: قوله:

«لا ينفخ التقريب منه إلا بهرا إذا عرته جنه وأبطرا»

قد يجوز أن يكون جنون مرحه، وقد يكون الجن هنا هذا النوع المستتر عن العيون؛ أي: كأن الجن تستحثه. ويقويه قوله: عرته؛ لأن جن المرح لا يؤنث، إنما هو كجنونه.

(جهنم) اسم لنار الآخرة منع من الصرف للتعريف والتأنيث. «لسان العرب».

(الجام) عده صاحب «المكمل» فيما يؤنث، وقال صاحب «اللسان»: ابن بري: الجام جمع جامة، وتصغيره جويمة، وهي مؤنثة؛ أعني: الجام.

(جيأل): الضبع: قال ابن بري: جيأل غير مصروف للتأنيث والتعريف. «لسان العرب».

حرف الحاء

(الحانوت) يذكر ويؤنث. التبريزي في شرح معلقة طرفة. وقال ابن جني، والزجاج: هي مؤنثة، فإن ذكرت، فانما يعني بها البيت.

(الحدثان) قال الأزهري: ربما أنثت العرب الحدثان، يذهبون به إلى الحوادث. وقال الفراء: يقول العرب: أهلكتنا الحدثان. «لسان العرب».

(الحَدُور) يقال: وقعنا في حدور منكرة، وهي الهبوط: «لسان العرب».

(الحرب) الحرب أنثى، وحكى ابن الأعرابي فيها التذكير، والأعرف تأنيثها، وإنما حكاية ابن الأعرابي نادرة. «لسان العرب».

(حَلاقِ) بنيت على الكسر لأنه حاصل فيها العدل والتأنيث والصفة الغالبة. «لسان العرب». ويريد بالعدل: أنها معدولة عن الحالقة.

(الحال) كينة الإنسان، وهو ما كان عليه من خير أو شر، يذكر ويؤنث،

اللحياني: يقال: حال فلان حسنة، وحسن، والواحدة حالة، يقال: هو بحالة سوء، فمن ذكر الحال، جمعه أحوالاً، ومن أنثها، جمعه حالات. «لسان العرب».

(الحمَّام) قال ابن بري: وقد جاء الحمام مؤنثاً في بيت زعم الجوهري أنه يصف حماماً، وهو قوله:

فإذا دخلت سمعت فيها رجة لفظ المعاول في بيوت هداد

قال ابن سيده: والحمام: الديماس، مشتق من الحميم، مذكر، تذكره العرب. وقال سيبويه: جمعوه بالألف والتاء وإن كان مذكراً حين لم يكسر جعلوا ذلك عوضاً من التكسير. «لسان العرب».

(حَضَاجِر): هي الضبع، أوردها مظهر الدين صاحب «المكمل في شرح المفصل» في قبيل ما يؤنث سماعاً، وقال صاحب «اللسان»: حضاجر اسم للذكر والأنثى من الضباع، سميت بذلك لسعة بطنها وعظمه.

(حضار) عده صاحب «المكمل» فيما يؤنث سماعاً. وقال صاحب «اللسان»: وحضارِ مبنية مؤنثة مجرور أبداً: اسم كوكب.

حرف الخاء

الخِرْنق: ولد الأرنب يذكر ويؤنث. «المكمل في شرح المفصل». وفي «اللسان»: أنه يقع على الذكر والأنثى.

(الخليفة) قال صاحب «القاموس»: والخليفة: السلطان الأعظم، ويؤنث.

(الخمر) قال ابن جني: الخمر أنثى، وكذلك جميع أسمائها. وذكر صاحب «القاموس» وجه التذكير، فقال: وقد يذكر. قال شارحه المرتضى: الأعرف في الخمر التأنيث، وقد يذكر، وأنكره الأصمعي.

(الخنصر) الخنصَر ـ بفتح الصـاد ـ الإصبع الصـغرى، أو الوسـطى مؤنث. «قاموس».

حرف الدال

(الدَّبُور) أسماء الرياح كلها مؤنثة إلا الإعصار. «تاج العروس» في مادة (دبر).

(الدرع) الدرع: لبوس الحديد، تذكر وتؤنث.

حكى اللحياني: درع سابغة، ودرع سابغ. وتصغير درع دريع بغير هاء على غير قياس؛ لأن قياسه بالهاء، وهو أحد ماشذ من هذا الضرب. «لسان العرب». وقال ابن جني: درع الحديد أنثى، ودرع المرأة مذكر لا غير.

وهذا ما قاله اللحياني في درع المرأة. وفي «اللسان»: ودرع المرأة: قميصها، وهو أيضاً: الثوب الصغير تلبسه الجارية الصغيرة في بيتها، وكلاهما مذكر، وقد يؤنثان.

(الدلو) الدلو معروفة، واحدة الدلاء التي يستقى بها، تذكر وتؤنث. «لسان العرب». وقال ابن جني: يجوز تذكير الدلو. وهذا يدل على أن الأكثر التأنيث حتى عدها ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه.

(الدار) هو المحل يجمع البناء والعرصة، وقد تذكر. «قاموس». وقال الجوهري: الدار مؤنثه، وإنما قال تعالى: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[النحل: ٣٠]، فذكر على معنى المثوى والموضع؛ كما قال ﷻ: ﴿نِعْمَ ٱلثَّوَابُ وَحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا﴾[الكهف: ٣١] فأنث على المعنى.

حرف الذال

(الذراع) الذراع: ما بين طرفي المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى،

أنثى، وقد تذكر. وقال ابن بري الذراع عند سيبويه مؤنثة لا غير.

«لسان العرب». وقال ابن جني: الذراع مؤنثة، وربما ذكرت.

(ذُكاءُ) ـ بالضم ـ اسم الشمس، معرفة لا ينصرف، ولا تدخله الألف واللام، تقول: هذه ذكاء طالعة. «لسان العرب».

(الذَّنوبُ) هي الدلو، أو فيها ماء، أو الملأى، أو دون الملأى. «قاموس». في «تهذيب التبريزي»: الذنوب تذكر وتؤنث. «المزهر». وقيل: إن الذنوب تذكر وتؤنث. «لسان العرب».

(الذَّودُ): القطيع من الإبل. قال ابن سيده: الذود مؤنث، وتصغيره بغير هاء على غير قياس. «لسان العرب».

(الذهب) الذهب: التبر، ويؤنث. «قاموس». يقال: إن التأنيث لغة أهل الحجاز. وسائر العرب يقولون: هو الذهب: «تاج العروس».

حرف الراء

(الرِّجْلُ) قال أبو إسحق: والرجل من أصل الفخذ إلى القدم، أنثى. «لسان العرب».

(الرَّحِمُ): هو بيت الولد، أنثى. «المخصص». والرحم: رحم الأنثى، وهي مؤنثة. «لسان العرب».

(الرَّحا) الرحا مؤنثة. «قاموس». ابن سيده: الرحى: الحجر العظيم، أنثى، والرحى معرفة التي يطحن بها. «لسان العرب».

(الروح) الروح: النفس، يذكر ويؤنث، والجمع الأرواح. «التهذيب» قال أبو بكر بن الأنباري: الروح والنفس واحد، غير أن الروح مذكر، والنفس مؤنثة عند العرب. «لسان العرب». وقال ابن جني: الروح مذكر، فإن أنث،

فإنما يعنى به: النفس. وأشار صاحب «القاموس» إلى وجه التأنيث بقوله: ويؤنث.

(الرّيح) الريح: نسيم الهواء، أنثى. «مخصص». الريح: نسيم الهواء، وكذلك نسيم كل شيء وهي مؤنثة. «لسان العرب». وقال صاحب «المكمل» في تعداد ما يؤنث: الريح وجميع أسمائها؛ كالجنوب والشمال، وغيرهما.

حرف الزاي

(الزقاق) الزقاق: السكة، يذكر ويؤنث. قال الأخفش: أهل الحجاز يؤنثون الطريق والسراط والسبيل والسوق والزقاق والكلاء، وهو سوق البصرة، وبنو تميم يذكرون هذا كله. «لسان العرب».

حرف السين

(سَباطِ) كقطامِ: هي الحمى، ذكرها صاحب «المكمل» فيما يؤنث.

(السبيل) السبيل: الطريق وما وضح منه، يذكر ويؤنث. «لسان العرب». وقال ابن الأثير: والسبيل في الأصل: الطريق، والتأنيث فيها أغلب.

(السراب) قال اللحياني: السراب يذكر ويؤنث. «لسان العرب».

(السراويل) السراويل فارسي معرب، يذكر ويؤنث، ولم يعرف الأصمعي فيه إلا التأنيث. «لسان العرب». وعلى تأنيثها اقتصر ابن جني في «رسالته»، وابن الحاجب في قصيدته. وأشار صاحب «القاموس» إلى وجهي التأنيث والتذكير بقوله: وقد تذكر.

(السُّرى): سير عامة الليل، ويذكر. «قاموس». وكذلك قال صاحب «اللسان»: تذكره العرب وتؤنثه، قال: ولم يعرف اللحياني إلا التأنيث.

(السعير) عدها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه، وسبق في الكلام على جحيم قول ابن جنى: الجحيم من بين أسماء جهنم مذكر، وسائر أسمائها مؤنث.

(سَقَرُ) عدها الشيخ ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سَقَرُ ﴿٢٧﴾ لَا تُبۡقِي وَلَا تَذَرُ ﴿٢٨﴾ لَوَّاحَةٞ لِّلۡبَشَرِ ﴿٢٩﴾ عَلَيۡهَا تِسۡعَةَ عَشَرَ﴾[المدثر: ٢٧ - ٣٠] الآية.

(السِّقْطى) - مثلث السين -: هو ما سقط بين الزندين وقبل استحكام الوري، ذكره صاحب «المكمل» فيما يؤنث في «اللسان» عن ابن سيده أنه يذكر ويؤنث.

(السكين) السكين: المدية، تذكر وتؤنث. قال ابن الأعرابي لم أسمع تأنيث السكين. وقال ثعلب قد سمعه الفراء. قال الجوهرى: والغالب عليه التذكير. «لسان العرب».

(السِّلاَحُ): هو ما يقاتل به، يذكر ويؤنث، والتذكير أعلى؛ لأنه يجمع على أسلحة، وهو جمع للمذكر. «مصباح». وقال صاحب «اللسان»: السلاح اسم جامع لآلة الحرب، وخص بعضهم به ما كان من الحديدة، يؤنث ويذكر، والتذكير أعلى؛ لأنه يجمع على أسلحة، وهو جمع المذكر؛ مثل: حمار وأحمرة، ورداء وأردية.

(السلطان) السلطان: الوالي وهو فُعلان، يذكر ويؤنث. وقال ابن السكيت: السلطان مؤنثة، يقال: قضت به عليه السلطان، وقد آمنته السلطان. قال الأزهري: وربما ذكّر السلطان؛ لأن لفظه مذكر. وقال الفرَّاء: السلطان عند العرب: الحجة، ويذكر ويؤنث، فمن ذكر السلطان، ذهب به إلى معنى

الرجل، ومن أنثه، ذهب به إلى معنى الحجة. «لسان العرب».

(السلم) السلم: الصلح، يفتح ويكسر، ويذكر ويؤنث. «لسان العرب».

(السُّلَّمُ) كسكَّر: المرقاة، وقد تذكر. «قاموس». وفي «المحكم»، السلم: الدرجة، والمرقاة، يذكر ويؤنث.

(السماء) وسماء كل شيء: أعلاء، مذكر. والسماء التي تظل الأرض أنثى عند العرب؛ لأنها جمع سماءة. والسماء: السحاب، والسماء: المطر، مذكر. ومنهم من يؤنثه، وإن كان بمعنى المطر كما تذكر السماء وإن كانت مؤنثة. «لسان العرب». السماء معروفة، وقد تذكر. «قاموس».

(السَّمُومُ): الريح الحارة، تؤنث. «لسان العرب».

(السِّنُّ): سن الجارحة، مؤنثة، ثم استعيرت للعمر استدلالاً بها على طوله وقصره، وبقيت على التأنيث. «النهاية» لابن الأثير. السن: واحد الأسنان. ابن سيده. السن الضرس، أنثى. «لسان العرب».

(الساق) والساق مؤنث، قال الله تعالى ﴿وَٱلْتَفَّتِ ٱلسَّاقُ بِٱلسَّاقِ﴾[القيامة: ٢٩]. «لسان العرب».

(السِّواك) السواك: اسم العود المسواك، يذكر ويؤنث، وقيل: السواك تؤنثه العرب، وفي الحديث: «السواك مطهرة للفم». قال أبو منصور: ما سمعت أن السواك يؤنث، فهو مذكر، وقولهم: مطهرة كقولهم: الولد مجبنة مبخلة. «لسان العرب». واشار صاحب «القاموس» الى الوجهين بقوله: والعود مِسواك وسِواك ـ بكسرهما ـ أي: (الميم والسين)، ويذكر.

(السُّوقُ) ابن سيده: السوق التي يتعامل فيها، تذكر وتؤنث. «لسان العرب». ونقل صاحب «المزهر» عن الأخفش: أن أهل الحجاز يؤنثونها،

وبنو تميم يذكرونها.

(السَّه): هي الاست، عده صاحب «المكمل» في جملة ما يؤنث، وقال أوس: «وأنت السه السفلى إذا دعيت نصر».

حرف الشين

(شَعُوب) عدها صاحب «المكمل في شرح المفصل» فيما يؤنث سماعاً. وفي «اللسان»: شعبته شعوب؛ أي: المنية.

(الشَّمَالُ) قال ابن سيده في «المخصص»: وقد كسرت ـ يعني: شمال ـ على الزيادة التي فيها، فقالوا: شمائل؛ كما قالوا في الرسالة: رسائل إذ كانت مؤنثة مثلها.

(الشمس) قال ابن جني: الشمس الطالعة مؤنثة، والشمس الذي في القلادة ذكر. الشمس معروفة مؤنثة. «قاموس». قال اللحياني. الشمس: ضرب من الحلي مذكر. «لسان العرب».

حرف الصاد

(الصَّبوب) عده صاحب «المكمل» فيما يؤنث. وكذلك قال ابن جني: الصبوب مؤنثة مثل الصعود.

(الصَّبا) أوردها صاحب «المكمل» وغيره فيما يؤنث، وأعاد عليها صاحب «القاموس» الضمير مؤنثاً.

(الصَّعُودُ): الطريق صاعداً مؤنثة. «لسان العرب». وقال ابن جني: الصعود من الأرض مؤنثاً.

(الصِّلاح) والصلاح ـ بكسر الصاد ـ: مصدر المصالحة، والعرب تؤنثها، والاسم: الصلح، يذكر ويؤنث. «لسان العرب».

(الصُّلْحُ) الصلح ـ بالضم ـ السلم، ويؤنث. «قاموس».

(صَليفُ): هي صفحة العنق، يذكر ويؤنث. «المكمل في شرح المفصل».

(الصَّاعُ) قال ابن جني. الصاع يذكر ويؤنث. وقال صاحب «اللسان»: والصاع: مكيال لأهل المدينة يأخذ أربعة أمداد، يذكر ويؤنث، فمن أنث قال: ثلاث أصوع مثل: ثلاث أدور، ومن ذكره قال: أصواع مثل: أثواب، وقيل جمعه أصوع. وفي «القاموس». الصاع: الذي يكال به، ويؤنث.

(الصُّوَاعُ) قال صاحب «اللسان» الصواع إناء يشرب فيه، مذكر، ثم قال: وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسۡتَخۡرَجَهَا مِن وِعَآءِ أَخِيهِ﴾[يوسف: ٧٦]؛ فإن الضمير راجع إلى السقاية من قوله: ﴿جَعَلَ ٱلسِّقَايَةَ فِي رَحۡلِ أَخِيهِ﴾[يوسف: ٧٠]، وقال الزجاج: هو يذكر ويؤنث.

حرف الضاد

(الضَّبُعُ) قال صاحب «اللسان»: الضبع والضبع: ضرب من السباع، أنثى، ثم قال: والضبع: السنة الشديدة المهلكة المجدبة، مؤنث قال عباس ابن مرداس.

أبا خراشة أما أنت ذا نفر　　فإن قومي لم تأكلهم الضبع

وفي «القاموس»: الضبع ـ بضم الباء وسكونها ـ مؤنثة.

(الضُّحى) قال التبريزي في «شرح المعلقات»: الضحى مؤنثة تأنيث صيغة، وليست الألف فيها بألف تأنيث، وإنما هو بمنزلة موسى الحديد. وفي «لسان العرب»: والضحى مقصورة مؤنثة، وذلك حين تشرق الشمس، قال: وتصغيرها بغير هاء؛ لئلا تلتبس بتصغير ضحوة.

(الضَّرب) ـ بسكون الراء، وفتحها أشهر ـ، وهو العسل الأبيض، يذكر

ويؤنث كما في «تاج العروس»، ولم يذكر فيه ابن جني سوى التأنيث.

(الضِّرْس) الضرس: السن، وهو مذكر ما دام له هذا الاسم؛ لأن الأسنان كلها إناث إلا الأضراس والأنياب. وقال ابن سيده: الضرس: السن، يذكر ويؤنث، وأنكر الأصمعي تأنيثه. «لسان العرب». والضرس ـ بالكسر ـ السن، مذكر. «قاموس».

(الضِّلَع) قال صاحب «القاموس»: الضلع مؤنثة، وقال شارحه المرتضى: هذا هو المشهور، وقيل: مذكرة، وقيل بالوجهين، وهو مختار ابن مالك. وفي «اللسان»: الضلع لغتان محنية الجنب، مؤنثة.

حرف الطاء

(الطاغوت) ما يعبد من دون الله، قال ابن جني: الطاغوت يذكر ويؤنث، ومثله للثعالبي في «فقه اللغة». وفي «اللسان»: الطاغوت يقع على الواحد والجميع، والمذكر والمؤنث، ثم قال ابن السكيت: هو مثل الفلك يذكر ويؤنث.

(الطريق) مذكر، ويؤنث «قاموس». وقال شارحه المرتضى: والذي صرح به الصاغاني أن التذكير أكثر. وفي «اللسان»: الطريق يذكر ويؤنث، فجمعه على التذكير أطرِقة؛ كرغيف وأرغفة، وعلى التأنيث أطرقُ؛ كيمين وأيمن.

(الطَّستُ) قال ابن جني: الطس، والطسة، والطست مؤنثات. ونقل الشهاب في «شفاء الغليل» عن المغرب أن طست مؤنثة. والتحقيق أن التاء في طست ليست أصلية بدليل جمعه على طِساس، وتصغيرها على طسيسة.

(الطَّاسُ) قال ابن جني: الطاس مؤنثة.

حرف الظاء

(الظُّهر) قال صاحب «اللسان»: الظهر: ساعة الزوال، ولذلك قيل: صلاة الظهر، وقد يحذفون على السعة، فيقولون: هذه الظهر يريدون: صلاة الظهر.

حرف العين

(العاتق) مذكر، وقد أنث «المخصص». وقال ابن جني: العاتق يذكر ويؤنث. وأشعرَ صاحب «القاموس» إلى الوجهين بقوله: ويؤنث.

(العجُز) قال صاحب «اللسان» بعد أن حكى فيه لغات شتى: يذكر ويؤنث. وقال اللحياني: هي مؤنثة فقط. والعجز: ما بعد الظهر، وجميع تلك اللغات تذكر وتؤنث، والجمع أعجاز، لا يكسر على غيره. وأشار صاحب «القاموس» الى الوجهين بقوله: يؤنث.

(العُرْب) ـ بالضم وبالتحريك ـ خلاف العجم، مؤنث «قاموس».

(العُرس): طعام الابتناء، أنثى «المخصص». في «اللسان»: والعرس: مهنة الإملاك والبناء، وقيل: طعامه خاصة، أنثى، تؤنثها العرب، وقد تذكر، وتصغيرها بغير هاء، وهو نادر إذ هو مؤنث على ثلاثة أحرف.

(العَروض): هو ميزان الشعر، واسم للجزء الأخير من النصف الأول سالماً أو مغيراً، مؤنثة. «قاموس». وربما ذكرت كما في «اللسان». مرتضى.

(العسل) أشار صاحب «القاموس» إلى وجهي التذكير والتأنيث بقوله: ويؤنث.

(العصا): العود، أنثى. «قاموس».

(العَصْر) وقالوا: هذه العصر على سعة الكلام، يريدون: صلاة

العصر. «لسان العرب».

(العضد) قال صاحب «اللسان» بعد أن حكى لغاته: كل يذكر ويؤنث. وقال اللحياني: العضد مؤنثة لا غير. وفي «المخصص»: وهي تذكر وتؤنث.

(العَقِب): مؤخر القدم، أنثى. «المخصص».

(عقرب): معروف، ويؤنث. «قاموس». وقال الليث: يذكر ويؤنث بلفظ واحد، والغالب عليه التأنيث. وقال ابن جني: العقرب اسم للذكر والأنثى.

(عنبر) أشار صاحب «القاموس» إلى وجهي التذكير والتأنيث بقوله: ويؤنث. وفي «المصباح»: يقال: هو العنبر، وهي العنبر.

(العنق) وصلة ما بين الرأس والجسد، يذكر ويؤنث. «لسان العرب».

(العنكبوت) وقال ابن جني: العنكبوت يذكر ويؤنث. وأشار صاحب «القاموس» إلى الوجهين بقوله: وقد يذكر.

(العِيرُ) والعير ـ بالكسر ـ القافلة، مؤنثة. «قاموس».

(العَيْنُ) الباصرة مؤنثة. «قاموس». والعين: ينبوع الماء الذي ينبع من الأرض ويجري. أنثى. «تاج العروس».

حرف الغين

(الغول) عده ابن الحاجب فيما يجب تأنيثه. وقال صاحب «اللسان»: تغيلت الغول: تخيلت، وتلونت. قال ذو الرمة:

فيوماً يجارينا الهوى غير ماضي ويوماً ترى منهن غولاً تغول

حرف الفاء

(الفأس): آلة من آلات الحديد يحفر بها ويقطع، أنثى. «لسان العرب».

(الفَخِذ): وصل ما بين الساق والورك، أنثى. «لسان العرب».

(الفَرَس) يقال للذكر والأنثى. قال ابن سيده: وأصله التأنيث، فلذلك قال سيبويه: وتقول: ثلاثة أفراس إذا أردت المذكر، ألزموه التأنيث، وصار في كلامهم للمؤنث أكثر منه للمذكر حتى صار بمنزلة القدم. «لسان العرب».

(الفردوس) قال أهل اللغة: الفردوس مذكر، وقد يؤنث، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡفِرۡدَوۡسَ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾[المؤمنون: ١١]، وإنما أنث؛ لأنه عنى به الجنة، وهو قليل. «تاج العروس».

(الفِرْسِن) هو للبعير كالحافر للفرس، مؤنثة. «قاموس». والفرسن: فرسن البعير، وهي مؤنثة. «لسان العرب».

(الفُلك) قال ابن جني: الفلك يذكر ويؤنث. وقال صاحب «القاموس»: الفلك: السفينة، ويذكر. وقال صاحب «المخصص»: الفلك واحد، وجمع، ويذكر.

(الفِهْر) أشار صاحب «القاموس» إلى وجهي التذكير والتأنيث بقوله: ويؤنث، خلاف قول الليث: عامة العرب تؤنث الفهر.

حرف القاف

(القَتَب) قال ابن جني: القتب من الأمعاء أنثى. وقال صاحب «القاموس» القتب: أكتاف البعير، مذكر، وقد يؤنث.

(قُدَّام) قال ابن جني: قدام أنثى، وتصغيرها بالهاء. وأشار صاحب «القاموس» إلى الوجهين بقوله: ضد وراء، وقد يذكر.

(القدم) اقتصر صاحب القاموس فيه على التأنيث، ونقل شارحه المرتضى: أنه إذا قصد به الجارحة، يجوز فيه التذكير والتأنيث.

(القَدُوم) القدوم: آلة للنجر، مؤنثة. «قاموس».

(القِدْر) معروفة، أنثى، أو يؤنث. «قاموس».

(القفا) قال الأزهري: القفا ـ مقصور ـ: مؤخر العنق، ألفها واو، والعرب تؤنثها، والتذكير أعم. وقال ابن سيده: القفا: وراء العنق، أنثى. وقال اللحياني: القفا يذكر ويؤنث.

(القَلْت) هي النقرة في الجبل يستنقع فيها الماء. وفي «اللسان»، و«المخصص»، و«رسالة ابن جني»: القلت أنثى.

(القَلِيب): البئر قبل أن تُطوى، تذكر وتؤنث. قال ابن جني: القليب تذكر وتؤنث، وأشار صاحب «القاموس» إلى الوجهين بقوله: ويؤنث.

(القاع): هو ما انبسط من الأرض. قال صاحب «اللسان»: ويصغر قويعة، من أنث، ومن ذكّر قال: قويع.

حرف الكاف

(الكأس) مؤنثة. «لسان العرب». الكأس: الإناء يشرب فيه، أو ما دام الشراب فيه، مؤنثة. «قاموس».

(الكبد) اقتصر ابن جني فيها على التأنيث، وكذلك قال اللحياني: هي مؤنثة فقط. وذكر صاحب «القاموس» الوجهين حيث قال: وقد يذكر. ونسب شارحه وجه التذكير إلى الفراء وغيره.

(الكتف): هي عظم عريض خلف المنكب، أنثى. «لسان العرب».

(الكَحْل): السنة الشديدة، يقال: صرحت كحل؛ أي: أجدبت؛ عده صاحب «المكمل» فيما يؤنث، وقال صاحب «اللسان»: الكحل تصرف ولا تصرف على ما يجب في هذا الضرب من المؤنث العلم.

(الكِرش) الكرش لكل مجتر في الإنسان وغيره بمنزلة المعدة للإنسان، تؤنثها العرب. «لسان العرب».

(الكُراع) مستدق الساق، ويؤنث. «قاموس». وقال ابن جني: هي أنثى، وقد يذكر.

(الكَفّ) قال شيخنا: الكف مؤنثة، وتذكيرها غلط غير معروف، وإن جوزه بعض تأويلاً. وقال بعض: هي لغة قليلة. «تاج العروس».

(الكُمَيْت) كزبير: الذي خالط حمرته قنوء، ويؤنث. «قاموس».

حرف اللام

(اللَّبُوس): هي الدرع، عده صاحب «المكمل» فيما يؤنث.

(اللِّسان) يذكر ويؤنث. قال في «المصباح»: ربما أنث على معنى الرسالة والقصيدة من الشعر. وقال الفراء: اللسان لم يسمع من العرب إلا مذكراً. وقال عمرو بن العلاء: اللسان يذكر ويؤنث.

(لظى) لظى: اسم جهنم، غير مصروف للعلمية والتأنيث، وفي التنزيل العزيز: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا لَظَىٰ ۝١٥ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٥ ـ ١٦] «لسان العرب».

حرف الميم

(المَتْن) متنا الظهر: مكتنفا الصلب، ويؤنث. «قاموس». وقال ابن جني: المتن مذكر، وربما أنث.

(المِجْمَر) في «التهذيب»: المجمر قد يؤنث، وهي التي يدخن بها الثياب. «لسان العرب».

(المسك) قال ابن سيده: المسك: ضرب من الطيب، مذكر، وقد أنثه بعضهم على أنه جمع واحدته مسكة.

وقال الجوهري: وأما قول جران العود:

لقد عاجلتني بالسباب وثوبها جديد ومن أردانها المسك تنفح

فإنما أنثه لأنه ذهب به إلى ريح المسك. «لسان العرب».

(المِعَى): من أعفاج البطن، وقد يؤنث. «قاموس».

(الملح) معروف، وقد يذكر. «قاموس». وقال صاحب «اللسان»: الملح: ما يطيب به الطعام، يؤنث ويذكر، والتأنيث فيه أكثر.

(المَنْجَنِيق): القذاف التي ترمى بها الحجارة، أعجمي معرب، قال صاحب «اللسان»: هي مؤنثة. وأشار صاحب «القاموس» إلى وجهي التأنيث والتذكير بقوله: وقد تذكر.

(المَنُونُ) قال صاحب «اللسان»: هو يذكر ويؤنث، فمَن أنث، حمل على المنية، ومَن ذكر، حمل على الموت.

(المُوسى): ما يحلق به، من جعله فُعلى قال: يذكر ويؤنث. وحكى الجوهري عن الفراء قال: هي فعلى، ويؤنث. وقال عبدالله بن سعيد الأموي: هو مذكر لا غير، وهو مفعل من أوسيت رأسه. قال أبو عبيد: ولم يسمع التذكير فيه إلا من الأموي. «لسان العرب».

حرف النون

(النَّفس) قال أبو بكر بن الأنباري: من اللغويين من سوى النفس والروح، وقال: هما شيء واحد، إلا أن النفس مؤنث، والروح مذكر. وقال اللحياني: العرب تقول: رأيت نفساً واحدة، فتؤنث، وكذلك رأيت نفيساً، فاذا قالوا: رأيت ثلاثة أنفس، وأربعة أنفس، ذكروا، وكذلك جميع العدد، وقد يجوز التذكير في الواحد والاثنين، والتأنيث في الجميع. «لسان العرب».

(النَّوَى) قال ابن جني. النوى: البعد، مؤنث. وقال الجوهري: والنوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قرب أو بعد، وهي مؤنثة لا غير، والنوى: الدار، والنوى: التحول من مكان الى مكان آخر، أو من دار إلى دار غيرها، كل ذلك أنثى. «لسان العرب». وفي «اللسان»: النوى: جمع نواة التمر، وهو يذكر ويؤنث.

(النَّاب): السن خلف الرباعية، مؤنث. «قاموس».

حرف الواو

(الوَرِك) ـ بالفتح والكسر، وككتف ـ ما فوق الفخذ، مؤنثة. «قاموس». والورك: ما فوق الفخذ كالكتف فوق العضد، أنثى. «لسان العرب».

(وراء) قال ابن جني: وراء بمعنى: خلف، مؤنثة. وأشار صاحب «القاموس» إلى الوجهين بقوله: ويؤنث.

حرف الهاء

(الهبُوط): قال ابن جني: الهبوط في الأرض أنثى.

(الهُدى) ابن سيده: الهدى: ضد الضلال، وهو الرشاد، والدلالة، أنثى. وقد حكي فيه التذكير. وأشار صاحب «القاموس» إلى وجهي التذكير والتأنيث بقوله: ويذكر. وقال ابن جني: قال اللحياني: الهدى مذكر، قال: وقال الكسائي: بعض بني أسد يؤنثه. «لسان العرب».

حرف الياء

(اليد) اليد مؤنثة، وكذلك يد القميص، ويد الرحا، واليد التي يتخذها الرجل عند آخر. «المخصص».

(اليسار): الشمال. مؤنثة. «المخصص».

(اليمين) القسم. مؤنث. «القاموس».

هذا ما تيسر جمعه من الكلمات المؤنثة وجوباً أو جوازاً باتفاق، أو على أحد الأقوال، وسميتها: «الامتاع بما يتوقف تأنيثه على السماع».

وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

* ملاحظة:

طبعت أبحاث: القياس في اللغة العربية ـ حياة اللغة العربية ـ الإمتاع بما يتوقف تأنيثه على السماع، طبعتها الأولى في كتب منفردة، أما بقية المواضيع، فقد جمعت من مجلة «الهداية الإسلامية» التي كان يصدرها المؤلف بالقاهرة.